



## جامعة النيل الأبيض

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية  
مجلة علمية محكمة نصف سنوية - العدد السابع عشر

مارس ٢٠٢١ م

### محتويات العدد ١٧

الصفحة	الموضوع
١٧ - ١	أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني (٢٠١٨ - ٢٠٢٠م) د. أحمد ضو البيت د. مروه عبد القادر صالح
٣٨-١٨	معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم التقني والفني-دراسة حالة المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيلات - دولة ليبيا - للعام ٢٠١٨م. د. محمد يوسف الشيخ نور الهادي أ/ عواطف علي عبد السلام موسى
٦٠- ٣٩	دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية - ولاية الخرطوم) د. زين العابدين إبراهيم يوسف علي د. الأمين محمود عبد المجيد حسن
٨٩ - ٦١	مدى فاعلية فرض القياس النقدي على القوائم المالية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار د. أسامة حسين محمد يوسف كبر د. عبد الرحمن عبدالله الدين حبه عبدالله
١١٠ - ٩٠	أثر اختيار وتعيين القوى العاملة في تطوير أداء منظمات الأعمال (دراسة حالة شركة سكر كنانة ٢٠١٨-٢٠٢٠) د/ميادة محمد فريد حسن بيومي محمود برير الخليفة د.مهندس.حقوقى /مرتضى
١٦٥ - ١١١	أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم دراسة تطبيقية السودان (١٩٨٠ - ٢٠١٤ م) د. صلاح محمد ابراهيم احمد د. الشاذلي عيسى حمد عبدالله د.ابتسام محمد عبدالباقي عبدالله
١٨٨ - ١٦٦	دور السياسات المالية والنقدية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ( GDP ) (السودان في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥م) د: خالد محمد خيرى د. صلاح محمد ابراهيم احمد
٢٠٣ - ١٨٩	Comparison between Spine Students book one and Smile student book one on teachers' point of view Dr. Mohammed Alameen Yousif Kiber Abd Elrahman Dr. Abdelrahman Mohammedain Dr. Mohi Eldeen Ahmed
٢١٩ - ٢٠٤	دور المزيج الترويجي في تحقيق الحصة السوقية- دراسة حالة شركة سكر كنانة د. حسابو أحمد حسابو آدم



جامعة النيل الأبيض

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية

تصدر عن جامعة النيل الأبيض

كوستي — السودان

البريد الإلكتروني Email: [Journal@wnu.edu.sd](mailto:Journal@wnu.edu.sd)

الموقع الإلكتروني [www.wnu.edu.sd](http://www.wnu.edu.sd)

العدد السابع عشر مارس ٢٠٢١ م

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية

جامعة النيل الأبيض

ISSN: ١٨٥٨-٦٦٤٣ ردمك:

## الهيئة الاستشارية:-

١. أ.د. عوض حاج علي.

٢. أ.د. الطيب عبدالوهاب محمد مصطفى.

٣. أ.د. عبد الله التوم عبدالله.

٤. أ.د. عمر محمد علي محمد .

٥. أ.د. الجزولي بابكر محمد.

٦. أ.د. أحمد علي إبراهيم حمو .

## هيئة التحرير :-

١/د.بروفيسر .السماني عبدالمطلب أحمد ( رئيس مجلس الامناء ) راعياً.

٢/د.الشاذلي عيسى حمد (مدير الجامعة) مشرفاً عاماً.

٣/د.قمر الدولة عبدالمطلب أحمد نائباً للمشرف العام.

٤/ أ.د. محمود يعقوب محمود يعقوب : رئيساً للتحرير .

٥ / د. محمد الامين محمد يوسف كبر : نائبا لرئيس التحرير .

٦ / د. صلاح محمد إبراهيم أحمد : سكرتيراً للتحرير.

## النشر الإلكتروني و الإتاحة

د.عبد الرزاق محمود ابراهيم الحاج

أعضاء هيئة التحرير :

١/ د.السماني محمد الغالي.

٢/د.معتصم آدم يحيى .

٣/د.النذير عبدالله آدم .

٤/د.مهلة الزين بريمة .

٥/ د . وداعة عبدالله علي سرار

٦/د.الأمين الرفاعي محمد .

٧/د.لمياء علي مصطفى .

٨ / د.علي ميرغني احمد .

٩ / د. حسن عبدالعال المكاشفي .

١٠ / د. مرتضي يونس بشير .

#### التدقيق اللغوي:-

١ / د. وداعة عبدالله علي .

٢ / د. معتصم يحيى آدم .

٣ / أ. إقبال عبدالله نور.

#### الجمع بالحاسوب :-

أ. مي محمد الساير .

#### الطباعة والتوزيع:-

❖ ١/أ.هيثم محمد مهدي جلابي.

❖ ٢/أ. أم هاني محمد علي .

## ❖ نبذة عن المجلة :

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة النيل الأبيض.

### الأهداف :-

١. نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي وخلق حوار بناء بين الباحثين وصانعي القرار .
٢. ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع .
٣. توفير وضمان حرية الأبحاث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الجامعة وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الجامعة ونظيراتها من الجامعات الأخرى.

### قواعد النشر :-

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والإنجليزية ) والتي تتوافر فيها الأصالة والابتكار واتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والأسلوب ، والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى . ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن لم يسبق له أن نشر ولن ينشر – عند قبول النشر في وعاء آخر .
٢. ترسل نسختان ورقيتان من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير, واخرى على قرص مدمج (CD).
٣. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لايزيد عن (٣٠) صفحة من القطع المتوسط (A٤) بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير عن عشر صفحات وأن يكون مكتوباً على الحاسب الآلي بالخط simplified Arabic بحجم ١٤ باللغة العربية والخط Times New Roman باللغة الإنجليزية حجم ١٤ والعناوين الرئيسة بحجم ١٦ أسود عريض، والهوامش والحواشي بنفس نمط الخط حجم ١٢ ويتم إعداد الصفحة كالاتي : علوي ٢,٤٥ سم سفلي ٦,٩ سم أيسر ٥,٧ سم أيمن ٣,١٧ سم رأس الصفحة ١,٢٧ سم تذييل الصفحة ٦ سم الفقرة تباعد قبل وبعد ٣ سم تباعد الأسطر متعدد بقدر ١,٣ سم .
٤. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا تزيد كلماته عن ١٥٠ كلمة، على أن يكون مكتوباً بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الإنجليزية، مصحوباً بالكلمات المفتاحية باللغتين .
٥. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والإنجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية وموقع عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني .
٦. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء .
٧. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة على حسب ترتيب الحروف الهجائية العربية و لا تدرج إلا تلك التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة أو البحث مع اتباع القواعد العلمية للتوثيق الرقمي.

٨. توثيق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية .
٩. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها .
١٠. تلتزم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه خلال أسبوعين من تأريخ استلامه ، ثم إخطاره بالقبول أو عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .
١١. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين مختصين من ذوي الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلال إسبوعين من تأريخ استلام ردود كل المحكمين ، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث والنشر .
١٢. في حالة قبول البحث للنشر يلتزم الباحث أو (الباحثون) بالتوقيع على إستمارة النشر .
١٣. تصبح البحوث والدراسات ملكاً للمجلة ولا يتم نشرها مرة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلة .
١٤. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة و يكون ترتيب جميع البحوث وفقاً لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه .
١٥. المجلة لا تقدم عائداً مادياً مقابل نشر أي عمل .
١٦. ترسل البحوث من نسختين (Hard Copy & Soft Copy) على :

**Email: [Journal@wnu.edu.sd](mailto:Journal@wnu.edu.sd)** البريد الإلكتروني

## كلمة العدد

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، إلى صراط مستقيم، وأسلم على النور المبين المبعوث رحمة للعالمين . يصدر هذا العدد السابع عشر باستشراف العام ٢٠٢١م وظهور نتيجة طلاب الشهادة السودانية بنسبة نجاح ٧٦ %، ومن ثم تلتها مرحلة التقديم الإلكتروني للجامعات السودانية الحكومية والأهلية والخاصة. خلال فترة لا تتجاوز العشرة أيام. وقد اكملت الجامعة كافة استعداداتها بإعداد مركز للتقديم من داخل الجامعة، وذلك بغرض تقديم الخدمة وتذليل وتسهيل كافة العقبات التي تواجه الطلاب المقدمين للقبول والالتحاق بالجامعات . وقد أبدت الجامعة تعاوناً تاماً مع أولياء أمور الطلاب من حيث تقديم المشورة والإرشاد والرد على الاستفسارات والوقوف إلى جانب الطلاب . كما شهدت الجامعة استقراراً أكاديمياً وصحياً وجو معافى مما أدخل السرور في نفوس أولياء الأمور وذلك بتخريج الفصول النهائية ومناقشة بحوث التخرج. وأيضاً نؤكد إلتزام الجامعة بالضوابط والإرشادات الصحية وذلك للاستمرارية في الدراسة وفق التقويم الدراسي وكذلك أكملت الجامعة استعداداتها لاستقبال الطلاب الذين سوف يتم قبولهم هذا العام ٢٠٢١ م.

هذا العدد يحمل بين دفتيه قضايا وبحوث مجتمعية متنوعة ومفيدة في كافة مجالات العلم والمعرفة لإثراء البحث العلمي في الموضوعات الآتية (الاقتصاد والمصارف، العلوم الإدارية والعلوم التربوية) .  
عليه نأمل شاكرين من السادة الباحثين والقراء والكتاب الكرام تقييم ما بحوزتهم من أعداد وإرسال مقترحاتهم وآرائهم إلى هيئة التحرير عبر البريد الإلكتروني التالي :

Journal@wnu.edu.sd.

ختاماً يسرنا ويسعدنا مشاركتكم لنا بإرسال بحوثكم كما نجزل لكم شكرنا على جهودكم العلمية المقدرة التي زينت المجلة وزادتها القأ وبهاء.

**رئيس التحرير**

أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني (٢٠١٨ - ٢٠٠٠م)

## The impact of food commodity imports on the Sudanese trade balance

(Analytical study for the period ٢٠٠٠-٢٠١٨ AD)

د. أحمد ضوالبيت أحمد - استاذ الاقتصاد المساعد- بجامعة الامام المهدي- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

[E.ahmeddawelbait79@gmail.com](mailto:E.ahmeddawelbait79@gmail.com) Tel ٠٩١٢١٥٤٢٩٧

د. مروه عبد القادر صالح - استاذ الاقتصاد المساعد- جامعة الامام المهدي- كلية الاقتصاد والعلوم

الادارية

[E.marwasaleh98@gmail.com](mailto:E.marwasaleh98@gmail.com) Tel ٠٩١٦٦٩٨٨٣٨

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني ومعرفة أثر الواردات الكلية على الميزان التجاري في السودان. يتمثل موضوع الدراسة في مشكلة الميزان التجاري السوداني الذي ظل يعاني طوال فترة الدراسة من عجز شبه مستديم وذلك لترجيح كفة الواردات السودانية على الصادرات. اتبعت الدراسة المنهج القياسي تحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بواسطة برنامج EViews لتقدير العلاقة بين واردات السلع الغذائية والميزان التجاري متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨م) أهم فرضيات الدراسة وجود علاقة طردية بين واردات السلع الغذائية والميزان التجاري السوداني وذلك لوجود العجز الذي ظل يلزم الميزان التجاري السوداني. أهم نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي موجب قوي لحجم لواردات السلع الغذائية في الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك الى أن السلع الغذائية تمثل الاحتياجات الفعلية للمجتمع، أهم توصيات الدراسة لا بد من الاهتمام بإنتاج السلع الغذائية والتي تجنب الدولة الاستيراد من الدول الاخرى وتساهم في تحسين وضع الميزان التجاري في السودان.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد السوداني ، الميزان التجاري ، واردات السلع الغذائية

### Abstract

This Study aimed to Measuring the Impact of Imports of food Commodities on The Sudanese trade balance and Measuring the Impact of total Imports on the trade balance in Sudan the problem of the study is that the Sudanese trade balance has been suffering from an almost permanent deficit throughout the study period, in order to outweigh the Sudanese imports over export. The study aimed to measure and demonstrate the impact of imports of food commodities on the Sudanese trade balance, because it has remained a semi-permanent deficit. Following the Econometric approach namely the the ordinary least squares method (OLS) through E views program to estimate the relationship between trade balance and food imports.

Using data about the study variables for the period from ٢٠١٨-٢٠٠٠ and the use of the most important hypotheses of the study are the existence of a positive relationship between imports of food commodities and the Sudanese trade balance, due to the existence of the deficit that has been associated with the Sudanese trade balance. The most important results of the study are the presence of a strong positive significant impact on the volume of food commodity imports on the Sudanese trade balance during the study period, due to the fact that food commodities represent the actual needs of society. The most important recommendations of the study must be concerned with the production of food commodities, which the state avoids importing from other countries and contributes to improving the trade balance in Sudan.

**Keywords: the Sudanese economy - the trade balance- food imports**

## مقدمة

تعتبر التجارة الدولية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم وذلك من خلال استفادة كل دولة من الميزات التي تقدمها الدول الأخرى بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية وبذلك تستطيع توفير الكثير من السلع والخدمات وفقاً لمبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأسعار أقل كما أنها وسيلة مباشرة لتعزيز العلاقات الدولية. يعتبر الميزان التجاري من أهم مؤشرات الأداء للتجارة الدولية وللإقتصاد ككل وتكمن قيمته في تحليل مكوناته الرئيسية وهي الصادرات والواردات السلعية فعندما تتفوق الصادرات على الواردات في الدولة يحدث فائض في الميزان التجاري وهذا يعبر عن صحة اقتصاد الدولة من خلال كفاءة الانتاج وزيادة مستويات الجودة، كما يعني حصول الدولة على عملات أجنبية يضيفها إلى احتياطياته وضمانا لتمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية وتقوية العملة الوطنية.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في العجز الكبير الذي يعاني منه الميزان التجاري السوداني، وذلك من خلال الفجوة بين الصادرات والواردات، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين :

١- ما أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني؟

٢- ما أثر الواردات الكلية على الميزان التجاري السوداني؟

## أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات التي تناولت قضية حقيقية يعاني منها الاقتصاد السوداني وهي العجز الشبه دائم للميزان التجاري السوداني، وذلك خلال فترة الدراسة، وأن واردات السلع الغذائية من الواردات التي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها تمثل الطلب الحقيقي للمجتمع المحلي.

## أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الآتي:

- ١- بيان الأثر الذي تحدثه واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري في السودان.
- ٢- معرفة أثر الواردات الكلية على الميزان التجاري في السودان.

## فروض الدراسة:

افتترضت الدراسة الآتي:

- ١- وجود علاقة موجبة بين واردات السلع الغذائية والميزان التجاري السوداني.
- ٢- وجود علاقة عكسية بين الواردات الكلية والميزان التجاري في السودان.

## منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل البيانات والمنهج التاريخي لاستصحاب الدراسات السابقة.

**مصادر المعلومات الثانوية:** الكتب، تقارير بنك السودان المركزي.

**حدود الدراسة:** جمهورية السودان، (٢٠٠٠ م- ٢٠١٨ م)

ثانياً الدراسات السابقة :

دراسة نسيمه ناصر (٢٠١٤)<sup>i</sup>

هدفت الدراسة إلى تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري ومعرفة مدى تأثر وضعية الميزان التجاري الجزائري بالمتغيرات والتحويلات الاقتصادية.

إفترضت الدراسة انتهاز الدولة لمجموعة من الاستراتيجيات للنهوض باقتصادها وتحسين وضعيتها الاقتصادية، من خلال استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تنمية الصادرات.

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند تحليل الميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل التركيبية السلعية وتحليل البنية السلعية لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢م.

دراسة زبير طيوح (٢٠١٥)<sup>ii</sup>

هدفت الدراسة القياس أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٣م).

أهم فرضيات الدراسة أن تحرير التجارة الخارجية يساعد تنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد، والذي يؤدي الى تحفيز الحركة التجارية وخلق فرص العمل ومنتجات جديدة و من ثم

تطوير الصادرات، أتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الجداول والإحصاءات التجارية ومن ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضاً بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات، حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ورفد خزينة الدولة بالعملة الصعبة، أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

### دراسة دوحة سلمى (٢٠١٥) iii

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ومعرفة سبل علاجها في الجزائر، افترضت الدراسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وإنخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضع الميزان التجاري في الجزائر. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٨٧م) بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لإنهيار أسعار البترول أثر سلبي على الإقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار، حيث توالى التخفيضات منذ أزمة ١٩٦٩م وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار، أوصت الدراسة بضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وكذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها ومدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.

### دراسة سارا عبد القادر (٢٠١٨م) iv

هدفت الدراسة للتعرف على أثر التبادل الاقتصادي الخارجي على الميزان التجاري في السودان، افترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف وطردية بين الصادرات وسعر الصرف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة لاستخدام البرنامج التحليلي (SPSS)، توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أثر الحصار الاقتصادي الذي فرض على السودان اثر سلباً على حجم الصادرات والواردات نتيجة لحظر تصدير واستيراد بعض المنتجات لبعض الدول، أوصت الدراسة على العمل على زيادة الامتيازات الاستثمارية لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية وبالأخص في القطاعات الانتاجية لزيادة حجم العائد من الصادرات.

**أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :**

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للميزان التجاري بالتحليل والشرح وعلاقته بسعر الصرف وبعض المتغيرات الأخرى، أما الاختلاف ما بينهما تناولت الدراسة الحالية قياس أثر واردات السلع الغذائية علي الميزان التجاري وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة

**التجارة الخارجية:** هي عبارة عن المعاملات التجارية في صورها المتعددة التي تنشأ بين الأفراد وحكومات يقطنون في وحدات سياسية مختلفة<sup>v</sup>. من هنا فإن التجارة الخارجية تنطوي علي مبدأ إجتياز الحدود السياسية لدولة ما، فضلاً علي أنها ذات طبيعة فردية إذ أن كل دولة تعتبر مصدرة ومستوردة في وقت واحد وهناك ترابط ما بين الصادرات والواردات فالتجارة الخارجية بمعناها الضيق تعني الصادرات والواردات المنظورة فقط، أما معناها الواسع فهي تعني الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والخدمات، وتشمل انتقال رؤوس الأموال والأفراد فالتجارة الخارجية بكل معانيها تعني المنافع الاقتصادية التي تجني من الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة كذلك يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها الفوائد الاقتصادية والعملية والثقافية والسياسية في شتي المجالات فهي تعني تبادل السلع والخدمات بين دولة ودولة اخري أو تجارة بين الحكومات<sup>vi</sup> وأيضاً تم تعريفها بأنها ما يعبر الحدود السياسية من السلع والخدمات المنظورة وغير منظورة ورؤوس الأموال والأفراد. فقد أختلف الاقتصاديون في تفسير ماهية التبادل الدولي ومن هؤلاء الاقتصاديون (ادم سميث) الذي يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد للتجارة الداخلية وأن كل منهما وسيلة لسد العجز في إنتاج محدد بمسمى الواردات أو التخلص من فائض الإنتاج المسمى بالصادرات وكلاهما وسيلة للتغلب على ضيق السوق.

### أسباب التبادل الدولي :

- ١- الدولة الواحدة لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه داخل القطر، وذلك لأنها قد لا تحظي بأي تفوق مطلق أو نسبي في جميع السلع ، ولكنها قد تحظي بهذا التفوق في إنتاج بعض السلع فقط لذا فهي تقوم بسد هذا النقص عن طريق التبادل الدولي ، وقد يكون لأسباب طبيعية أو سياسية أو اقتصادية وهي تمثل سلع إستيراد كامل نظراً لإستحالة إنتاجها محلياً.
- ٢- هناك سلع تنتجها الدولة وتزيد عن حاجة إستهلاكها المحلي وبالتالي يصبح هناك فائض إنتاج يدخل في بند الصادرات.
- ٣- هناك سلع تنتجها الدولة بأقل من حاجة إستهلاكها المحلي، وبالتالي تلجأ الدول لإستكمال النقص في تلك السلع وتدخل في بند الواردات.
- ٤- نفقات النقل وهي تلعب دوراً هاماً في قيام التجارة وتؤثر في التوطن الدولي للصناعات بحيث تكون اقرب للأسواق وأقرب لمواد الخام.

٥- فروقات الأسعار والتفاوت في نفقات الإنتاج، يؤثر علي أسعار السلع وبالتالي يمكن للدولة أن تنتج سلعاً بأسعار أقل من الدول الأخرى كما أن فروق الأسعار هي الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية ، والفرق ينتج ما بين السلع المحلية والسلع المستوردة ، وغالباً ما يميل المستهلك لشراء السلع الأرخص سواء كانت محلية أو أجنبية ، ويسعى المنتج لبيع منتجاته في الأسواق الداخلية أو الخارجية لتحقيق أقصى ربح ممكن ، عليه فإن الفرق في الأسعار بين منتجات الدول ذو أثر بالغ في قيام التبادل التجاري بين الدول.

### نظريات التبادل الدولي :

هناك الكثير من النظريات التي فسرت أسس التبادل الدولي وسوف نتناول منها مايلي:

#### أولاً : مدرسة التجاريين

سبقت أفكار التجاريون مرحلة الكلاسيكيون ، وقد تبلورت أفكارهم حول التجارة الخارجية في ثبات الثروة الإجمالية للعالم حيث تقاس ثروة الأمم بما لديها من معادن نفيسة (كالذهب والفضة) وأن سبيل أي قطر للتطور هو أن يصدر أكثر من مما يستورد وأن أي مكاسب تحققها إحدى الدول تكون علي حساب دولة أخرى حيث دعا رواد هذا الفكر الي تقييد التجارة الخارجية ، وفي الواقع فإن كثير من الدول لم تستطع العمل بمبدأ التجاريين مما دحض أفكارهم وذلك لعدة أسباب منها ان التجارة الخارجية لا تقتصر علي الصادرات والواردات المنظورة فقط بل تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، ولا تستطيع كل الدول العمل بمبدأ زيادة الصادرات عن الواردات ، وقد يكون ذلك لأسباب طبيعية أو اقتصادية ، اذا كانت الصادرات تمثل اهمية عظمي للنشاط الانتاجي في الاقتصاد القومي فإن الواردات لاتقل عنها اهمية بالنسبة للإنتاج والإستهلاك الكلي.

#### ثانيا : النظرية الكلاسيكية :

تمثل فكر الكلاسيكيين حول التبادل التجاري في نظريتي المزايا المطلقة لادم سميث والمزايا النسبية لدافيد ريكاردو.

#### أ-المزايا المطلقة (ادم سميث) :

طبقاً (لسميث) يمكن لدولتين أن تزيدا إنتاجهما المشترك إذا تخصصت كل منهما في إنتاج وتصدير السلعة أو السلع التي تكون فيها أكثر كفاءة (تحوز فيها ميزة مطلقة) وتستورد السلعة التي تحوز فيها نقيصة مطلقة ، وبالتالي تشترك في التجارة مع الدولة الأخرى ، وسوف تكون كلا الدولتين في حال أفضل من حيث كمية السلع المتاحة للإستهلاك عند المتاجرة ومن ثم تقسمان الصافي المتحصل من خلال التخصص<sup>vii</sup>.

#### ب-المزايا النسبية (دافيد ريكاردو) :

أساس قيام التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية وليس المطلقة ، حيث تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل من الدول الأخرى وتستورد السلع التي تنتجها الدول الأخرى بتكاليف نسبية أقل.

### ثالثاً: النظرية الحديثة :

تعود فكرة هذه النظرية للسويديان ( هكشر – أولين) حيث قامت على الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية والتي بدورها افترضت أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد ، وتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها ، فقد نصت النظرية الحديثة في تحليلها(إذا كانت تفضيلات الإستهلاك متماثلة في دولتين ولدى الدولتين ثروات طبيعية مختلفة نسبياً من عناصر الإنتاج ، فإن كل دولة سوف تخصص في السلعة التي تستخدم في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير نسبياً حيث قامت عدة إفتراضات أهمها مايلي:

١- وجود عناصر الانتاج بنسب مختلفة بين الأقطار تختلف كمية عناصر الإنتاج من دولة الى اخرى حيث تؤدي ندرة العنصر إلي قلة عرضه بالنسبة لطلبه ومن ثم ارتفاع عائده ووفرة العنصر تؤدي إلي زيادة عرضه بالنسبة لطلبه وبالتالي انخفاض عائده.

٢-التوسع في الانتاج يؤدي إلى خفض نفقات الانتاج وبالتالي انخفاض أسعارها وزيادة الطلب عليها من الدول الأخرى وبالتالي زيادة صادراتها.

### السياسات التجارية :

وهي الوسائل التي تلجأ لها الدول في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ، اختلفت السياسات التجارية ما بين حرية التجارة وتقييد التجارة ، يقصد بحرية التجارة ترك التجارة حرة دون قيود من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال. وحجتهم في ذلك أن الدولة سوف تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة الي رفع مستوي الأداء والجودة وتحقيق سيادة المستهلك، أما سياسة تقييد التجارة يقصد بها تلك التي تطبق وتنفذ من خلال سن التشريعات والقواعد الهادفة الي حماية الصناعة والسوق من المنافسة الأجنبية وحجتهم في ذلك حماية الصناعات الناشئة، وتنوع الهيكل الاقتصادي والقضاء علي البطالة و حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق. توجد ثلاثة وسائل للتحكم في التجارة الدولية هي:

### ١-الوسائل السعرية:

مثل الضرائب أو الرسوم الجمركية تقوم الدولة بفرضها علي سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا ( الواردات ) أو خروجاً ( الصادرات) وقد تكون ضريبة قيمية وهي التي تفرض على قيمة السلع اونوعية وهي التي تفرض على نوع السلعة او الضريبة المركبة وهي تفرض على نوع وقيمة السلعة.

### ٢-الوسائل الكمية :

وهي قيود على كميات السلع التي تعبر الحدود الوطنية ، ويمكن تعريفها بأنها السياسات التجارية غير الجمركية التي تؤدي إلى إنحراف تدفق السلع والخدمات المتاجر بها دوليا وتمثلها العديد من الإجراءات والقيود مثل :

أ- حصص الواردات: تفرض من جانب الدولة المستوردة حيث يتم تحديد حد أعلى للكمية التي يمكن استيرادها من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة.

ب- إعانات التصدير: وهي عبارة عن مساعدات تقدم لمنشأة تعمل في نشاط تصديري معين أو لمستهلك الصادرات الأجنبية وقد تأخذ عدة أشكال تتراوح بين المدفوعات النقدية المباشرة إلى الإعفاءات الضريبية.

٣- الوسائل التنظيمية: هي الإتفاقيات والمعاهدات التي تنظم التجارة ، وهي عادة ما تكون بين دولتين أو أكثر وتمثلها أشكال التكامل المختلفة ويمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه (عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر على الأخذ بسياسات محددة تؤدي إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة في الدول الأعضاء وقد تختلف درجات الاعتماد من انخفاض العوائق التجارية علي عدد محدود من المنتجات (كاتفاقية التجارة التفضيلية) الى انشاء سياسات نقدية موحدة ( كالإتحاد النقدي) بحيث يكون هناك انسجام تام للسياسات المالية والنقدية وانشاء أسعار صرف ثابتة.

### تجارة السودان الخارجية:

يعتبر السودان ضمن دول العالم الأقل نموءً والتي تعتمد في صادراتها وتجارها الخارجية ككل علي المواد الأولية مما يعرضها لتقلبات الطلب علي صادراتها في الاسواق العالمية ويعتبر القطن هو المحصول الأول في تجارة السودان الخارجية أما الواردات فتتميز بالارتفاع المستمر في اسعارها وفي نسبة نموها مما أدى إلى عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات ، وقد عزى العجز لارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأمريكي وارتفاع اسعار السلع الرأسمالية والوسيلة ومدخلات الإنتاج ، وبما أن السودان يتمتع بثروات طبيعية هائلة فاذا تم استغلالها بصورة مثلى فإن ذلك يؤدي إلى تنمية الصادرات وتخفيض حجم الواردات، وبالتالي إزالة عجز ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى خروج التجارة من الإطار الذي تدور فيه وحل المشاكل والصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية حيث تسعى تجارة السودان الخارجية لتحقيق عدة أهداف منها:

- ١- نقل الانتاج من داخل السودان إلى أسواق الدول التي تحتاجه وتوفير أسواق عالمية للمنتجات المحلية
- ٢- الحصول على النقد الأجنبي وزيادة مقدرة البلاد على الاستيراد ، وخاصة الواردات التي تساهم في عملية التنمية<sup>viii</sup>.

### السياسات التجارية وسياسة الصادرات والواردات في السودان :

انتهجت الحكومات السودانية المتعاقبة العديد من السياسات التجارية والتي اختلفت ما بين السياسة الرقابية وسياسة التحرير وعادة ما يعلن عن أهداف تلك السياسات والتي تتمثل في تشجيع الانتاج المحلي وحماية

المستهلك وتحقيق إيرادات الخزينة العامة وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات لذلك فإن حزمة السياسات التجارية تتكون من التالي :

- السياسات الجمركية
- سياسات الدعم والقيود الكمية
- السياسات التموينية

#### سياسات الصادرات السودانية :

للصادرات السودانية دور هام في الاقتصاد السوداني حيث تعتبر من أهم مصادر العملات الأجنبية، وذلك لمساهمتها في تمويل المشاريع التنموية ومقابلة احتياجات البلاد من السلع الضرورية. مع بداية الالفية الثالثة اتبعت العديد من السياسات التي هدفت تحسين اداء الصادر ومن أهم تلك الأهداف:

- ١- العمل على استقرار الاسعار في اسواق المحاصيل باستخدام سياسية تمويلية منضبطة.
- ٢- الاستمرار في منح شركة الصمغ العربي امتياز تصدير الصمغ الخام على ان يكون المجال مفتوح للآخرين لتصدير الصمغ المصنع .
- ٣- إلغاء الرسوم الولائية والمحلية على سلع الصادر العابرة
- ٤- تنظيم حركة سلع الصادر مسئولية السلطات الاتحادية وتمنع السلطات الولائية والمحلية من التدخل في اجراءاتها . أدت تلك السياسات الى تضاعف حجم الصادرات الكلي من ٣,٣ مليون دولار في عام ١٩٨٩م إلى ١٩٤٩,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م حيث أدى دخول البترول في الصادرات السودانية إلى تغيير واضح في التركيب الهيكلي للصادرات السودانية ، حيث ارتفع حجم الصادرات بنسبة ١٣٢% في عام ٢٠٠٠م وساهم بنسبة ٧٤,١% من إجمالي الصادرات لنفس العام حيث سجل الميزان التجاري فائض بفضل عائدات البترول، أما بعد انفصال جنوب السودان في ٢٠١١م انخفض صادر البترول ففي عام ٢٠١٢م ارتفعت حصيلة صادر الذهب ٢,١٥٨٠ مليون دولار مقارنة بالصادرات الأخرى مما أدى الى تحسن ميزان المدفوعات واستقرار نسبي في أسعار سعر الصرف مع استمرار عجز الميزان التجاري<sup>ix</sup> مما يستدعي الاهتمام بتنمية الصادرات غير البترولية.

#### سياسة الواردات السودانية:<sup>x</sup>

مع بداية الالفية الثالثة تزايدت واردات السودان بشكل واضح واستمرار عجز الميزان التجاري عدا الاعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) وذلك نسبة لانخفاض حصيلة الصادرات من السودان للعالم الخارجي وتزايد الواردات الى داخل السودان من العالم الخارجي، كما أن أي جهود تبذل لإصلاح الخلل في الميزان التجاري تستدعي بالضرورة الى جانب دفع عجلة تنمية الصادرات العمل على ضبط وترشيد الواردات واستغلال الموارد المحلية المتاحة حيث شهدت فترة نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة سياسة التحرير الاقتصادي ثم إلغاء رخص الاستيراد بطرق الدفع المختلفة وفقاً لشروط وضوابط معينة منها ضرورة أن

يكون إسم المستورد مقيداً بسجل المصدرين والمستوردين كمستورد للسلع عدا السلع المحظورة. أما بالنسبة للاستيراد بنظام تجارة الحدود فيتم بطريقة المقايضة، ويتم إستخراج الاستثمارات بالولايات على أن تكون السياسات مركزية و سلع التبادل بالتشاور مع الولايات المعنية.

**الميزان التجاري<sup>xi</sup>** : ويشمل معظم السلع المنظورة المصدرة والمستوردة بين المقيمين داخل الاقتصاد وغير المقيمين مما يؤدي الى تغيير الملكية واذا كانت الصادرات السلعية التي تتم من الاقتصاد للعالم الخارجي أكبر من الواردات التي تأتي من العالم الخارجي فان ذلك يؤدي إلى تحقيق فائض ويسمي فائض الميزان التجاري، أما إذا كانت الواردات من العالم الخارجي للدولة أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق عجز ويسمي عجز الميزان التجاري.

### واردات السلع الغذائية والميزان التجاري السوداني:

بالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية وإلى مكونات صادراتها من المنتجات الأولية يتضح أن طبيعة هذه الاقتصاديات نفسها تفرز العديد من مسببات الضغوط على ميزان المدفوعات. فاعتماد هذه الاقتصاديات على التجارة الخارجية بتصدير منتجاتها الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية تجعلها عرضة لمؤثرات الاسواق الخارجية العالمية، ولمؤثرات الإنتاج الداخلي . ولا شك أن طبيعة الصادرات، وهي المواد الأولية ، والواردات وهي من السلع المصنعة ، تضفي على عائدات تلك البلدان ضغوطاً ، وتجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها. فينعكس أثر ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات فتكون آثار تقلبات الأسعار العالمية والتضخم العالمي والركود والإنتعاش واضحة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول النامية. وبما أن الاقتصاد السوداني لا ينفصل عن اقتصاديات الدول النامية من حيث السمات الاساسية لهذه الدول فقد شهد الميزان التجاري السوداني إهتزازاً كبيراً عندما بدأ في تنفيذ خطط التنمية وقد ظهر هذا الموقف مع تنفيذ الخطة العشرية والتوسع في تنفيذ المشروعات المدرجة في سنواتها الأولى واستمر الموقف المتدهور للميزان التجاري خلال تنفيذ الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلية وأثناء تنفيذ الخطة السنية وبرامج الاستثمار الثلاثية وما أعقبها من برامج تنموية<sup>xii</sup>.

### اداء الميزان التجاري السوداني خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٨م)

تراجع الفائض في الميزان التجاري خلال(٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) بنسبة ٥٥,٤% ويعزى ذلك لإنخفاض عائدات الصادرات، أما في عام ٢٠٠٢م إنخفض عجز الميزان التجاري بنسبة ١٧,٤% وعزى ذلك لارتفاع قيمة الصادرات حيث سجلت الواردات إرتفاعا طفيفا بنسبة ٦,٣%، أما في العام ٢٠٠٣م إنخفض عجز الميزان التجاري وذلك لزيادة قيمة الصادرات عن الواردات ، وفي عام ٢٠٠٤م زادت حصيله الصادرات بنسبة ٤٨% لذا إنخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٤,٢% ، أما في عام ٢٠٠٥ ارتفع العجز بنسبة

٥٤% وذلك للزيادة في قيمة الواردات والتي بلغت نسبة ٦٥,٨% وكذلك في عام ٢٠٠٦م ارتفع العجز في الميزان التجاري ٢٥,١% بسبب زيادة الواردات، وفي عام ٢٠٠٧م ارتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة ١٩٧,٥% وعزى ذلك لزيادة حصيللة صادرات المواد البترولية، أما في العام ٢٠٠٨م تحول الفائض الي عجز وذلك لانخفاض قيمة الصادرات، أما في عام ٢٠٠٩م حقق الميزان فائض وذلك لارتفاع حصيللة عائدات الصادرات من المواد البترولية، في العام ٢٠١٠م حقق الميزان التجاري فائضا وذلك لدخول عائدات الذهب ضمن حصيللة الصادر، أما في ٢٠١١ فقد انخفض الفائض في الميزان التجاري بنسبة ٤٢% ويعزى ذلك لخروج البترول ومشتقاته من قائمة الصادرات نتيجة لانفصال جنوب السودان كذلك انخفضت الواردات بنسبة طفيفة نسبة لإنتهاج الدولة لسياسات ترشيد الاستيراد والتي بموجبها تم حظر استيراد بعض السلع<sup>xiii</sup>. سجل الميزان التجاري عجزا قدره ٠,٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٢م وتحول فائض قدره ٢,٧ مليار دولار من النصف الأول في عام ٢٠١١م إلى عجز كبير ومما عزز هذا الانخفاض الحاد في الصادرات والذي كان يمكن تعويضه بزيادة صادرات الذهب فقد بلغ مستوي قياسي بمبلغ ٦٤٤ مليون دولار أي نحو ست مرات حجم الصادرات البترولية ونسبة ٧٠% من مجموع الصادرات الأخرى كما تراجع مجموع الواردات خلال بعين متاليين حيث شمل الانخفاض جميع التصنيفات مما يعكس الشديد في النقد الاجنبي المطلوب للاستيراد ونتيجة لذلك انخفضت الواردات من السلع الغذائية بنسبة ٣٠% والآلات بنسبة ٢٣,٧% ومعدات النقل بنسبة ٩,٣% مما أدى إلى ضعف واضح في أداء القطاع حيث أن إنخفاض حجم الواردات يؤدي لانكماش الأنشطة الاقتصادية عن طريق الحد من الامدادات للسلع اللازمة للاستهلاك والاعمال. في عام ٢٠١٣م صدر السودان ٣,٩٢ مليار دولار أمريكي<sup>xiv</sup> على شكل سلع وإستورد ٧,٨٣ مليار دولار مما أدى الى عجز الميزان التجاري بقيمة ٣,٩١ مليار دولار وكانت أهم الصادرات هي النفط الخام ٢,٤٣ مليار دولار والماعز والأغنام ٤٢٣ مليون دولار والذهب ٧٣,٣ مليون دولار وفي حين تصدر المواد الغذائية وسجل القمح ٦٨٣ مليون دولار والسكر الخام ٤٦٤ مليون دولار والادوية ٢٦٠ مليون دولار والسيارات ١٩٦ مليون دولار، إتسعت<sup>xv</sup> الاختلالات الخارجية بسبب إنخفاض أسعار صادرات السلع الأولية والسياسات التوسعية وعدم كفاية تعديل سعر الصرف فقد زاد عجز الحساب الجاري الى ٦% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥م، وهبطت احتياطات النقد الأجنبي بنسبة ٤,٨% في عام ٢٠١٤م وزادت الواردات غير النفطية زيادة كبيرة حيث إتسع عجز الميزان التجاري الى ١١% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م بالمقارنة مع عام ٢٠١٥م<sup>xvi</sup> في عام ٢٠١٦م انخفض العجز بنسبة ١٧,٥% وذلك لانخفاض قيمة الواردات بنسبة ١٢,٥%<sup>xvii</sup>.

## جدول رقم ( ١ )

أداء الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠١٢م - ٢٠١٥م)

السنة/البيان	الصادرات السلعية بالدولار	الواردات السلعية بالدولار	الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٩٩٣	١٥٥٣	٤٤٠,٣
٢٠٠١	١٩٧٥	٢٣٠١	-٣٢٦,١
٢٠٠٢	٢١٠١	٢٤٤٦	-٣٤٤,٧
٢٠٠٣	٢٧٧٣	٢٨٨٢	-١٠٩,٠
٢٠٠٤	٤٢٦٧	٤٠٧٥	١٩١,٦
٢٠٠٥	٥٦٣٥	٦٧٥٧	-١١٢١,٧
٢٠٠٦	٦٦٢٦	٨٠٧٤	-١٤٤٨,١
٢٠٠٧	٩٩٣٣	٨٧٧٦	١١٥٦,٨
٢٠٠٨	١٢٧٩٣	٩٣٥٢	٣٤٤١,١
٢٠٠٩	٩٤٢٠	٩٦٩١	-٢٧٠,٩
٢٠١٠	١٢٦١٠	١٠٠٤٥	٢٥٦٤,٩
٢٠١١	١٠٧٦٤	٩٢٣٦	١٥٢٨,١
٢٠١٢	٥١٧٤	٩٢٣٠	-٤٠٥٦,٢
٢٠١٣	٥٩٨٠	٩٩١٨	-٣٩٣٨,٢
٢٠١٤	٥٤٥٦	٩٢١١	-٣٧٥٥,٤
٢٠١٥	١١٦٤٢	٩٥٠٩	٢١٣٢,٩
٢٠١٦	١٣٥٥٣	٨٣٢٣	٥٢٢٩,٨
٢٠١٧	١٤٢٦٥	٩١٦٣	٥١٠٢,٠
٢٠١٨	١٢٢١٥	٧٨٥٠	٤٣٦٥,٤

المصادر : بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠١٨م)

## المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

### أولاً: النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بمعادلة واحدة تخص أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني ، وهي على النحو التالي:

$$\text{LOG}(\text{TB})_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{LOG}(\text{FM})_t + \alpha_2 \text{LOG}(\text{M})_t + \alpha_3 \text{LOG}(\text{PEX} - \text{OEX})$$

$$\alpha_0, \alpha_3 > \alpha_1, \alpha_2, > 1$$

حيث أن:

$(\text{TB})_t$  = العجز في الميزان التجاري السوداني يمثل المؤشر العام للفرق بين الصادرات والواردات مقيم بالدولار الأمريكي.

$(\text{FM})_t$  = واردات السلع الغذائية مقيم بالدولار الأمريكي.

$(\text{M})_t$  = واردات السلع الأخرى الإجمالية مقيم بالدولار الأمريكي.

$(\text{PEX} - \text{OEX})$  = فجوة سعر صرف الدولار بالجنيه السوداني وتقاس بالفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي .

### ثانياً: الشواهد التطبيقية

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النموذج القياسي أعلاه خلال توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

$$\begin{aligned} (\text{TB})_t = & 0.865 + 1.119 \text{LOG}(\text{FM})_t - 0.182 \text{LOG}(\text{M})_t + 0.1495 \text{LOG}(\text{PEX} - \text{OEX}) \\ & (0.182) \quad (1.423) \quad (-0.223) \quad (1.001) \\ R^2 = & 81\% \quad F(2, 14) = 0.66 \quad DW = 1.98 \end{aligned}$$

١- تشير نتيجة تقدير المعادلة وفق المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية إلى أن جميع إشارات المعلمات المقدرة موافقة للنظرية الاقتصادية. كما يلاحظ أن إحصائية-F المحسوبة (٥,٦٦) هي أكبر من قيمتها الجدولية ٢,٩٦ وذلك عند درجات حرية (٢, ١٤) مما يشير إلى جودة توفيق خط العلاقة.

ويوضح معامل التحديد ( $R^2 = 81\%$ ) أن ٨١% من المتغيرات الداخلة في النموذج TB يفسر بواسطة واردات السلع الغذائية إضافة إلى عوامل عدم التأكد، بينما ١٩% فقط تعزى إلى عوامل أخرى غير مضمنة في المعادلة. فيما يتعلق بإحصائية درين واتسون DW (١,٩٨) فتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي. أما في جانب معنوية المعلمات المقدرة فيلاحظ أن إحصائية-t المحسوبة للمعلمة المقدرة لواردات السلع الغذائية مقدارها (١,٤٢٣) وهي أقل عند مقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة ١,٧٦،

عليه يرفض فرض العدم، وبالتالي يقبل الفرض البديل بوجود تأثير معنوي موجب لواردات السلع الغذائية في الميزان التجاري TB. أما إحصائية-t المقدرة للواردات الكلية فهي (-0,223) وهي أقل من المحسوبة 1,76 حيث يشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي سالب للواردات الكلية في تغيير الميزان التجاري. كما أن النتيجة أعطت معنوية موجبة للمعلمة المقدرة لقياس الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وذلك بمقارنته بإحصائية-t المحسوبة (1,001) مقارنة بنظيرتها الجدولية (1,76) وذلك عند درجة معنوية (0,05) ودرجة حرية (24).

### ثالثاً: التفسير الاقتصادي

من خلال ما توصلت إليه الدراسة في التقييم الإحصائي والقياسي يمكن تقديم التفسير الاقتصادي للنتيجة على النحو التالي:

1- أشارت النتيجة إلى أن هنالك أثر إيجابي لواردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني TB. ويعزى ذلك إلى أن هذه السلع تعمل على زيادة مستوى العمليات التجارية مما يساعد في توازن الميزان التجاري السوداني، لأن هذه السلع تمثل الاحتياجات الحقيقية للواردات، بالتالي فهي لا تكون خصماً على توازن الميزان التجاري، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى، أن واردات السلع الغذائية لها تأثير معنوي موجب على الميزان التجاري السوداني.

2- وتؤيد الدراسة صحة الفرضية القائلة أن واردات السلع الاجمالية لها تأثير عكسي على الميزان التجاري السوداني، وهذا يعني أن هنالك سلع واردة لا تمثل أولويات بالنسبة للاحتياجات الفعلية التي يستفيد منها المجتمع وبالتالي للاقتصاد القومي.

3- وواردات السلع الغذائية تلبى حاجة الاستهلاك المحلي، بالتالي ليس لها أثر سالب على الميزان التجاري السوداني وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

4- العلاقة السالبة التي أظهرتها الدراسة بالنسبة لإجمالي الواردات هي نتيجة لأن معظم الواردات السودانية هي سلع كمالية غير ضرورية مثل ألعاب الاطفال والحلويات، بالتالي تكون خصماً على الميزان التجاري في السودان.

### مناقشة الفرضيات :

#### مناقشة الفرضية الاولى

تم قياس أثر واردات السلع الغذائية وإجمالي السلع على الميزان التجاري السوداني وذلك للفترة من (2000-2018م) ، ومن خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعادلة تحتوي على الميزان التجاري كمتغير تابع وكل واردات السلع الغذائية وإجمالي السلع الواردة كمتغيرات مفسرة. وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) على المعادلة توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

وجود تأثير معنوي موجب قوي لحجم لواردات السلع الغذائية في الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك الى أن السلع الغذائية تمثل الاحتياجات الفعلية للمجتمع وإكمال النقص من إنتاج السلع الغذائية لمقابلة للطلب الكلي.

### مناقشة الفرضية الثانية:

وجود تأثير سالب قوي لحجم الواردات الكلية على الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك لتركيز معظم الواردات على سلع كمالية ليست ذات أهمية اقتصادية وإنما في الغالب تكون خصماً على الميزان التجاري، كذلك عدم الإستفادة القصوى من السلع الرأسمالية في عمليات الإنتاج التي تعزز الصادرات والتي بدورها تعمل على توازن الميزان التجاري.

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج

١. يتم الاعتماد علي تصدير المواد الاولية في شكل مواد خام ومن ثم اعادة استيرادها في شكل سلع مصنعة مما يؤدي الي زيادة قيمة الواردات وخاصة واردات السلع الغذائية وانخفاض قيمة الصادرات مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الميزان التجاري

٢. هناك تزايد في كبير حجم واردات السلع الغذائية والسلع الكمالية

٣. انتهاج الدولة لسياسات ترشيد الاستيراد ذات اثر موجب علي الميزان التجاري

٤. غياب السياسات التشجيعية للصناعات الغذائية المحلية

٥. تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على الميزان التجاري ومكوناته

#### ثانياً: التوصيات

١-لابد من الاهتمام بإنتاج السلع الغذائية والتي تجنب الدولة الاستيراد من الدول الاخرى وتساهم في تحسين وضع الميزان التجاري في السودان.

٢-يجب تحديد سعر الصرف الرسمي بشكل مناسب للسعر الموازي حتى لا تكون الفجوة بينهما كبيرة ومن ثم تعمل خلل في التوازن الاقتصادي فيما يخص سعر الصرف الاجنبي وكذلك لجذب مدخرات المغتربين وتشجيعهم لتحويلها عبر البنك المركزي السوداني.

٣-يجب التقليل من إستيراد السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية التي لا تدخل ضمن السلع الرأسمالية التي تساهم في زيادة الانتاج.

٤-يجب التركيز في الإستيراد على السلع الرأسمالية التي تعزز عمليات الإنتاج للتصدير.

٥-الاهتمام بتحسين الصادرات السودانية وذلك من خلال جودة المنتج وتصنيعة بدلاً من تصديره مواد خام وذلك حتى ينافس في الاسواق العالمية.

## المصادر والمراجع:

١. نسيمة ناصر دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٢م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٤م.
٢. زبير طيوح رسالة ماجستير في العلوم التجارية، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٥م.
٣. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها رسالة دكتوراة غير منشورة، الجزائر، ٢٠١٥م.
٤. سارا عبد القادر حسن محمد فاضل، أثر التبادل الاقتصادي الخارجي على الميزان التجاري في السودان في الفترة من (١٩٨٢-٢٠١٥م)، الخرطوم.
٥. حافظ علي منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.
٦. سامي العفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الاسكندرية، ١٩٩٣.
٧. جون هيدسون ومارك هنديرد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧م.
٨. خالد الحاج عبد الجليل وآخرون، تقارير وزارة الخارجية، مكتبة وزارة الخارجية، ١٩٩٩م.
٩. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي المالي، الخرطوم، ٢٠١٢م.
١٠. عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ٣٣٢
١١. رضا عبد السلام النجا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧م.
١٢. عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني (جوانب تطبيقية)، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٦م.
١٣. تقارير بنك السودان المركزي و وزارة المالية للأعوام من (٢٠٠٠- ٢٠١١م)،
١٤. البنك الدولي، النشرة الاقتصادية القطرية، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٢م  
https/fanack/ar/sudan ٢٤/٨/٢٠٢
١٥. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري، العدد ٣٢٤/١٦، ٢٠١٦م
١٦. تقرير بنك السودان المركزي للعام (٢٠١٧- ٢٠١٨م)

جدول رقم (١) يوضح بيانات الدراسة للمتغيرات الميزان التجاري والواردات الكلية واردة المواد الغذائية

السنة	واردات السلع الغذائية	واردات السلع الكلية	الميزان التجاري
DATE	FOOD GOODS	M	TB
٢٠٠٠	٤٢٨,٤٤	١٥٥٣	٤٤٠,٢٩
٢٠٠١	٤١٦,٣٤	٢٣٠١	-٣٢٦,١٤
٢٠٠٢	٤٤٠,٥٥	٢٤٤٦	-٣٤٤,٧٢
٢٠٠٣	٤٢٠,٢٦	٢٨٨٢	-١٠٨,٩٩
٢٠٠٤	٥١٨,٥١	٤٠٧٥	١٩١,٥٧
٢٠٠٥	٨١٠,٨٠	٦٧٥٧	-١١٢١,٧١

-١٤٤٨,١٠	٨٠٧٤	٧٤٥,٧٧	٢٠٠٦
١١٥٦,٨٠	٨٧٧٦	٨٢١,٨٦	٢٠٠٧
٣٤٤١,١٠	٩٣٥٢	١٣٣٧,٣١	٢٠٠٨
-٢٧٠,٩٠	٩٦٩١	١٦٣٧,٩٠	٢٠٠٩
٢٥٦٤,٩٠	١٠٠٤٥	٢٣٦٥,٧٨	٢٠١٠
١٥٢٨,١٠	٩٢٣٦	١٨٨٧,٨٨	٢٠١١
-٤٠٥٦,٢٠	٩٢٣٠	٢٠٤٩,٠٤	٢٠١٢
-٣٩٣٨,٢٠	٩٩١٨	٢٣٧٢,٢٧	٢٠١٣
-٣٧٥٥,٤٠	٩٢١١	٢٢٤٧,٩٠	٢٠١٤
٢١٣٢,٨٨	٩٥٠٩	٢١٣٢,٨٧	٢٠١٥
٥٢٢٩,٨٠	٨٣٢٣	١٧٧٥,٤٧	٢٠١٦
٥١٠٢,٠٠	٩١٦٣	١٩٤٤,١٣	٢٠١٧
٤,٣٦٥,٤	٧٨٥٠	٣٩٣٨,١	٢٠١٨

المصدر: إعداد الباحثان من تقارير بنك السودان المركزي

### ملحق رقم (٢)

يوضح بيانات الدراسة للمتغيرات للميزان التجاري والواردات الكلية و واردات المواد الغذائية

Dependent Variable: LOG(TB)				
Method: Least Squares				
Date: ١٠/٣٠/١٩ Time: ١٥:٢٥				
Sample: ٢٠٠٠ ٢٠١٨				
Included observations: ٨				
Excluded observations: ١١				
Prob.	-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٨٦٣٨٨١٥٤٣٧٥٨	٠,١٨٢٧٥١٨٠٦١٦٥	٤,٧٣٥٨٠٢٥٧٨٦١	٠,٨٦٥٤٧٦٤٧٤٨٨١	C
٠,٢٢٧٧٧٧٠٢٦٩٣٨	٠,٤٢٣١٦١٨٦٥٣٨	٠,٧٨٦٦٦٢٦٩٥١٦٧	١,١١٩٥٤٨٣٤٨٦٨	LOG(FM)
٠,٨٣٣٨٨٩١٢٦٣٦٣	٠,٢٢٣٧٨٥٧١٠٣٧٤	٠,٨١٦٧٦٠٢٧٢٨٢	٠,١٨٢٧٧٩٢٧٧٨٥٨	LOG(M)
٠,٣٧٣٣٦٦٢٢٤٩٣٨	٠,٠١٢٤٦٣١٦١٤	٠,١٤٩٣٩٣٢٠٤٠١٣	٠,١٤٩٥٧٩٣٩٥١٧٥	LOG(PEX-OEX)
٧,٤٥٨٧٩٣٩٧٩٤	Mean dependent var		٠,٨٠٩٥٢٥١٤٠٨٤٦	R-squared
١,٢٠٥٩٢٥٢٤٣٣٩	S.D. dependent var		٠,٦٦٦٦٦٨٩٩٦٤٨	Adjusted R-squared
٢,٤٢٠٦٠٤٨٢٦	Akaike info criterion		٠,٦٩٦٢٣٨٨٣٠٧١٩	S.E. of regression
٢,٤٦٠٣٢٥٥٩٦٨٤	Schwarz criterion		١,٩٣٨٩٩٤٠٣٧٦	Sum squared resid
٥,٦٦٦٧١٥٥٩٣١	F-statistic		٥,٦٨٢٤١٩٣٠٤	Log likelihood
٠,٦٣٥٣٩٨٣٩٢٤١٨	Prob(F-statistic)		١,٩٨٤٦٩٥٩٤٧٥٨	Durbin-Watson stat

المصدر: إعداد الباحثان من برنامج Eviews

## معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم التقني والفني

دراسة حالة المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيلات – دولة ليبيا- ٢٠١٨

د. محمد يوسف الشيخ نور الهادي  
جامعة الامام المهدي – السودان -كوستي  
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

أ/ عواطف علي عبد السلام موسى  
المعهد العالي لتقنية شؤون المياه- ليبيا  
العجيلات

E-mail: [mohammedu12@gmail.com](mailto:mohammedu12@gmail.com) E- mail: [awhatfali@yahoo.com](mailto:awhatfali@yahoo.com)

### المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم التقني والفني، للعام ٢٠١٨م. دراسة حالة المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيلات – دولة ليبيا. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في: عدم تطبيق المؤسسات التعليمية لتطبيق ادارة الجودة الشاملة وفقاً للأسس العلمية المتبعة، والممثلة في تهيئة البيئة وتعيين ادارة مختصة للجودة الشاملة، والتي تعتبر من أهم المعوقات ، وظهر ذلك جلياً بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيلات، مما انعكس ذلك سلباً في تجاوز بعض المعوقات والمشاكل التي تطرأ أثناء تقييم العملية التعليمية بشكل عام بالسرعة المطلوبة. وقامت الدراسة باختبار فرضيتين هما: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي: لوصف الظاهرة ومتغيراتها، والمنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال ملاحظة الظواهر وجمع البيانات، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss. وبناءً على مشكلة الدراسة والفروض الموضوعية تم اختيار عينة ميسرة لعدد (٦٠) فرداً من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٩٨) فرداً بنسبة ٦١,٢% . وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: لا توجد ميزانية كافية للبحوث والتطوير بالمعهد، ويهتم المعهد بالبرامج التي تخدم المجتمع. وكما توصلت لعدد من التوصيات منها: على ادارة المعهد الاهتمام اكثر بالبرامج التي تخدم المجتمع من خلال البحوث، على ادارة المعهد ان تحرص على عملية التقييم والتطوير بشكل مستمر بهدف إجراء التعديلات اللازمة وطرح البدائل المتاحة في انشطته المختلفة.

### Abstract

The Study Aimed to identify the obstacles of the application of total quality Management in Technical and Technical Education institutions, for the year ٢٠١٨. Case Study of the Higher Institute of Water Technology Al - Ajailat - State of Libya. The problem of the Study was: The non-application of educational institutions for the application of total quality Management in

accordance with the established scientific principles, represented in the creation of the environment and the appointment of a competent department of total quality, which is one of the most important constraints, and this was evident at the Higher Institute of Water Technologies Ajailat, which reflected negatively in To overcome some of the obstacles and problems that arise during the evaluation of the educational process in general as quickly as required. The Study tested two hypotheses: there is a statistically significant relationship between the adequate budget for research and development, and the quality of technical and technical Education at the Higher Institute of Water Technology, there is a statistically significant relationship between communication and Community service, and the quality of technical and technical Education at the Higher Institute of Water Technology. The Study used the descriptive method: to describe the phenomenon and its variables, the inductive and deductive approach through observation of phenomena and data collection, using SPSS program. Based on the study problem and assumptions, a soft sample was selected for (٦٠) members of the Study population (٩٨) with ٦١,٢%. The Study reached a number of results, including: There is not enough budget for research and development in the Institute, and the Institute is interested in programs that serve the community. As I have reached a number of recommendations, including: The Management of the Institute to pay more attention to programs that serve the community through research, The Management of the Institute to ensure the process of evaluation and development on an ongoing basis in order to make the necessary adjustments and offer alternatives available in its various activities.

## المقدمة :

لقد تزايد وعي المنظمات والمؤسسات في السنوات الأخيرة بضرورة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، حيث سعت العديد من الشركات والمنظمات في العالم لترسيخ مبادئ ومفاهيم الجودة في عملياتها التصنيعية والخدمية والإنتاجية. وذلك حتى تتمكن في مجابهة التحديات المرتبطة بشدة المنافسة محلياً ودولياً. حيث يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الحديثة التي تقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تستطيع أي منظمة أو مؤسسة تطبيقها بهدف تحقيق أفضل أداء ممكن من حيث: تحسين الإنتاجية، زيادة الأرباح، وتحسين سمعتها في السوق المحلي والخارجي، في ظل الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات والشركات والمنظمات على اختلاف مجالاتها ونشاطاتها<sup>(١)</sup>.

## مشكلة الدراسة : The problem of the study

تتبع مشكلة الدراسة في عدم تطبيق المؤسسات التعليمية لتطبيق ادارة الجودة الشاملة وفقاً للأسس العلمية المتبعة، والممثلة في تهيئة البيئة وتعيين ادارة مختصة للجودة الشاملة، والتي تعتبر من أهم المعوقات ، وظهر ذلك جلياً بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيلات، مما انعكس ذلك سلباً في تجاوز بعض

المعوقات والمشاكل التي تطرأ اثناء تقييم العملية التعليمية بشكل عام بالسرعة المطلوبة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية بسؤال رئيسي تنبثق منه عدد من التساؤلات الفرعية كالآتي:

**السؤال الرئيسي:** هل ان معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم التقني والفني تؤثر في ادائها بصورة مباشرة؟.

**الاسئلة الفرعية:** هل الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، يمكن ان تلعب دوراً مهماً في جودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه؟. هل ان التواصل وخدمة المجتمع، يمكن ان يسهم بالتغذية العكسية المتبادلة في جودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه؟.

### **أهمية الدراسة: The Importance of the Study:**

تستمد الدراسة أهميتها من: أن الجودة الشاملة أصبحت حتمية لكل المؤسسات إذا كانت تعليمية أو إنتاجية أو خدمية لتحقيق النجاح، لذلك تتضح أهمية الدراسة في الآتي:

١. الأهمية العلمية: تتمثل في تطبيق ادارة الجودة الشاملة من حيث مفهومها واهميتها والمعوقات التي تعترضها في عملية تطبيقها. وتسلط الضوء على الدعائم التي تقوم عليها متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.

٢. الأهمية العلمية: تتمثل في معرفة واقع تطبيق مفهوم ادارة الجودة الشاملة بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيبات، ومدى قيادة نشاط مخرجاته نحو مستويات الجودة العالية لجميع المستفيدين. إضافة ان نتائج هذه الدراسة قد تفيد الجهة المبحوثة في تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بطريقة سليمة.

### **أهداف الدراسة The Objective of the Study:**

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

إبراز أهمية مفهوم تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني والفني. ومعرفة العلاقة بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه. واكتشاف العلاقة بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه، إضافةً لبيان أهمية النتائج والاستنتاجات والتوصيات للجهة المبحوثة، ومساهمتها في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيقها.

### **فرضيات الدراسة The Hypothesis of the Study:**

تم بناء الفرضيات اعتماداً على موضوع الدراسة، ومشكلتها وعناصرها المختلفة، وذلك وفقاً للآتي:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه. توجد علاقة ذات احصائية بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه.

### **منهجية الدراسة: Methodology of the study :**

بناءً على مشكلة الدراسة التي تمت صياغتها وفرضياتها تم استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي: لوصف الظاهرة ومتغيراتها، وذلك من خلال جمع المعلومات و البيانات المتوفرة والضرورية لفهم و تفسير المشكلة، والمنهج الاستقرائي والاستنباطي: حيث تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال ملاحظة الظواهر وجمع البيانات، وذلك للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss.

**مصادر جمع البيانات والمعلومات:** تم الاعتماد على نوعين من المصادر:

أولاً: المصادر الأولية: ممثلة في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة.  
ثانياً: المصادر الثانوية: ممثلة في الكتب والمراجع والمجلات والدوريات والانترنت، بالإضافة الى المحفوظات والمنشورات الخاصة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة: **The limits of the Study** تتمثل حدود الدراسة في:

أ. الحد الزمني: للعام ٢٠١٨م.

ب. الحد المكاني: المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه – العجيلات.

ج. الحد البشري: الاداريين، المهندسين، والفنيين، المدربين، والموظفين بالمعهد.

**الدراسات السابقة:** بناءً على متغيرات الدراسة تم اختيار الدراسات التالية:

**دراسة: عفاف صلاح الدين ومحمد، دلال يسر الله، ٢٠٠٩م<sup>(٢)</sup>:** هدفت هذه الدراسة الى وضع تصور مقترح لإنشاء وحدة الجودة الشاملة وتطوير الأداء بمؤسسات التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية، وتكمن اهمية الدراسة في ان معرفة إدارة الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي سيساهم في تحديد مدى تحقيق المؤسسات التعليمية لأهدافها وتحديد جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب القصور للعمل على التغلب عليها. وتوصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية: عدم ملاءمة الأوضاع الاكاديمية والإدارية والمالية السائدة مع متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، عدم الربط بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل من حيث (مدى تطوير المناهج لمتطلبات سوق العمل)، ومقاومة التغيير سواء من العاملين او من الإدارات.

**دراسة: Prince, Christopher، ٢٠٠٤<sup>(٣)</sup>:** انبثقت اهمية الدراسة من أهمية الاعتماد حيث يعد الاعتماد عملية معقدة كما بينت بعض التفاصيل مثل معرفة الانشطة اللازمة لذه العملية لفهم متطلبات الاعتماد للمؤسسات التعليمية في حالة التركيز على ادارة التعليم في الجامعات، وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات منها: أصبح الاعتماد أحد المفاهيم المهمة، لأنه يتعامل مع أنشطة التعليم التي تخدم المجتمع، إن الحاجة لتطوير التعليم ونمو المؤسسات التعليمية اصبحت رائدة لعمليات التعليم المستمر في المستقبل فان البحث عن الاعتماد سيصبح من الأمور المهمة والتي تسعى لها الادارة كأحد الانشطة الرئيسة لها.

**دراسة: سهام موسى، شوقي شادلي ٢٠١٣م<sup>(٤)</sup>:** تكمن مشكلة الدراسة في تحديد إلى أي مدى يمكن أن يؤثر توافر أبعاد إدارة الجودة الشاملة في مستوى أداء المنظمة. هدفت الدراسة إلى تحليل أبعاد إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في (دعم الإدارة العليا، التحسين المستمر ، تصميم وتطوير منتجات وخدمات جديدة،

التركيز على الزبون، وضع الخطط الإستراتيجية)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لأبعاد إدارة الجودة الشاملة مجتمعة في مستوى أداء المؤسسات المدروسة، كما أن هذه الأبعاد تؤثر كلا على انفراد في الأداء ولكن بدرجات مختلفة، إذا كان لتأثير التحسين المستمر المرتبة الأولى تليها بعد وضع الخطط الإستراتيجية في حين أن هناك تأثير ضعيف لباقي الأبعاد، لا توجد علاقة بين طبيعة نشاط المؤسسة سواء خدمي أو صناعي ومستوى تطبيق إبعاد إدارة الجودة الشاملة، كما أم يتضح هذا التأثير بالنسبة لحجم المؤسسة.

**دراسة نعمات محمد سعيد بشارة ٢٠١٤م<sup>(٥)</sup>:** هدفت الدراسة للتعرف على نظام إدارة الجودة الشاملة ومبادئها وأدواتها وروادها، ومستوى الوعي بالنظام لدى المديرين في المؤسسات والهيئات مع اقتراح بعض الحلول لإزالة المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، وإظهار قيمة الوقت كعنصر رئيسي بتحقيق أهداف الإدارة، واستعراض أهم المفاهيم والاتجاهات العلمية الحديثة في مجال إدارة الموارد البشرية في إطار إدارة الجودة الشاملة على أداء العاملين، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي في تحديد القصور المنطقي لفروض الدراسة والتعرف على أنماط المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل الدراسة الميدانية. وتوصلت الى عدد من النتائج منها: أن الهيئات والمنظمات لا تضع في قائمة أولويتها إستراتيجية تنمية الموارد البشرية وتحفيزهم كأساس لتأهيل العاملين.

**المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:** من خلال مراجعة المتاح من الدراسات التي تناولت الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي، يظهر أن تلك الدراسات اعتمدت الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية لمؤسسات التعليم العالي، وإدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسات، إضافةً الى إدارة الجودة الشاملة منهجية فاعلة لتوظيف الوقت وتنمية الموارد البشرية. يلاحظ ان معظم الدراسات بأن تركيزها جاء في ادارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل. وبالتالي، فإن الإضافات المتوقعة من هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة تكمن فيما يأتي: تركز في السعي على مفهوم شبه موحد عن ادارة الجودة الشاملة عبر ادراج عدد من المفاهيم العلمية والتطبيقية عن مفهومها ومدى فعاليتها تطبيقها في المؤسسات التعليمية. تتميز هذه الدراسة الحالية بانفرادها في المتغير المستقل، لتناولها معوقات ادارة الجودة الشاملة والذي لم تتناوله الدراسات السابقة التي لم تتحدث عنه قط، مما يجعل ان الدراسة الحالية تعمقت اكثر في دراسة معوقات ادارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم التقني والفني منفردة من غيرها من الدراسات السابقة في هذا الجانب، والذي تمخط عنه نتائج وتوصيات ربما تفيد الجهة المبحوثة.

**الإطار النظري للدراسة:** يشتمل على:

١/ مفهوم إدارة الجودة الشاملة: لقد تزايد وعي المنظمات في السنوات الأخيرة بضرورة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، حيث سعت العديد من الشركات والمنظمات في العالم لترسيخ مبادئ ومفاهيم ادارة الجودة الشاملة في عملياتها التصنيعية والخدمية والإنتاجية، وافرار مساحة خاصة في تقسيماتها الهيكلية<sup>(١)</sup>. وذلك

حتى تتمكن في مجابهة التحديات الجديدة المرتبطة بشدة المنافسة محلياً ودولياً. حيث يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الحديثة التي تقوم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تستطيع أي منظمة تطبيقها بهدف تحقيق أفضل أداء ممكن ، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الأرباح، وتحسين سمعتها في السوق المحلي والخارجي، في ظل الارتفاع الكبير في عدد الشركات والمنظمات على اختلاف مجالاتها ونشاطاتها<sup>(٧)</sup>.

**مفهوم الجودة:** يرجع مفهوم الجودة (Quality) إلى الكلمة اللاتينية (Qualities) والتي تعني طبيعة الشخص او طبيعة الشيء ودرجة الصلابة وقديماً كانت تعني الدقة والإتقان من خلال قيامهم بتصنيع الآثار التاريخية والدينية في تماثيل وقلاع وقصور لأغراض التفاخر بها، او لاستخدامها لأغراض الحماية، وحديثاً تغير مفهوم الجودة بعد تطور علم الادارة و ظهور الانتاج الكبير والثورة الصناعية وظهور الشركات الكبرى وازدياد المنافسة، إذ أصبح لمفهوم الجودة أبعاد جديدة ومتشعبة<sup>(٧)</sup>. واصطلاحاً الجودة تعني المطابقة للاحتياجات وانخفاض معدل الفشل كما تعني الريادة والامتياز في عمل الاشياء، كما تعني تحقيق اهداف المستفيدين باستمرار و رغباتهم<sup>(٨)</sup>.

**مفهوم الجودة في التعليم:** ان مفهوم الجودة في التعليم له معنيان مترابطان أحدهما واقعي والآخر حسي، فالجودة بمعناها الواقعي تعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها مثل معدلات الترفيع ومعدلات الكفاءة الداخلية الكمية، ومعدلات تكلفة التعليم، اما المعنى الحسي للجودة يتركز على مشاعر أو احساسات متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب واولياء امورهم، والمجتمع<sup>(٩)</sup>. وهناك بعض المصطلحات التي تحدث نوعاً من اللبس والغموض للبعض عند الحديث عن مفهوم الجودة، عليه لابد من توضيحها لإزالة ذلك اللبس وهي<sup>(١٠)</sup>:

أ/ **تخطيط الجودة الشاملة : Quality Planning (QP) :** هي جزء من ادارة الجودة يركز على وضع أهداف الجودة، وتحديد العمليات التشغيلية الضرورية والموارد المرتبطة بتحقيق أهداف الجودة .

ب/ **ضبط الجودة Quality Control (QC) :** هي جزء من إدارة الجودة يركز على تلبية متطلبات الجودة ، ويشمل الاساليب والانشطة الهادفة إلى مراقبة العمليات والحد من أسباب عدم المطابقة في جميع مراحل تحقيق المنتج، وينظر عادة إلى ضبط الجودة على انه وسيلة للكشف عن العيوب وليس لمنع حدوثها .

ج/ **تأكيد الجودة : Quality Assurance (QA) :** هو جزء من إدارة الجودة يركز على توفير الثقة بأن متطلبات الجودة سيتم تلبيةها ، من خلال جملة من الانشطة المنهجية المخطط لها والمطبقة ضمن نظام الجودة. ويؤكد هذا المفهوم على مبدأ الوقاية، أي منع حدوث العيوب باعتماد أساليب ضبط موثقة على الأنشطة المنفذة في جميع مراحل تحقيق المنتج .

د/ **تحسين الجودة : Quality Improvement (QI) :** هو جزء من ادارة الجودة يركز على زيادة

القدرة على تلبية الجودة من حيث فاعليتها وكفاءتها ، من خلال تحقيق أفضل ضبط لجميع الأنشطة

والعمليات . ويعد تحسين الجودة أساساً لمفهوم إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) .

هـ/ إدارة الجودة : **Quality Management (QM)** : هو كافة أنشطة التنسيق المتعلقة بتوجيه وضبط المنظمة فيما يخص الجودة ، من خلال الاستعانة بطرائق تحقيق الجودة مثل التخطيط للجودة، وضبط الجودة، وتأكيد الجودة، وتحسين الجودة .

**أهداف إدارة الجودة الشاملة:** تتمثل اهداف ادارة الجودة الشاملة في<sup>(١١)</sup>: زيادة القدرة التنافسية للمنظمة أو المؤسسة، زيادة كفاءة المنظمة في إرضاء العملاء والتفوق والتميز على المنافسين، زيادة إنتاجية كل عناصر المنظمة، زيادة حركة ومرونة المنظمة في تعاملها مع المتغيرات (قدرة أعلى على استثمار الفرص، وتجنب المخاطر والمعوقات)، ضمان التحسين المتواصل الشامل لكل قطاعات ومستويات وفعاليات المنظمة، زيادة القدرة الكلية للمنظمة على النمو المتواصل، وزيادة الربحية وتحسين اقتصاديات المنظمة .

**معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:** أهم معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي<sup>(١٢)</sup>:

حادثة موضوع إدارة الجودة الشاملة وخاصة في البلدان النامية، عدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة في هذا المجال، تخصيص مبالغ غير كافية لأجل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، الاعتقاد الخاطئ لدى البعض العاملين بعدم حاجتهم إلى التدريب، إتباع الأسلوب الدكتاتوري الأوتوقراطي في الإدارة وتشدد المديرين في تفويض صلاحياتهم، مقاومة التغيير لدى بعض العاملين بسبب طبيعتهم المقاومة للتغيير أو سبب الخوف من تأثير التغيير عليهم أو غير ذلك من الأسباب، عدم الإلمام بالأساليب الإحصائية لضبط الجودة، توقع النتائج السريعة للفوائد التي يمكن تجنيها المنظمة من جراء تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وعدم وجود نظام فعال للاتصالات والتغذية العكسية .

٢/ **التعليم التقني والفني:** هو ذلك النمط من التعليم العالي النظامي ما فوق الثانوي ودون المستوى الجامعي، والذي يركز على الأساليب التربوية والتدريسية والتدريبية والتقنية، وعبارة التعليم التقني تطلق على جوانب العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلي التعليم العام دراسة التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات والمعارف وضروب الفهم المتسمة كلها بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن والأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لتغطية احتياجات سوق العمل من التقنيين والفنيين من ذوي المؤهلات العالية. لا تقل مدة الدراسة بالمؤسسات التقنية عن سنتين (من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات) في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية.... وغيرها بعد مرحلة الدراسة الثانوية يمنح خريجها بعد اجتياز المقررات الدراسية الدبلوم التقني العالي ، والبكالوريوس في العلوم والتقنية<sup>(١٣)</sup> .

**المعايير والمؤشرات الخاصة بتدقيق أداء المؤسسات التعليمية:** تسعى المؤسسات التعليمية الحديثة الى التميز في تقديم خدماتها التعليمية، وذلك من خلال الالتزام بمعايير معينة، اذ تعد هذه المعايير والمؤشرات: لقياس النتائج وجيود النشاطات والعلميات بما يضمن لها التميز<sup>(١٤)</sup>. من أهم الأسس التي تستند عليها علمية

تدقيق الأداء والتي من خلالها يتمكن من بلورة النتائج والحكم على أداء المؤسسة ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة لها<sup>(١٥)</sup>، وينظر الى المعيار بأنه مقياس او مسطرة او مرجعية يقاس بها الاداء، وعندما يقارن المعيار بالأداء الفعلي يمكن الحصول على مؤشر لقياس الأداء. وتعد معايير الاعتماد الاكاديمي باعتبارها شروط ومواصفات تشير الى جملة الابعاد، او القواعد، او المرامي التي يتعين على المؤسسة التعليمية الالتزام بها وأن هناك نوعان من المؤشرات (مقاييس الأداء) التي يمكن في ضوئها تدقيق أداء المؤسسات التعليمية وهما<sup>(١٦)</sup>:

أ. **المؤشرات الوصفية (النوعية) للأداء:** تكون على شكل عبارات محددة وتسمى بالتقييم الوصفي، وان مؤشرات الأداء هذه تمكن من معرفة كفاءة وفاعلية النظام الأكاديمي في المؤسسة التعليمية، ويمكن عن طريقها قياس مستوى تحقق اهداف وغايات التعليم الجامعي، كما تكشف مؤشرات الأداء هذه عن المشكلات المهمة في ادارة النظام الأكاديمي.

ب. **المؤشرات الكمية للأداء:** يعتمد تدقيق أداء مؤسسات التعليم العالي على مجموعة من المؤشرات الكمية، ويحدد لكل منها وزن او درجة، حيث توضع مؤشرات كمية لكل جانب من جوانب العملية التعليمية، وهذا يتطلب توافر قواعد بيانات متطورة لتوفير المعلومات اللازمة عن أداء المؤسسة التعليمية، ويتم تحديد الاوزان التي يجب توافرها في المؤسسة التعليمية لكل من: أعضاء هيئة التدريس ومشرفي المختبرات والمعامل، والمباني والمرافق الاكاديمية، وقاعات التدريس والمدرجات والمختبرات المتخصصة، والوسائل التعليمية، فضلاً عن الاوزان خاصة للدراسات العليا.

٣ / **المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه:** هو احد القلاع التعليمية النوعية البحثية التابعة للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، هدفها التدريس والتدريب، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. تم إنشاء المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه العجيلات بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والشباب والرياضة والبحث العلمي والتكوين المهني (سابقاً) رقم (٢٠٩) لسنة ١٩٩٤م تحت اسم المركز العالي لشؤون المياه، وكان معتمدا عند الإنشاء ثلاثة أقسام فقط وهي (المعالجة وتقنيات التحاليل - الحفر والموارد المائية - تقنية وتحلية المياه)، بعد ذلك تم اعتماد أقسام جديدة وهي (البيئة والتلوث - الأنابيب والمضخات وأوعية الضغط - الكيمياويات النفطية) ليصبح عدد الأقسام ستة أقسام علمية تهدف إلي تأهيل الطلاب علميا ومهنيا بما يلبي احتياجات سوق العمل من الملاكات المؤهلة.

#### ٤ / **إجراءات الدراسة الميدانية تحليل البيانات واختبار الفرضيات :**

يشتمل هذا الجانب علي الإجراءات التي تم اتباعها في التخطيط للدراسة الميدانية موضحة خطوات تصميم استمارة الدراسة ووصف المجتمع والعينة ؛ وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري والاتساق الداخلي بالإضافة إلي توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ؛ وذلك علي النحو التالي :

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة : يشتمل مجتمع الدراسة على الاساتذة، والمعידين، والمدرسين، والإداريين، والموظفين بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه بالعجيلات (دولة ليبيا)، والبالغ عددهم ٩٨ فرداً. حيث تم توزيع (٦٠) استبانة بنسبة (٦١,٢%) على عينة ميسرة من مجتمع الدراسة، استردت منها (٥٢) استبانة وذلك بنسبة ٨٦,٧ % وهي نسبة تمثل عينة الدراسة ومعقولة لتعميم نتائج الدراسة وذلك من مجتمع الدراسة البالغ عدد (٩٨) فرداً. الجدول (١) يبين ذلك:

الجدول (١) الاستبيانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
١٠٠%	٦٠	الاستبيانات الموزعة
٨٦,٧%	٥٢	الاستبيانات التي تم إرجاعها
١٢,٣%	٨	الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها
٨٦,٧%	٥٢	الاستبيانات الصالحة للتحليل

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان ٢٠١٩م

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرصت الباحثة على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على متغيرات النوع. العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة بالمعهد، ويكمن الهدف الاساسي من هذه البيانات هو الاطمئنان على مدى تفهم المبحوثين لعبارات الاستبانة. وفيما يلي وصفا مفصلا لأفراد عينة الدراسة وفقا للخصائص والمتغيرات المذكورة اعلاه :

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية: الجدول (٢) يوضح ذلك.

النسبة المئوية	العدد	النوع
٧٧%	٤٠	ذكر
٢٣%	١٢	أنثى
١٠٠%	٥٢	المجموع
النسبة المئوية	العدد	العمر
٦%	٣	أقل من ٣٠ سنة
٢٧%	١٤	٣٠ وأقل من ٤٠ سنة
٤٨%	٢٥	٤٠ وأقل من ٥٠ سنة
١٨%	٩	٥٠ وأقل من ٦٠ سنة

٢%	١	٦٠ سنة فأكثر
١٠٠%	٥٢	المجموع
النسبة المئوية	العدد	٣. المؤهل العلمي
٠	لا يوجد	ثانوي
٤٢%	٢٢	جامعي
٥٦%	٢٩	فوق الجامعي
٢%	١	دبلوم عالي
١٠٠%	٥٢	المجموع
النسبة المئوية	العدد	٤. التخصص الأكاديمي
٨%	٤	إدارة أعمال
٢%	١	محاسبة
١٠%	٥	تقنية حاسوب
٢٧%	١٤	هندسة
١٢%	٦	حاسوب ونظم معلومات
٤٢%	٢٢	أخرى
١٠٠%	٥٢	المجموع
النسبة المئوية	العدد	٥. المسمى الوظيفي
٦%	٣	إداري
٥٤%	٢٨	أستاذ
١٨%	٩	معيد
١٨%	٩	مدرب
٢%	١	موظف
٢%	١	فني
٢%	١ دكتور	أخرى
١٠٠%	٥٢	المجموع
النسبة المئوية	العدد	٦. سنوات الخبرة
١٠%	٥	أقل من ٥ سنوات
٢٥%	١٣	٥ وأقل من ١٠ سنوات

١٠ وأقل من سنة ١٥ سنة	٨	%١٥
١٥ سنة فأكثر	٢٦	%٥٠
المجموع	٥٢	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحثان من استمارة الاستبيان ٢٠١٩م.

من الجول (٢) يتضح الآتي:

١. توزيع أفراد العينة حسب النوع: تم استفسار المبحوثين عن النوع، وقد أعطوا متغيرين هما ذكر وأنثى. وقد كانت إجاباتهم على هذين المتغيرين. وأن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم ٧٧% من افراد عينة الدراسة بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (٢٣) % وقد يُعزى ذلك لسياسة بعض المؤسسات في التوظيف.

٢. توزيع أفراد العينة حسب العمر: كذلك تمَّ سؤال المبحوثين عن أعمارهم، وقد أعطيت لهم عدد من الخيارات للفئات العمرية، وقد كانت إجاباتهم على هذه المتغيرات مختلفة، وفقاً لما يلي (٢٧% اعمارهم تتراوح ما بين ٣٠ الى ٤٠ سنة , و ٤٨% اعمارهم تتراوح ما بين ٤٠ الى ٥٠ سنة , و ١٨% اعمارهم تتراوح ما بين ٥٠ الى ٦٠ سنة , و ٢% اعمارهم اكثر من ٦٠ سنة ومما سبق يتضح أن أعلى نسبة هي مجموع ما بين ٣٠ سنة الى ٥٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٧٥%، وهي تمثل سن الشباب والنضوج والخبرة والمعرفة، ويُعزى ذلك إلى أن المعهد موضوع الدراسة تتمتع كوادره بالخبرة والمعرفة وهم من سن الشباب.

٣. توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي: ان معظم افراد عينة الدراسة في المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه مؤهلهم العلمي فوق الجامعي وذلك بنسبة ٥٦% , و ٤٢% جامعي , و ٢% دبلوم عالي .

٤. توزيع افراد العينة حسب التخصص الاكاديمي: ان ٨% من افراد عينة الدراسة تخصصهم الاكاديمي ادارة اعمال , و ٢% تخصصهم الاكاديمي محاسبة و ١٠% تخصصهم الاكاديمي تقنية حاسوب, و ٢٧% تخصصهم الاكاديمي هندسة، و ١٢% تخصصهم الاكاديمي حاسوب ونظم معلومات و ٤٢% تخصصات اكااديمية اخرى . وذلك تبعاً للتخصصات المطلوبة بالمعهد.

٥. توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي: يلاحظ ان ٢% من افراد عينة الدراسة في المعهد العالي لتقنيات شؤون المياه يعملون موظفين , و ٥٤% اساتذة , و ٦% اداريون , و ١٨% معيدون , و ١٨% مدربون , و ٢% فنيين , و ٢% وظائف اخرى، وتعتبر هذه الفئات تعبير ايجابي عن مجتمع الدراسة الذي يمكن ان يقدم اجابات مفيدة ما بداخل الاستبيان المقدم لهم.

٦. توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة: يلاحظ ان ١٠% من افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من ٥ سنة, و ٢٥% خبرتهم ما بين (٥ - ١٠) سنة , و ١٥% خبرتهم ما بين (١٠ - ١٥) سنة , و ٥٠% خبرتهم (١٥ سنة فأكثر)، وهذا يدل على ان المعهد يتمتع بكوادرها لخبرات تراكمية مما يسهم ذلك في زيادة سمعة المعهد وتقديم مخرجات مرجوة للمجتمع.

ثانياً: اداة الدراسة : تم الاعتماد على اداة الاستبانة لعدة اسباب منها ، انخفاض التكلفة مقارنة بالتلفون، وإعطاء فرصة كافية للمبحوثين للتفكير وشعور المستجيب بالحرية وعدم الرقابة في التفكير والاختبار. وصف الاستبيان: تم ارفاق خطاب مع الاستبانة للمبحوثين فيه تنوير وتوضيح بأهداف الاستبانة وقد تم تقسيم الاستبانة الى قسمين:

(أ). القسم الأول: ويحتوي على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي ، التخصص الأكاديمي ،المسمى الوظيفي، الخبرة )  
(ب). القسم الثاني : يحتوي هذا القسم على عدد (١٤) عبارة طلب من افراد العينة تحدد استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات مغلقة (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على الفرضيات بمعدل (٧) عبارات لكل فرضية من الفرضيات.

### ثالثاً: ثبات وصدق اداة الدراسة :

١- الثبات والصدق الظاهري : للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة ومدى صلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح ، قام الباحثة بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الاكاديميين والمختصين في مجال الدراسة والبالغ عددهم (٣) ثلاثة من مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية ، وتم عمل التعديلات اللازمة وفقاً لمقترحاتهم .

٢- الثبات والصدق الإحصائي: يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما تم استخدامه أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة ، او اذا تم تطبيق الاختبار على مجموعة من الأفراد ورصدت درجاتهم ثم أعيد تطبيق نفس الاختبار على المجموعة يتم الحصول على الدرجات نفسها ، ويتم في هذه الدراسة استخدام طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة (سبيرمان - براون) ومعادلة الفا كرونباخ .

اما الصدق فهو مقياس لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين ، وفي هذه الدراسة يتم استخدام أسلوب الجزر التربيعي لمعامل الثبات لقياس الصدق وتتراوح قيمة كل من معامل الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.<sup>(١٧)</sup> قام الباحثة في هذه الدراسة بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية التي تقوم على أساس فصل إجابات افراد عينة الدراسة عن العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم عن العبارات ذات الأرقام الزوجية ثم حساب معامل ارتباط بيرسون بينهما ثم حساب معامل الثبات وفقاً لمعادلة سبيرمان - براون بالصيغة الآتية<sup>(١٨)</sup>:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2R}{1+R}$$

حيث R معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية من خلال عينة استطلاعية بحجم (١٥) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية حسب طريقة التجزئة وكانت النتائج كما في الجدول(٣)

الجدول (٣) الثبات والصدق الاحصائي لأفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق والثبات
الفرضية الأولى	٠,٦٨	٠,٨١	٠,٩٠
الفرضية الثانية	٠,٦٣	٠,٧٧	٠,٨٨

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الاستبانة باستخدام برنامج spss؛ ٢٠١٩ م

يلاحظ من الجدول ان جميع معاملات الصدق والثبات لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من الفرضيات كانت اكبر من (٠,٥٠) وقريبا من الدرجة (١٠٠%) في بعضها مما يوفر قدرا من الاطمئنان على ان اداة الدراسة تتصف بالثبات والصدق بما يحقق أغراض الدراسة ويجعل التحليل الإحصائي سليما ومقبولا .

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- ١- المنوال وذلك لأنه الأنسب لقياس البيانات الوصفية وكمقياس من مقاييس النزعة المركزية.
  - ٢- النسب العامة للموافقة وعدم الموافقة.
  - ٣- التوزيع التكراري والنسب المئوية .
  - ٤- معامل ارتباط بيرسون ، ومعامل ارتباط سبيرمان - براون لحساب معامل الثبات .
  - ٥- اختبار كأي تربيع حيث كانت المعنوية لقيمة كأي المحسوبة (٠,٥٠) حيث كانت الجدولية لكل العبارات بدرجة حرية ٤ ومستوى معنوية ٥% تساوي (٣,٨٣).
- خامساً: الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب	الاهمية النسبية	النتيجة
توجد ميزانية كافية للبحوث والتطوير بالمعهد	١,٧١	٠,٦٤	٧	٣٤%	لا وافق
ساعدت الميزانية الموجودة بالمعهد على إنشاء قاعدة البيانات التي يمكن الاستفادة منها في البحوث العلمية	١,٧٩	٠,٨٩	٦	٣٦%	لا وافق
تحرص إدارة المعهد على عملية التقييم بشكل مستمر لمصادره المالية للبحوث والتطوير بهدف إجراء التعديلات اللازمة وطرح البدائل المتاحة	٢,١٥	٠,٧٨	٥	٤٣%	لا وافق

محايد	٥٤%	٢	٠,٩٥	٢,٦٩	تشكل إيرادات الطلاب نسبة مقدرة للإيرادات بالمعهد ومساهمتها في مجال البحوث والتطوير
محايد	٥١%	٣	٠,٦٧	٢,٥٦	يخصص المعهد نسبة مقدرة من إيراداته للمشاريع البحثية المستهدفة
محايد	٦٢%	١	١,٠٨	٣,١٣	مصادر التمويل الموجودة بميزانية المعهد ضعيفة لا تلبى جلّ الأهداف المخطط لها
لا وافق	٤٧%	٤	٠,٨٢	٢,٣٨	يحتاج المعهد إلى وجود موارد مالية إضافية لمواجهة خططه البحثية والتوسعية
لا وافق	٤٧%		٠,٧١	٢,٣٤	المؤشر العام للفرضية

المصدر: اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٤) ما يلي :

- ١/ جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الاولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه) يزيد متوسطها عن الوسط المعياري (٣) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن الفرضية .
- ٢/ أهم عبارة من عبارات الفرضية هي العبارة التي تنص على : (مصادر التمويل الموجودة بميزانية المعهد ضعيفة لا تلبى جلّ الأهداف المخطط لها) ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٣,١٣) وبانحراف معياري (١,٠٨) وأهمية نسبية بلغت (٦٢)%.
- ٣/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (توجد ميزانية كافية للبحوث والتطوير بالمعهد) حيث بلغ متوسطها (١,٧١) وبانحراف معياري (٠,٦٤) وأهمية نسبية بلغت (٣٤)%.
- ٤/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (٢,٣٤) , وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الاولى ، بانحراف معياري (٠,٧١) وأهمية نسبية بلغت (٤٧)%، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات .

الجدول (٥) اختبار مربع كأي لعبارات الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه.

العبارات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
توجد ميزانية كافية للبحوث والتطوير بالمعهد	٣٥,٥	١٠,٤	٤	٠,٠٠
ساعدت الميزانية الموجودة بالمعهد على إنشاء قاعدة	٣٨,٤	١٠,٤	٤	٠,٠٠

				البيانات التي يمكن الاستفادة منها في البحوث العلمية
٠,٠٠٠	٣	١٣	١٨	تحرص إدارة المعهد على عملية التقييم بشكل مستمر لمصادره المالية للبحوث والتطوير بهدف إجراء التعديلات اللازمة وطرح البدائل المتاحة
٠,٠٠٠	٤	١٠,٤	٤٠,٣	تشكل إيرادات الطلاب نسبة مقدره للإيرادات بالمعهد ومساهمتها في مجال البحوث والتطوير
٠,٠٠٠	٣	١٣	١٢,١	يخصص المعهد نسبة مقدره من إيراداته للمشاريع البحثية المستهدفة
٠,٠٠٠	٤	١٠,٤	١٨,٤	مصادر التمويل الموجودة بميزانية المعهد ضعيفة لا تلبي جل الأهداف المخطط لها
٠,٠٠٠	٣	١٣	٤٢,٦	يحتاج المعهد إلى وجود موارد مالية إضافية لمواجهة خططه البحثية والتوسعية
٠,٠٠٠	٦	١١,٩	٢٧,٦	المؤشر العام للفرضية

المصدر: اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول (٥) ان :

- ١- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (٣٥,٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (توجد ميزانية كافية للبحوث والتطوير بالمعهد) صحيحة و مقبولة .
- ٢- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (٣٨,٤) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٣) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (ساعدت الميزانية الموجودة بالمعهد على إنشاء قاعدة البيانات التي يمكن الاستفادة منها في البحوث العلمية) صحيحة و مقبولة
- ٣- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (١٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٣) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (تحرص إدارة المعهد على عملية التقييم بشكل مستمر لمصادره المالية للبحوث والتطوير بهدف إجراء التعديلات اللازمة وطرح البدائل المتاحة) صحيحة و مقبولة .

٤- بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الرابعة (٤٠,٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (تشكل إيرادات الطلاب نسبة مقدره للإيرادات بالمعهد ومساهماتها في مجال البحوث والتطوير) صحيحة و مقبولة .

٥- بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الخامسة (١٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٢٤,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يخصص المعهد نسبة مقدره من إيراداته للمشاريع البحثية المستهدفة) صحيحة ومقبولة .

٦- بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة السادسة (١٨,٤) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (مصادر التمويل الموجودة بميزانية المعهد ضعيفة لا تلبى جل الأهداف المخطط لها) صحيحة ومقبولة .

٧- بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة السابعة (٤٢,٦) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٣) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يحتاج المعهد إلى وجود موارد مالية إضافية لمواجهة خططه البحثية والتوسعية) صحيحة ومقبولة .

# يشير اختبار (مربع كأى) لعبارات الفرضية الاولى الي صحتها واثبات وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الميزانية الكافية للبحوث والتطوير، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه وذلك من خلال القيمة المحسوبة (٢٧,٦) ومقارنتها بالجدولية (١١,٩) وكذلك القيمة الاحتمالية للاختبار (٠,٠٠) تؤكد ذلك .

الجدول (٦) الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات إحصائية بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية	النتيجة
يهتم المعهد بالبرامج التي تخدم المجتمع	٣,٧٣	٠,٧٥	١	٨٤%	وافق
يهتم المعهد بالبحوث العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع	٣,٤٦	٠,٩٤	٢	٦٩%	وافق
يهتم المعهد بتلبية احتياجات المجتمع من خلال المسؤولية المجتمعية لديه	٣,٤٠	٠,٨٨	٣	٦٨%	لا ارى
يقدم المعهد الاستشارات العلمية	٣,٣٥	٠,٧٩	٤	٦٧%	لا ارى

					والأكاديمية التي تسهم في خدمة المجتمع
لا ارى	٦٠%	٦	١,٠٤	٣	يقوم المعهد بتحديث برامجه بصورة دورية لمواكبة حاجات المجتمع
لا ارى	٦٢%	٥	٠,٩٨	٣,١٠	يعمل المعهد على ترجمة توصيات الدراسات والبحوث التي تخدم المجتمع في شكل خطط تنفيذية
لا اوافق	٥٥%	٧	١,١٢	٢,٧٩	يهتم المعهد بنشر الإنتاج العلمي من خلال تواصله في خدمة المجتمع
لا اوافق	٦٥%		٠,٨٩	٣,٢٦	المؤشر العام للفرضية

المصدر: اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٦) ما يلي :

- ١/ جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الاولى (توجد علاقة ذات إحصائية بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه) يزيد متوسطها عن الوسط المعياري (٣) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن الفرضية .
- ٢/ أهم عبارة من عبارات الفرضية هي العبارة التي تنص على : (يهتم المعهد بالبرامج التي تخدم المجتمع) ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٣,٧٣) وبانحراف معياري (٠,٧٥) وأهمية نسبية بلغت (٨٤)٪.
- ٣/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (يهتم المعهد بنشر الإنتاج العلمي من خلال تواصله في خدمة المجتمع) حيث بلغ متوسطها (٢,٧٩) وبانحراف معياري (١,١٢) وأهمية نسبية بلغت (٥٥)٪.
- ٤/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (٣,٢٦) , وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الاولى ، بانحراف معياري (٠,٨٩) وأهمية نسبية بلغت (٦٥)٪، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات .
- الجدول (٧) اختبار مربع كأي لعبارات الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات إحصائية بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه.

العبارات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
----------	-----------------	-----------------	-------------	----------------

٠,٠٠	٤	١٠,٤	٤٤,٩	يهتم المعهد بالبرامج التي تخدم المجتمع
٠,٠٠	٤	١٠,٤	٤٢,٣	يهتم المعهد بالبحوث العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع
٠,٠٠	٣	١٠,٤	٣٨,٢	يهتم المعهد بتلبية احتياجات المجتمع من خلال المسؤولية المجتمعية لديه
٠,٠٠	٤	١٠,٤	٣٠,٥	يقدم المعهد الاستشارات العلمية والأكاديمية التي تساهم في خدمة المجتمع
٠,٠٠	٣	١٠,٤	١٤,٩	يقوم المعهد بتحديث برامجه بصورة دورية لمواكبة حاجات المجتمع
٠,٠٠	٤	١٠,٤	١٩,١	يعمل المعهد على ترجمة توصيات الدراسات والبحوث التي تخدم المجتمع في شكل خطط تنفيذية
٠,٠٠	٣	١٠,٤	١٧,٦	يهتم المعهد بنشر الإنتاج العلمي من خلال تواصله في خدمة المجتمع
٠,٠٠	٦	١٠,٤	٣٦,٤	المؤشر العام للفرضية

المصدر: اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول (٧) ان :

- ١- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (٤٤,٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يهتم المعهد بالبرامج التي تخدم المجتمع) صحيحة و مقبولة .
- ٢- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (٤٢,٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٣) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يهتم المعهد بالبحوث العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع) صحيحة و مقبولة
- ٣- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (٣٨,٢) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يهتم المعهد بتلبية احتياجات المجتمع من خلال المسؤولية المجتمعية لديه) صحيحة و مقبولة .
- ٤- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (٣٠,٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يقدم المعهد الاستشارات العلمية والأكاديمية التي تساهم في خدمة المجتمع) صحيحة و مقبولة .

٥- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (١٤,٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يقوم المعهد بتحديث برامجه بصورة دورية لمواكبة حاجات المجتمع) صحيحة ومقبولة .

٦- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (١٩,١) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يعمل المعهد على ترجمة توصيات الدراسات والبحوث التي تخدم المجتمع في شكل خطط تنفيذية) صحيحة ومقبولة .

٧- بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (١٧,٦) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١٠,٤) عند مستوى دلالة معنوية ٥% وكذلك القيمة الاحتمالية (٠,٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) بالتالي تصبح العبارة (يهتم المعهد بنشر الإنتاج العلمي من خلال تواصله في خدمة المجتمع) صحيحة ومقبولة # يشير اختبار (مربع كأي) لعبارات الفرضية الثانية الي صحتها واثبات وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التواصل وخدمة المجتمع، وجودة التعليم التقني والفني بالمعهد العالي لتقنيات شؤون المياه وذلك من خلال القيمة المحسوبة (٣٦,٤) ومقارنتها بالجدولية (١٠,٤) وكذلك القيمة الاحتمالية للاختبار (٠,٠٠) تؤكد ذلك .

**النتائج:** توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:

١. تم اثبات صحة الفرضيات الموضوعة.
٢. لا توجد ميزانية كافية للبحوث والتطوير بالمعهد.
٣. يهتم المعهد بالبرامج التي تخدم المجتمع وفقاً للمطلبات المرجوة.
٤. يعمل المعهد على ترجمة توصيات الدراسات والبحوث التي تخدم المجتمع في شكل خطط تنفيذية.
٥. يهتم المعهد بتلبية احتياجات المجتمع من خلال المسؤولية المجتمعية لديه.

## التوصيات:

١. على المعهد ابتكار إيرادات إضافية لميزانيته والعمل على إنشاء قاعدة البيانات التي يمكن الاستفادة منها في البحوث العلمية.
٢. على إدارة المعهد الاهتمام أكثر بالبرامج التي تخدم المجتمع من خلال البحوث.
٣. على إدارة المعهد أن تحرص على عملية التقييم والتطوير بشكل مستمر بهدف إجراء التعديلات اللازمة وطرح البدائل المتاحة في أنشطته المختلفة.
٤. على المعهد القيام بدور أكبر بالاستشارات العلمية والأكاديمية التي تسهم في خدمة المجتمع.
٥. أن يهتم المعهد بنشر الإنتاج العلمي من خلال تواصله في خدمة المجتمع.

## مقترح لدراسات مستقبلية:

١. دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الأكاديمية.
٢. أثر معوقات تطبيق الجودة الشاملة على مؤسسات التعليم العالي .

## قائمة المصادر والمراجع:

### القرآن الكريم

١. زيد منير عبودي، إدارة الجودة الشاملة، عمان : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م.
٢. عفاف صلاح الدين ومحمد، دلال يسر الله، الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية لمؤسسات التعليم العالي، قدمت في المؤتمر السنوي الدولي الأول العرب – مصر، ٢٠٠٩م.
٣. Prince, Christopher University Accreditation and the Corporate Learning (Agenda). ٢٠٠٤.
٤. سهام موسى ، شوقي شادلي، ورقة قدمت لمؤتمر ملتقى وطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسات بجامعة طاهر مولاي سعيدة الجزائر، ٢٠١٣م.
٥. نعمات محمد سعيد بشارة، إدارة الجودة الشاملة منهجية فاعلة لتوظيف الوقت وتنمية الموارد البشرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكليات الدراسات التجارية جامعة النيلين. ٢٠١٤م.
٦. محمد عبد الوهاب العزاوي ، إدارة الجودة الشاملة، عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ٢٠٠٥م.
٧. زيد منير عبودي ، إدارة الجودة الشاملة، عمان : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م.
٨. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى ، الجودة في التعليم ، المجلة العلمية ، جامعة الزعيم الأزهري ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٧م.
٩. شفي حاتم بن احمد ، جودة التعليم ، هيئة الجودة التربوية، المؤتمر الوطني الأول للجودة، السعي نحو الاتقان والتميز – الواقع والطموح، دم: دن، ١٤٢٥هـ.
١٠. بابكر مبارك عثمان ، المدخل لإدارة الجودة الشاملة، القاهرة : دار غريب للنشر والطباعة، ٢٠٠٦م.
١١. علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو ٩٠٠٠، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر

والتوزيع ، د.ت.

١٢. سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات ، إدارة الجودة الشاملة : تطبيقات في الصناعة والتعليم، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م.
١٣. عاطف عبدالحميد عثمان، واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، غزة. ٢٠١٦م.
١٤. العجرشي، حاتم فالح، "الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، عمان: ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
١٥. علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق طه، عمان: دار وائل لمنشر، ٢٠١٥م.
١٦. عبد الغفور، همام عبد الخالق والعزاوي، محمد عبد الوهاب، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: دن، ٢٠١٢م.
١٧. عبد الله عبد الدائم ، التربية التجريبية والبحث التربوي، بيروت ، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
١٨. سعد عبد الرحمن، القياس النفسي، النظرية والتطبيق ، ط٣، القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

## دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية

(دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية - ولاية الخرطوم)

### The role of continuous review in achieving the quality of the financial statements information

(Field study on external auditing offices - Khartoum State)

د. زين العابدين إبراهيم يوسف علي - جامعة بخت الرضا - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم المحاسبة والتمويل.

د. الامين محمود عبدالمجيد حسن جامعة النيل الأبيض - كلية العلوم الإدارية - قسم المحاسبة والتمويل

Elaminmahmd62@wnu.edu.sd

#### مستخلص

هدفت الدراسة إلى إظهار دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في أنه لا يتم مراجعة القوائم المالية بصورة دورية ومنتظمة مما جعل معلومات القوائم المالية لا يعتمد عليها من قبل المستخدمين لهذه القوائم. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: ساعدت إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات في إبداء رأي فني محايد بشأن صدق معلومات القوائم المالية. ساعدت المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما أدى إلى تحقيق جودة معلومات القوائم المالية. أدت إجراءات المراجعة المستمرة إلى زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة التخطيط السليم للعمل والإشراف على جمع الأدلة الفعلية التي تعمل على تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.

{الكلمات المفتاحية: المراجعة المستمرة، جودة المعلومات، القوائم المالية}

#### Abstract:

The study aimed to demonstrate the role of continuous review in achieving the quality of financial statement information. The problem of the study was that the financial statements are not reviewed periodically and regularly, which made the financial statements information unreliable by the users of these lists. The study

followed the historical approach, deductive approach, inductive approach and descriptive analytical approach. The study reached the following results: The continuous audit procedures helped the auditor to express a neutral technical opinion regarding the veracity of the financial statements information. The continuous review helped to detect errors as soon as they statement information. occurred and correct them, which led to achieving the quality of the financial statements information. The continuous audit procedures resulted in increased confidence in the financial statements information. The study also recommended a number of recommendations, including: the necessity of proper planning of work and supervision of the collection of actual evidence that works to achieve the quality of financial

{ Keywords: Continuous review, Quality of information, Financial statements

#### مقدمة:

أدت التطورات التكنولوجية والبيئة الحالية للمراجعة إلى ظهور اهتمام متزايد بمفهوم المراجعة المستمرة، وبشكل مفاهيمي تعتبر المراجعة المستمرة خدمة تأكيد يكون فيها الوقت بين وقوع الأحداث والتأكيد على موضوع معين وإصدار رأي المراجع عن عدالة تمثيل القوائم المالية للوضع المالي الحالي للمنشأة في حده الأدنى، كما أن المراجعة المستمرة تتضمن طرق وإجراءات تمكن من اكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث من خلال البحث عن صدق وسلامة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية بما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.

#### أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

#### مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه لا يتم مراجعة القوائم المالية بصورة دورية ومنتظمة مما جعل معلومات القوائم المالية لا يعتمد عليها من قبل المستخدمين لهذه القوائم ، من هنا تتجلى أهمية المراجعة المستمرة في أن مراجع الحسابات الذي أصبح بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها. خاصة إذا كانت مرفقة بتقرير إيجابي.. وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية. ٣

#### أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من ناحيتين؛ علمية وعملية، تتمثل الأهمية العلمية في أنها تلقي الضوء على الجانب النظري والمفاهيمي للمراجعة المستمرة وبيان دورها في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية. كما تأتي

أهمية الدراسة العملية في أنها تهتم بجودة معلومات القوائم المالية للمساعدة في توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية و المصدقية و زيادة فعالية الرقابة.

### أهداف البحث :

هدفت الدراسة الي تحقيق ما يلي :

١. إظهار دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.
٢. التعرف على الدور الذي تلعبه المراجعة المستمرة في تقديم معلومات مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها.
٣. تقديم بعض التوصيات للمساهمة في الارتقاء بمستوى جودة معلومات القوائم المالية.

### فرضيات البحث :

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها: (يساهم الالتزام بسياسات وإجراءات المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية).

### منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المناهج التالية: المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي تمت في مجال هذه الدراسة. المنهج الاستنباطي: في صياغة فرضيات الدراسة. المنهج الاستقرائي: في اختبار فرضيات الدراسة. المنهج الوصفي التحليلي: في الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها خلال أسلوب دراسة الحالة.

**مصادر البحث :** استخدام الاستبانة كمصدر أولي ، بالإضافة إلى الكتب والدوريات والرسائل الجامعية كمصادر ثانوية.

### حدود البحث :

تمثلت حدد اللحث في الآتي:

١. الحدود المكانية: مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم
٢. الحدود الزمانية: العام ٢٠١٩م

### الدراسات السابقة:

#### دراسة (٢٠٠٦) Lampe & Daigle

هدفت الدراسة الى اكتشاف اثر دقة المعلومات التي تقدمها المراجعة المستمرة من خلال أقسام المراجعة الداخلية على الطلب عليها من جانب متخذي القرارات ومدى حساسية هذا الطلب للتغيرات في منافع وتكاليف المراجعة المستمرة. وقد خلصت الدراسة الى انه من الصعب قياس كل المنافع والفوائد التي

تقدمها المراجعة المستمرة لمتخذي القرار والتي تتمثل في تخفيض مستوى المخاطر التي تواجهها المنظمة وزيادة كفاءة وفعالية عمليات المنظمة.

#### دراسة:جوهرة (٢٠٠٦)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تحسين المراجعة المستمرة لجودة المعلومات المنشورة إلكترونياً يتوقف على الكيفية التي تتعامل بها المراجعة المستمرة مع المخاطر والتحديات التي تواجهها في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات. هدفت الدراسة إلى صياغة إطار فكري لعملية المراجعة المستمرة في ظل بيئة التقارير المعتمدة على شبكة الإنترنت بغرض تحسين جودة المعلومات المتضمنة في هذه التقارير، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للمراجعة المستمرة على جودة المعلومات المنشورة إلكترونياً وفقاً لملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد على المعلومات وزمنية المعلومات.

#### دراسة (٢٠١٠) Yeh and Shen

هدف الدراسة الى تطوير نموذج لإدارة حياة المراجعة المستمرة للتحقق من موثوقية معلومات التقارير المالية المنشورة إلكترونياً من خلال مراقبة إجراءات وأنشطة نظم العميل في بيئة نظم المحاسبة الفورية. توصلت الدراسة الى انه يفيد نموذج المراجعة المستمرة في وجود دقة اكتمال ونشر وتلخيص المعاملات المالية المنشورة إلكترونياً من خلال مراقبة إجراءات وأنشطة نظم العميل في بيئة نظم المحاسبة الفورية في التوقيت المناسب.

#### دراسة : إبراهيم (٢٠١٣م):

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح السؤال التالي: ما هو اثر دقة المراجعة المستمرة في التأكيد الايجابي الفوري على جودة المعلومات المحاسبية وتدني فجوة التوقعات الديناميكية، وسرعة التقرير عن قدرة الشركات على الاستمرارية؟ ، هدفت الدراسة الى توضيح مدى أهمية دقة المراجعة المستمرة كمدخل من مداخل المراجعة يمكن من خلاله التأكيد الايجابي الفوري على جودة المعلومات وسرعة التقرير عن استمرارية الشركات وزيادة جودة المراجعة، توصلت الدراسة الى انه تمكن التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات من استخراج المراجعة المستمرة التي تساعد على المنع والرقابة من كافة مستويات الأخطاء والتلاعب والخداع في القوائم والتقارير المالية.

#### دراسة: محمد، (٢٠١٦م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في إخفاق مهنة المراجعة والمحاسبة بسبب التقارير المالية المتدنية والاحتيايل والتلاعب في القوائم المالية على الشبكة الدولية للمعلومات أدي الي ضرورة إيجاد طرق جديدة لمراجعه معلومات ومعاملات التجارة الإلكترونية، وتقديم الضمانات الكافية للتحقق من سلامة ومصداقية المعلومات الواردة في تقارير التجارة الإلكترونية. هدفت الدراسة الي توضيح الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة

المستمرة في بيئة التجارة الإلكترونية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمؤسسة. توصلت الدراسة الي أن المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية تساهم في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. دراسة سند وعبد الله (٢٠١٨):

تكمن مشكلة الدراسة في وجود أنظمة مراجعة تقليدية لا تتوقف مع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مما افقد المعلومات جودتها وفعاليتها لدى مستخدميها.هدفت الدراسة للتأكد التام من قدرة المراجعة المستمرة على تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية وملائمة وفعالة تساعد في اتخاذ القرار. ،توصلت الدراسة الى أن المراجعة المستمرة تساهم في تحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية كما أن المراجعة المستمرة تحقق موثوقية للمعلومات المحاسبية .

### ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

#### مفهوم المراجعة المستمرة :

المراجعة المستمرة هي أحد المنهجيات التي تمكن المراجعين الحياديين من توفير تأكيد علي أحد الموضوعات أو المزاعم باستخدام مجموعة من تقارير المراجعين التي يتم إصدارها أحياناً مع أو خلال فترة قصيرة زمنية بعد حدوث الأحداث المرتبطة بتلك الموضوعات أو المزاعم(لطفي،٢٠٠٥م،ص ٣٦). كما عرفت بأنها: منهجية تمكن المراجع المحايد من توفير تأكيد مكتوب عن عناصر محددة في صورة سلسلة من التقارير يتم إصدارها علي نحو متزامن مع أو بعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الأحداث أو العمليات التي يتم التقرير عنه(القليطي،٢٠١٤م،ص ٤١١).كذلك يمكن تعريفها بأنها : هي عملية تجميع وتقييم لأدلة المراجعة لتحديد كفاءة نظم المحاسبة الفورية، بما يساعد علي حماية الأصول والحفاظ على سلامة وتكامل البيانات وإعداد قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها(سرايا وآخرون،٢٠١٣م،ص ٩٣).

#### أهداف المراجعة المستمرة:

إن الهدف الأساسي من المراجعة المستمرة ان يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدي صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي . وكذا منح الشركة ختم التصديق المستمر .ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية التالية(شحاته،٢٠١٤م،ص ٧٩):

١. إضفاء الصدق المستمر علي الإفصاح الفوري للشركات عبر الانترنت .
٢. مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة خاصة المساهمين وهيئة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة علي الشركات .
٣. تحديد مدي كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول ، والحفاظ علي موضوعية البيانات ، وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها وموثوق فيها ،كما يوضح ختم التصديق المستمر علي موقع الشركة وكذا تقرير مراقب الحسابات .

يرى الباحثان ان المراجعة المستمرة في الأساس تهدف الي الحكم علي صحة وصدق التقارير والقوائم المالية المنتجة بنظام معلومات فوري لحماية أصول المنشأة من الغش والاختلاس .

### مقومات المراجعة المستمرة:

يتطلب تنفيذ عملية المراجعة المستمرة وجود عدة مقومات حتى تحقق الهدف من استخدامها ، وتمثل أهم هذه المقومات ما يلي(راضي، ٢٠١١م، ص٣٠):

١. توفير بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات للوصول الي البيانات وإمكانية استرجاعها مع اختلاف وتنوع أشكال الملفات والسجلات من خلال مواقع وشبكات معلومات مختلفة.
٢. القيام باختيار أنسب برامج المراجعة الإلكترونية، وبرامج التقارير الاستثنائية والتي توضح وتعكس الحالات الاستثنائية والتي تحتاج الي تدخل وتعديل فوري من المراجع لتصحيحها.
٣. يجب أن يقوم المراجعون بتحديث وتحديد أساليب المراجعة التقليدية لمراجعة التكنولوجيا المتلاحقة وذلك بابتكار برامج ونماذج مراجعة جديدة مع إلمامهم التام بتكنولوجيا المعلومات وتطوراتها وانعكاساتها علي مهنة المحاسبة والمراجعة.
٤. وجود اتصال فعال بين نظام مكتب المراجعة ونظام منشأة العميل بطريقة سريعة وأمنة والتوصل الدقيق للمعلومات.
٥. توافر تقرير المراجع في الوقت المناسب وبصورة دقيقة بحيث ترسل تقارير المراجعين الي موقع الشركة بما يمكن المستخدم من الوصول الفوري للمعلومات.
٦. أن يتوافر لدي المراجع درجة عالية من الكفاءة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المحاسبية.
٧. أن يمتلك المراجع وسائل أمانة للحصول علي أدلة الإثبات الضرورية للتأكد من الشيء موضوع المراجعة(الديسي، ٢٠٠٤م، ص١٢).

يرى الباحثان أن مقومات المراجعة المستمرة تتمثل في أن يقوم المراجعون بتحديث أساليب المراجعة التقليدية و أن يتوفر لدي المراجعين درجة عالية من الكفاءة.

### مراحل المراجعة المستمرة :

تتمثل مراحل المراجعة المستمرة في الآتي(كامل وآخرون، ٢٠١٤م، ص٩٤):

١. تخطيط عملية المراجعة بما يتضمن استخدام إجراءات الفحص التحليلي .
٢. الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية وتقييم مخاطر الرقابة .
٣. تنفيذ الاختبارات الأساسية " المستمرة والدفترية " لتفاصيل العمليات.
٤. تنفيذ الاختبارات الأساسية لأرصدة الحسابات في نهاية السنة وإجراءات الفحص التحليلي.
٥. إكمال عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة .

### مفهوم جودة المعلومات:

عرفها المعهد القومي للمقاييس والتكنولوجيا الأمريكي (NAST) بأنها المصطلح الذي يحمل في طياته أبعاد المنفعة، والموضوعية، والنزاهة (الساعدي، زبار، ٢٠١٣م، ص ١٤).

### معايير جودة معلومات :

فيما يلي عرضاً لأهم معايير جودة المعلومات (مؤيد، محمد الفضل وآخرون، ٢٠٠٧م، ص ص ٤١٣ - ٤١٤).

١. **الدقة:** يمكن التعبير عن جودة بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل. لاشك كلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودتها.
٢. **المنفعة:** تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها.
٣. **الفاعلية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة.
٤. **التنبؤ:** أن جودة المعلومات تتمثل في مدى قدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد.
٥. **الكفاءة :** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد.
٦. **الكمية:** يقصد بهذا المعيار كمية المعلومات المناسبة التي يجب أن تتوفر لدى متخذ القرار (المبيض وآخرون، د.ت، ص ٣٨٨)،

٧. **الحدثة:** أن الظروف البيئية المحيطة بالمنشآت سريعة التغير ، وتستلزم من القائمين علي إدارة هذه المنشآت أن يكونوا علي علم أولاً بأول بكل ما يطرأ عليها من تغيرات . والقرار المبني علي معلومات متقدمة غالباً ما يفشل . (المبيض وآخرون، د.ت، ص ٣٨٨).

### مفهوم القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة ، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها أو بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائه المالي وتدفعاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذاً لقرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها (الجعرات، ٢٠٠٨م، ص ١٩٣). كما عرفت القوائم المالية بأنها كشوفات تحوي بيانات محاسبية مالية تعكس واقع المنشأة ونتيجة نشاطها التشغيلي وقد أعدت بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إذن هي إحدى الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها. (حلاق، ١٩٩٤، ص ٥). وعلى القوائم أن تحوي المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بالوحدة للفترة المحاسبية التي تعبر عنها القوائم المالية، ويمكن إحقاق القوائم بجداول وتقارير للإفصاح أكثر عن المعلومات لكي تصل إلى مستخدميها كاملة (Walgenbach & other, 1985, p ٤٣٠). إذن القوائم المالية وسيلة المحاسبة في توصيل المعلومات، والتي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية وبصورة دورية منتظمة. (الدسوقي، ٢٠٠٢، ص ٩٧).

## أنواع القوائم المالية:

سيركز الباحثان في هذه الدراسة على القوائم المالية الأساسية:

١. **قائمة الدخل:** تهدف قائمة الدخل إلى مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات والأعباء التي تساهم في تحقيق الإيرادات وذلك عن فترة زمنية معينة، ومحصلة هذه المقابلة هو مقدار ما تحققه المنشأة من ربح أو خسارة خلال هذه الفترة، ولقد إهتم المحللون الماليون بقائمة الدخل نظراً لأهميتها في بيان المقدرة الكسبية للمنشأة ومدى استمرارها في تحقيق هذه الأرباح، كما إهتم بها المستثمرون لتحديد العائد من وراء استثماراتهم وكذا الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل (راضي، ٢٠١٥م، ص ص ١٥-١٩).

٢. **قائمة المركز المالي (الميزانية):** ان قائمة المركز المالي (الميزانية) عبارة عن تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمنشأة وذلك في لحظة زمني معينة هي تاريخ إعداد القائمة. وعليه فان محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة تمييزاً لها عن التدفقات أو التيارات التي تمثل مكونات القوائم الأخرى مثل: الدخل والتدفقات النقدية. من هذا يتضح عناصر القوائم المالية ثلاثة هي (ابراهيم، ٢٠٠٩م، ص ١٢٣):

أ. الأرصدة: وتظهر في قائمة المركز المالي وهي تشمل الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

ب. تدفقات داخلية: وهذه تشمل إيرادات والمصروفات ويتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل.

ج. تدفقات نقدية: وهذه تشمل عناصر المتحصلات والمدفوعات ويتم الإفصاح عنها في قائمة التدفق النقدي.

٣. **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية كافة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة الى التغيرات في رقم صافي الأرباح المحتجزة "المرحلة" بمعنى أنها تغطي كافة مصادر التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية (الشيرازي، ١٩٩٠م، ص ٢٢٣).

٤. **قائمة التدفق النقدي:** تهدف هذه القائمة اساساً الى تقديم المعلومات عن النقدية المحصلة والمنصرفة خلال الفترة المالية، كما أنها تعد أداة مفيدة تمكن المستثمرين والمقرضين من تقييم مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية سواء من حيث توقيتها أو كميتها (الوايل، ٢٠٠١م، ص ١٠٦).

**مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات:**

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، ومن الأطراف المستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد (بدوي، ٢٠٠٩م، ص ١٥):

١. **المستثمرون** : يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.
٢. **المقرضون** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.
٣. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون** : يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
٤. **العملاء**: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم.
٥. **العاملون** : هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشأة من أجل لمعرفة قدرة المنشأة على دفع التعويضات، المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.
٦. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها**: تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

**الجمهور**: تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

**أهمية فحص ومراجعة القوائم المالية:**

ترجع أهمية فحص ومراجعة القوائم المالية إلى مايلي (سرايا، ٢٠٠٥م، ص ٥٩٢):

١. تعتبر هذه القوائم الأداة الرئيسية لإظهار نتيجة النشاط أو المركز المالي للمؤسسة
٢. توضح وتظهر هذه القوائم وخاصة قائمة الدخل نتيجة النشاط من أرباح وخسائر وبالتوالي تحديد مدى إمكانية توزيع أرباح على المساهمين وغيرهم.
٣. تساعد هذه القوائم إدارة المؤسسة في مجال تقييم أداء المؤسسة خلال السنة عن طريق دراسة وتحليل النتائج التي تظهرها والبيانات التي تحتويها.
٤. تحظى هذه القوائم باهتمام الأطراف المتعددة من مستخدميها في مجالات مختلفة
٥. تصلح هذه القوائم في مجال إجراء المقارنات لنفس المؤسسة لعدد من السنوات المتتالية
٦. تعتبر القوائم وسيلة الاتصال الرئيسية للمؤسسة بالبيئة الخارجية من خلال إنها الأداة الرئيسية للإفصاح المحاسبي لمختلف البيانات، من أهمها ما يتعلق بتلبية احتياجات سوق المال والمتعاملين في الأوراق المالية.

**دور المراجع في مجال فحص ومراجعة القوائم المالية:**

إن الهدف الأساسي من مراجعة القوائم المالية هو إبداء رأي حول عدالة ومصداقية القوائم المالية للوضع المالي السائد، وطبقاً للمبادئ و المعايير المتعارف عليها، حيث تقتصر مسؤولية المراجع على قيام بواجبات القانونية تجاه المؤسسة وذلك بالحصول على كافة الإثباتات والأدلة والقرائن التي تساعد في الوصول إلى قناعة حول مدى عدالة وصحة البيانات المنشورة تبعاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

يتمثل دور المراجع في مجال فحص ومراجعة القوائم المالية في النواحي التالية (سرايا، ٢٠٠٥م، ص ٥١٢-٥١٧):

١. ينبغي على المراجع التحقق من صحة ودقة البيانات التي تحتويها هذه القوائم.
٢. ينبغي على المراجع فحص ومراجعة تبويب هذه القوائم.
٣. على المراجع أن يتحقق من استيفاء التوقعات المختلفة من قبل المسؤولين عن إعداد هذه القوائم واعتمادها.
٤. في حالة وجود تعديل أو تغيير في أي عنصر من عناصر هذه القوائم نتيجة وجود خطأ معين تم اكتشافه أثناء المراجعة في لزم على المراجع التحقق من تصحيح هذا الخطأ و إعداد القائمة أو التقرير الذي يتضمن هذا التعديل أو التغيير بعد عملية التصحيح.
٥. على المراجع فحص ومراجعة أي أرصدة منقولة من قوائم السنة السابقة وبصفة خاصة الميزانية العمومية مع فحص وتحليل أي تعديلات تمت عليها خلال السنة
٦. على المراجع التحقق من أن عدد القوائم والتقارير اللازمة والملائمة قد تم إعدادها كحد أدنى للعدد المطلوب والذي يحقق الأهداف المطلوبة من هذه القوائم.

**ثالثاً: الدراسة الميدانية:**

**تصميم استمارة البحث:**

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذا البحث قام الباحث بتصميم استبانة لمعرفة (دور المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية) دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم. والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة البحث ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

**صدق وثبات الأداء :**

الثبات يعنى الاستقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس . وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه. لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على الأسئلة تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرونباخ ( Alpha- cronbach ) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ ٦٠%

اتبع الباحثون لاختبار الثبات طريقة معامل كرونباخ الفا وكان الثبات كما هو موضح بالجدول

التالي :

الجدول (١) معامل ثبات إلفا كرونباخ لعبارات الفرضية :

العبارة	قيمةمعامل إلفا كرونباخ
١-تساعد إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية	٠,٧٥
٢- تساعد المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما ينعكس علي جودة معلومات القوائم المالية	٠,٧٢
٣- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يسهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية	٠,٧٣
٤- تؤدي إجراءات المراجعة المستمرة إلي زيادة الثقة في القوائم المالية	٠,٧٠
٥- تدعم إجراءات المراجعة المستمرة تقرير المراجع في الوقت المناسب و بصورة مناسبة	٠,٧٢
٦-وجود إجراءات و سياسات محاسبية تهدف إلي حماية الأصول تؤدي إلي صدق و عدالة القوائم المالية	٠,٧١
٧-تتسم المراجعة المستمرة بالإجراءات والاختبارات في ان واحد مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية	٠,٦٧
٨- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة في توصيل معلومات	٠,٦٦

مؤكدة مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية	
معامل الثبات للمحور ككل	٠,٧٣

**المصدر:** إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (١) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع عبارات (الفرضية) أكبر من (٦٠%) وتعني هذه القيم توافر درجة مقبولة من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حده أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (٠,٧٣) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمد عليها البحث لقياس عبارات (الفرضية) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف البحث وتحليل نتائجها.

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

##### ١. الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع البحث وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة.

##### ٢. الوسط الحسابي:

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات البحث حيث تم إعطاء الوزن ٥ لعبارة أوافق بشدة والوزن ٤ لعبارة أوافق والوزن ٣ لعبارة محايد والوزن ٢ لعبارة لا أوافق والوزن ١ لعبارة لا أوافق بشدة.

##### ٣. الانحراف المعياري:

تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محور الإستبانة.

##### ٤. استخدام اختبار (مربع كأي):

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضية الدراسة عند مستوى معنوية ٥% ويعني ذلك انه إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لمربع كأي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من ٥%، أو إذا كانت قيمة مربع كأي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لمربع كأي عند مستوى معنوية أكبر من ٥%، أو إذا كانت قيمة مربع كأي المحسوبة أقل من قيمة كأي الجدولية فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض البحث) غير صحيح.

## ٥. اختبار ألفا كرونباخ:

وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات البحث للتحقق من صدق الأداة، ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (٠,٦٠).

### مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد (٥٠) استمارة استبيان على المستهدفين بعدد استمارة لكل مكتب، واستجاب (٥٠) فرداً أي ما نسبته (١٠٠%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة.

### تحليل واختبار الفرضيات :

في هذا الجانب سيتناول الباحثون قياس وتحليل البيانات التي وردت في فرضية الدراسة وذلك على النحو التالي:

**اختبار الفرضية:** يساهم الالتزام بسياسات وإجراءات المراجعة المستمرة في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية

### الجدول (٢) التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عبارات الفرضية

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لأوافق	لأوافق بشدة	المقياس	العبارة
٥٠	٢٥	٢٣	١	-	١	التكرار	١-تساعد إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية
١٠٠	٥٠	٤٦	٢	-	٢	النسبة%	
٥٠	٢١	٢٧	٢	-	-	التكرار	٢- تساعد المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما ينعكس على جودة معلومات القوائم المالية
١٠٠	٤٢	٥٤	٤	-	-	النسبة%	
٥٠	١٤	٢٥	٦	٤	١	التكرار	٣- تساعد إجراءات المراجعة

١٠٠	٢٨	٢٤	٧	٨	٢	النسبة %	المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يسهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
٥٠	٢١	٢٥	٤	-	-	التكرار	٤- تؤدي إجراءات المراجعة المستمرة إلي زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية
١٠٠	٤٢	٥٠	٨	-	-	النسبة %	
٥٠	١٨	٢٨	٣	-	١	التكرار	٥- تدعم إجراءات المراجعة المستمرة تقرير المراجع في الوقت المناسب و بصورة مناسبة
١٠٠	٣٦	٥٦	٦	-	٢	النسبة %	
٥٠	٢١	٢٤	٣	٢	-	التكرار	٦- وجود إجراءات و سياسات محاسبية تهدف إلي حماية الأصول تؤدي إلي صدق وعدالة القوائم المالية
١٠٠	٤٢	٤٨	٦	٤	-	النسبة %	
٥٠	١٧	٢٧	٤	١	١	التكرار	٧- تتم المراجعة المستمرة بالإجراءات والاختبارات في ان واحد مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
١٠٠	٣٤	٥٤	٨	٢	٢	النسبة %	
٥٠	١٦	٢٨	٥	١	-	التكرار	٨- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة في توصيل معلومات مؤكدة ما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
٠.١٠	٣٢	٥٦	١٠	٢	-	النسبة %	

المصدر: إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٢) ما يلي:

١. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن إجراءات المراجعة المستمرة تساعد مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية بلغت (٩٦%)، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٤%)، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٠%).

٢. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن المراجعة المستمرة تساعد على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما ينعكس علي جودة معلومات القوائم المالية (٩٦%)، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٠) أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٤%).
٣. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على إن إجراءات المراجعة المستمرة تساعد على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يسهم في تحسين جودة معلومات القوائم المالية بلغت (٨٣%) ، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (١٠%)، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٧%).
٤. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على ان إجراءات المراجعة المستمرة تؤدي إلي زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية (٩٢%)، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٠%) ، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٨%).
٥. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن إجراءات المراجعة المستمرة تقرير تدعم المراجع في الوقت المناسب و بصورة مناسبة (٩٢%)، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٢%)، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٦%).
٦. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن وجود إجراءات و سياسات محاسبية تهدف إلي حماية الأصول تؤدي إلي صداق و عدالة معلومات القوائم المالية (٩٠%)، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٤%) ، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٦%).
٧. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن المراجعة المستمرة تتسم بالإجراءات و الاختبارات في ان واحد مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية (٨٨%) ، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٤%)، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (٨%).
٨. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن إجراءات المراجعة المستمرة تساعد في توصيل معلومات مؤكدة ما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية (٨٨%) ، بينما نسبة غير الموافقين علي ذلك (٢%)، إما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (١٠%).

النتيجة	الترتيب ب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
أوافق بشدة	١	٧٣٣٠.	٤٢٤.	١-تساعد إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية
أوافق بشدة	٢	٠,٥٧	٤,٣٨	٢- تساعد المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما ينعكس على

جودة معلومات القوائم المالية				
أوافق	٨	٠,٩٧	٢٣,٩	٣- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
أوافق بشدة	٣	٠,٦٢	٤,٣٤	٤- تؤدي إجراءات المراجعة المستمرة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية
أوافق بشدة	٥	٧٤٠.	٢٤٤.	٥- تدعم إجراءات المراجعة المستمرة تقرير المراجع في الوقت المناسب وبصورة مناسبة
أوافق بشدة	٤	٧٦٠.	٤,٢٨	٦- وجود إجراءات و سياسات محاسبية تهدف إلى حماية الأصول تؤدي إلى صداق وعدالة القوائم المالية
أوافق	٧	٠,٨١	٤,١٦	٧- تتسم المراجعة المستمرة بالإجراءات والاختبارات في ان واحد مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
أوافق	٦	٠,٦٩	٤,١٨	٨- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة في توصيل معلومات مؤكدة ما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
أوافق بشدة		٧٤٠.	٤,٢٤	المتوسط للمحور ككل

### جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية

المصدر: إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٣) الجدول ما يلي:

١. إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات الفرضية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (٣) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات تعبر عن الفرضية.
٢. أهم عبارة من عبارات الفرضية هي العبارة (تساعد إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤,٣٨) وبانحراف معياري (٠,٥٧) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تساعد إجراءات المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية)، حيث بلغ متوسط العبارة (٣,٩٢) بانحراف معياري (٠,٩٧).
٣. كما بلغ متوسط جميع العبارات (٤,٢٤) وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع العبارات التي تقيس الفرضية ، بانحراف معياري (٠,٧٤)، مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

### الجدول (٤) اختبار مربع كاي لعببارات الفرضية

العبارة	مربع كأي	درجات	الدلالة	التفسير	النتيجة
---------	----------	-------	---------	---------	---------

المحسوبة	الحرية	الإحصائية	ر	
٤٢,٤٨	٣	٠,٠٠٠	دالة	١-تساعد إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية
٢٠,٤٤	٢	٠,٠٠٠	دالة	٢- تساعد المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما ينعكس علي جودة معلومات القوائم المالية
٠٣٣,٨	٤	٠,٠٠٠	دالة	٣- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يسهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
١٤,٩٢	٢	٠,٠٠١	دالة	٤- تؤدي إجراءات المراجعة المستمرة إلي زيادة الثقة في القوائم المالية
٣٩,٤٤	٣	٠,٠٠٠	دالة	٥- تدعم إجراءات المراجعة المستمرة تقرير المراجع في الوقت المناسب و بصورة مناسبة
٣٢,٤٠	٣	٠,٠٠٠	دالة	٦-وجود إجراءات و سياسات محاسبية تهدف إلي حماية الأصول تؤدي إلي صداق و عدالة القوائم المالية
٥٣,٦٠	٤	٠,٠٠٠	دالة	٧-تتسم المراجعة المستمرة بالإجراءات والاختبارات في ان واحد مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية
٢,٢٨	٣	٠,٠٠٠	دالة	٨- تساعد إجراءات المراجعة المستمرة في توصيل معلومات مؤكدة ما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية

المصدر: إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩م

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

١. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الأولى (٤٢,٤٨) عند درجات حرية (٣) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي ان إجراءات المراجعة المستمرة تساعد مراجع الحسابات بإبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية.

٢. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثانية (٢٠,٤٤) عند درجات حرية (٢) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المراجعة المستمرة تساعد على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما ينعكس علي جودة معلومات القوائم المالية.

٣. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثالثة (٣٣,٨) عند درجات حرية (٤) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إجراءات المراجعة المستمرة تساعد على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة مما يسهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.

٤. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الرابعة (١٤,٩٢) عند درجات حرية (٢) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠١) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إجراءات المراجعة المستمرة تؤدي إلي زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية.

٥. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الخامسة (٣٩,٤٤) عند درجات حرية (٣) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إجراءات المراجعة المستمرة تدعم تقرير المراجع في الوقت المناسب و بصورة مناسبة.

٦. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السادسة (٣٢,٤٠) عند درجات حرية (٣) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على وجود إجراءات و سياسات محاسبية تهدف إلي حماية الأصول تؤدي إلي صداق و عدالة معلومات القوائم المالية.

٧. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة السابعة (٥٣,٦٠) عند درجات حرية (٤) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة المستمرة تنسم بالإجراءات والاختبارات في ان واحد مما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.

٨. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة البحث للعبارة الثامنة (٢,٢٨) عند درجات حرية (٣) ومستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إجراءات المراجعة المستمرة تساعد في توصيل معلومات مؤكدة ما يساهم في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية. بما أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة، وكانت جميعها لصالح الموافقين والموافقين بشدة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بسياسات و إجراءات المراجعة المستمرة و تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.

#### النتائج :

١. ساعدت إجراءات المراجعة المستمرة مراجع الحسابات في إبداء رأي فني محايد بشأن صدق القوائم المالية.
٢. ساعدت المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء فور حدوثها و معالجتها مما أدى الى تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.
٣. أدت إجراءات المراجعة المستمرة إلي زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية
٤. تدعم إجراءات المراجعة المستمرة تقرير المراجع في الوقت المناسب.

#### التوصيات :

١. ضرورة التخطيط السليم للعمل والإشراف على جمع الأدلة الفعلية التي تعمل على تحقيق جودة معلومات القوائم المالية.
٢. العمل على تفعيل المراجعة المستمرة في كافة المنشآت السودانية.
٣. تأهيل وتدريب المراجعين وعقد دورات في المراجعة المستمرة لضمان جودة معلومات القوائم المالية.

#### المراجع:

١. جوهرة، شادي إبراهيم.(٢٠٠٦). دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة إلكترونياً لخدمة متخذي القرارات، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
٢. إبراهيم، رضا توفيق عبده.(٢٠١٣م). اثر دقة المراجعة الالكترونية المستمرة في تدني فجوة التوقعات الديناميكية وزيادة جودة المراجعة في البيئة المعاصرة، القاهرة: جامعة بورسعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٤، العدد ٢.
٣. محمد، الخير صالح السماني.(٢٠١٦م). المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعه النيلين، كلية الدراسات العليا.

٤. محمد، ياسر تاج السر سند، وعبدالله، وجدي الناجي الطيب. (٢٠١٨م). أثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية على المصارف السودانية ، جامعة النيلين ، مجلة الدراسات العليا ، المجلد ١١ ، العدد ٤٢-١.
٥. لطفى، أمين السيد أحمد. (٢٠٠٥ م).مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الإسكندرية :الدار الجامعية.
٦. القليطي، إبراهيم عبد المجيد علي.(٢٠١٤م).تأثير نوع المراجعة الداخلية علي العلاقة بين مصدر أنشطة المراجعة الداخلية واعتماد المراجع الخارجي علي عمل المراجعة الداخلية،جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، العدد ١.
٧. سرايا،محمد السيد ،و شحاتة، السيد شحاتة ،و راشد، محمد إبراهيم.(٢٠١٣ م) ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ، الإسكندرية : دار التعليم الجامعي.
٨. شحاتة، السيد شحاتة (٢٠١٤م).مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة ،الإسكندرية : الدار الجامعية.
٩. راضي،محمد سامي.(٢٠١١م).موسوعة المراجعة المتقدمة - مراجعة استقصائية قضائية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي .
١٠. الديسي،محمد عبد القادر.(٢٠٠٤م).مهنة المحاسبة والمراجعة في عصر الإنترنت بين الواقع والتوقعات- دراسة تطبيقية مقارنة لمواقع الشركات المصرية الأمريكية الكبرى،المنصورة:جامعة المنصورة ، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٢٨، العدد ٤.
١١. كامل،سمير ، و شحاتة، السيد شحاتة و راشد، محمد إبراهيم.(٢٠١٤م).نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ،مدخل تحليل وتصميم النظم ،الإسكندرية :دار العلوم للنشر والتوزيع.
١٢. مؤيد، محمد الفضل وآخرون.(٢٠٠٧م). المحاسبة الإدارية،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
١٣. المبيض ،علي وآخرون.(د.ت). الإدارة العامة، كلية التجارة جامعة عين شمس:دار شركة الحريري.
١٤. راضي، محمد سامي.(٢٠١٥م). تحليل التقارير المالية، القاهرة: دار الكتب المصرية.
١٥. الساعدي، مؤيد و زبار،سلمان عبود.(٢٠١٣م) جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الإستراتيجية دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد ١٥،العدد ٣.
١٦. حلاق، نغم طارق بطرس.(١٩٩٤م).ملائمة البيانات المنشورة في القوائم المالية لأغراض التنبؤ وقياس التدفقات النقدية في مجال قرارات الاستثمار بالأسهم

بإطارCAPM(دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد،  
كلية الإدارة والاقتصاد.

١٧. الدسوقي، عبد السميع.(٢٠٠٢).. أساسيات المحاسبة، الجزء الثاني، عمان: دار وائل  
للطباعة والنشر،

١٨. الجعرات ،خالد جمال.( ٢٠٠٨).معايير التقارير المالية الدولية، عمان: إثراء  
للنشر والتوزيع.

١٩. إبراهيم، الهادي ادم محمد.( ٢٠٠٩م).نظرية المحاسبة، الخرطوم: شركة مطابع  
السودان للعملة المحدودة ص١٢٣.

٢٠. الشيرازي، عباس مهدي.( ١٩٩٠).نظرية المحاسبة الكويت: ذات السلاسل  
للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١. الوابل، وابل بن علي.( ٢٠٠١م).أسس المحاسبة الجزء الأول، الرياض: دار  
الوابل.

٢٢. بدوي ،محمد عباس(٢٠٠٩).المحاسبة وتحليل القوائم المالية، الإسكندرية: دار  
الهناء للتجليد الفني.

٢٣. سرايا، محمد السيد.(٢٠٠٥م).، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق  
الشامل، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.  
المراجع باللغة الانجليزية:

١. Jill Joseph Daigle, Ronald J. Daigle ,James C. Lampe(, ٢٠١١.)Using  
**ACL Scripts to Teach Continuous Auditing/Monitoring: The  
Tremeg Case** (Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol.  
٣, Issue ٢, Special Issue,)
٢. Chun-Hsiu Yeh , Wei-Cheng Shen(٢٠١٠),Using continuous auditing  
life cycle management to ensure continuous assurance(Article in  
African journal of business management ٤(١٢) . September )
٣. Walgenbach, Paul H. & others, (١٩٨٥) Financial Accounting An
٤. Introduction, ٤th ed., Harcourt Brace-Jovanovich, INC

Eveows.

مدى فاعلية فرض القياس النقدي على القوائم المالية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار

د. أسامة حسين محمد يوسف كبر/ أستاذ الإقتصاد المساعد - رئيس قسم الإحصاء (biostatistics)

جامعة الضعين كلية الطب والجراحة

[Abusamyas1@hotmail.com](mailto:Abusamyas1@hotmail.com)

د/ عبد الرحمن عبدالله الدين حبه عبدالله - أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة ام درمان الإسلامية.

[abrhman9890911@gmail.com](mailto:abrhman9890911@gmail.com)

## المستخلص

أستهدفت الورقة العلاقة بين فرض القياس النقدي وأسعار القوة الشرائية للنقود، وانعكاس ذلك على التعبير عن صدق القيم المضمنة في بنود القوائم المالية. كما تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الدراسة. توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من ضمنها تؤدي إجراءات معالجة أثر تغير الأسعار إلى مصداقية القوائم المالية كذلك يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية إلي التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي، و تعتبر معلومات القوائم المالية مضللة في ظل تطبيق فرض القياس النقدي، اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها. ضرورة الاهتمام بالقياس النقدي في ظل التضخم الذي ينتج عنه معلومات مضللة في حالة عدم اخذ تغيرات الأسعار في الحسبان كذلك ضرورة التفكير الجاد في إجراءات معالجة أثر تغير الأسعار إلى مصداقية القوائم المالية من قبل الشركات في اتجاه تطبيق أسس محاسبة التضخم بغرض تحديد الربح السليم والمحافظة على رأس المال المستثمر والاهتمام بمؤشر التضخم عند إعداد نماذج القوائم المالية وتوضيح خطورتها على القوائم المالية.

## Abstract

The paper aimed at the relationship between the imposition of monetary measurement and the purchasing power prices of money, and its reflection on the expression of the sincerity of the values included in the items of the financial statements. The SPSS was used to analyze the study data. The study found many conclusions, among which the procedures for dealing with the impact of price change lead to the reliability of the financial statements. The amendment of the financial statements from the historical cost to the modified historical cost also contributes to addressing the problems of imposing monetary measurement. The study recommended several recommendations, the most important of which are. The need to pay attention to monetary measurement in light of

inflation, which results in misleading information in the event that price changes are not taken into account, as well as the need to think seriously about measures to address the impact of price change to the credibility of financial statements by companies in the direction of applying the principles of inflation accounting for the purpose of determining sound profit and preserving the head The money invested and paying attention to the inflation index when preparing the financial statement forms and explaining their risk to the financial statements.

أولاً: الإطار المنهجي:

(١) مقدمة:

تقوم المحاسبة على مجموعة من الفروض منها ما هو متعلق بالوحدة المحاسبية كفرض الاستمرارية وفرض الوحدة المحاسبية، ومنها ما هو متعلق بالعمليات المحاسبية كفرض القياس النقدي وفرض الموضوعية وفرض الدورية. وجميعهما تشكل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وبالتركيز على الفروض الخاصة بالعمليات المالية يلاحظ أن هذه الفروض تواجه تحديات كبيرة في ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية المتتالية التي شهدها العالم منذ نهايات القرن الماضي، والتي ما تزال مستمرة. بطبيعة المحاسبة كعلم اجتماعي متطور تبعا لتطورات الحياة واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية كان لابد من دراسة المشاكل والانتقادات التي وجهت لفرض القياس النقدي باعتبار أن عملية القياس عملية جوهرية في المحاسبة تعتمد بشكل أساسي على النقود كوحدة ملائمة لعملية للقياس والتعبير عن خصائص الأشياء بصدق وموضوعية من خلال القوائم المالية كأداة لتوصيل المعلومات للمستفيدين . إلا أن الافتراض القائم على ثبات القوة الشرائية لهذه النقود عند تطبيق فرض القياس النقدي في ظل التغيرات في الأسعار ومعدلات التضخم ينتج عنه معلومات مضللة في حالة عدم أخذ تلك التغيرات في الحسبان، وما يترتب على ذلك من حكم بعدم موضوعية ومصداقية معلومات القوائم المالية المعدة في هذه الظروف فيتطلب الأمر إيجاد معالجات محاسبية مناسبة .

(٢) مشكلة الدراسة:

لما كانت المحاسبة لا تتعامل إلا مع الأشياء التي يمكن قياسها بوحدة النقود، فإن مشكلة التغير في الأسعار ومعدلات التضخم وضعت فرض القياس النقدي ومبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق منه أمام تحديات كبيرة، وأثار الموضوع جدلاً واسعاً حول مدى قدرة فرض القياس النقدي على مسايرة تغير الأسعار ومعدلات التضخم. وما قد ينتج عن ذلك من تأثير على مصداقية وموضوعية المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية. عليه يمكن ضياغة مشكلة الورقة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

١/ ما مدى فاعلية فرض القياس النقدي على القوائم المالية في ظل تغير أسعار القوة الشرائية للنقود كوحدة للقياس؟  
والأسئلة المتفرعة منه كم يلي:

٢/ مدى أثر المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فاعلية فرض القياس النقدي؟.

٣/ ما المعالجات المحاسبية المناسبة لحل مشكلات تطبيق فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار؟

## (٢) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

**الأهمية العلمية:** توفير معلومات عن ماهية وأهمية فرض القياس النقدي ودوره في عملية قياس بنود القوائم المالية. ودراسة العلاقة بين فرض القياس النقدي وأسعار القوة الشرائية للنقود وانعكاس ذلك على التعبير عن مصداقية القيم الواردة في بنود القوائم المالية. ويعتبر ذلك أضافه لما تم التوصل إليه من الناحية العلمية.

**الأهمية العملية:** الإسهام في إيجاد حلول يصبح معها فرض القياس النقدي ذا فاعلية لتجنب الآثار السلبية المترتبة على تطبيقه.

## (٣) أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

١/ التعرف على ماهية التضخم وتقلبات الأسعار وأهمية فرض القياس النقدي في قياس العمليات المالية.

٢/ دراسة مدي فاعلية فرض القياس النقدي في ظل ظروف التضخم وعدم ثبات القوة الشرائية للنقود.

٣/ تحليل أثر تقلبات الأسعار على القوائم المالية، وطرق بيان اثر تقلبات الأسعار في ظل التغيرات الاقتصادية.

## (٤) فرضيات الدراسة:

١/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود.

٢/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار.

٣/ تؤثر المعالجات المحاسبية لآثار التضخم على معلومات القوائم المالية.

## (٥) منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور مشكلة البحث وصياغة الفرضيات. المنهج الاستقرائي: لاختبار صحة فرضيات البحث. المنهج الوصفي التحليلي: لإجراء الدراسة الميدانية. المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة.

## (٦) حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** وزارة المالية محلية الضعين ولاية شرق دارفور السودان.

**الحدود الزمانية:** ٢٠١٧-٢٠١٨

## (٨) مصادر جمع البيانات:

وتتمثل في الآتي:

البيانات الثانوية: الكتب والمراجع، والرسائل العلمية، والدوريات، والمؤتمرات العلمية، والتقارير المالية المنشورة من قبل ديوان الزكاة، والمواقع الالكترونية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).  
البيانات الأولية: بيانات الدراسة الميدانية.

### ثانياً: الدراسات السابقة:

١/ دراسة: الهادي ادم، (١٩٩٧ م) ناقشت الدراسة أثر التضخم علي القوائم المالية بالتطبيق علي بنك تنمية الصادرات (بنك الغرب الاسلامي سابقا) في الفترة (١٩٩٠م - ١٩٩٣م) وتتمثل مشكلة البحث في قيام نظرية المحاسبة علي مبدأ محاسبة التكلفة التاريخية التي لاتراع أثر تغيرات الاسعار الناتجة عن ظاهرة التضخم . وقد سعي الدراسة لاختبار صحة الفروض التالية. تعتبر أسهم الشركات من الاصول التي تتغير قيمتها مع تغير المستوي العام للاسعار خلال فترة التضخم. الارقام الظاهرة في القوائم المالية لاتمثل الحقيقة عند إعدادها خلال فترات سيادة التضخم وتؤدي الي ظهور ارباح غير حقيقية يترتب عليها دفع ضرائب علي رأس المال. المنهجية المتبعة لاغراض الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، هدف البحث الي تعديل القوائم المالية لبنك تنمية الصادرات من محاسبة التكلفة التاريخية الي محاسبة المستوي العام للاسعار بغرض الوصول الي القيمة البيعية العادلة لاسهم البنك بسوق الاوراق المالية، وبناءاً علي الدراسة الميدانية توصل الباحث الي مجموعة من النتائج اهمها تفيد بان عدم أخذ أثر ارتفاع الاسعار في الحساب يؤدي الي انخفاض القيمة السوقية لاسهم البنك، كذلك تآكل رأس المال وعدم كفاية مجمعات الاهلاك كما أوصت الدراسة بضرورة التوسع في عمل الاحتياطات واعادة تقويم الاصول الثابتة بالقيم الجارية وتعديل القوائم المالية للوصول الي القيم البيعية العادلة لاسهم البنك<sup>(١)</sup>.

٢/ طارق أبو القاسم أحمد (١٩٩٧م) تناولت الدراسة أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية في شركة الصمغ العربي المحدودة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الوحدات الاقتصادية لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم صدق و واقعية هذه القوائم و القرارات التي يستند عليها و عدم قابليتها للمقارنة. هدف الدراسة إلى بيان أثر التضخم على عناصر القوائم المالية و عرض البيانات المالية بصورة صادقة و عادلة لمستخدميها و توفير معلومات ملائمة و مناسبة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة. لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على بيانات القوائم المالية. كذلك توجد بعض الفروض و المبادئ المحاسبية التي لا تتلاءم مع ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار. استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في تحديد محاور الدراسة و وضع الفرضيات و المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة و المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، و الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التحليلية. لقد توصل الباحث للعديد من النتائج منها: الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأثر التغيرات في المستوى العام و الخاصة كمعلومات ملحقة ببيانات القوائم المالية. إن ظاهرة التغيرات في الأسعار أثرت جوهريا على قيمة وحدة القياس النقدي و يعتبر فرض وحدة القياس النقدي هو السبب الرئيسي في تأثير. أثر التضخم سلبيا على أسعار الأسهم لشركة الصمغ العربي في سوق الأوراق المالية و على حساب معدلات العائد على الاستثمار. و من أهم التوصيات: ضرورة تعديل البيانات المالية التاريخية لشركة الصمغ العربي المحدودة بالتغير في المستوى العام للأسعار تعبر عن حقيقة المركز المالي لها. ينبغي تطوير بعض المبادئ و الفروض و المفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي لتتلاءم مع التغيرات في المستوى للأسعار<sup>(١)</sup>.

٣/ دراسة: حسين عبد الوهاب جبريل عبد الله، (٢٠١٠م) تناولت الدراسة أثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية معلومات القوائم المالية. تمثلت مشكلة البحث في أن النفوذ كمعيار للقيمة يعتبر معياراً غير ثابت عند إعداد القوائم المالية وذلك بسبب التغير المستمر في قوتها الشرائية من فترة لأخرى بسبب التضخم، مما يؤدي إلى حدوث أثر على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية. اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، و المنهج التحليلي لاستنتاج أثر تغيرات الأسعار على مصداقية بيانات القوائم المالية. تمثلت فرضيات البحث في الآتي: في ظل التضخم، وفرض ثبات القوة الشرائية لوحد النقد، فإن الأرباح الناتجة عن ممارسة الشركة لنشاطها لا تعكس القيمة الحقيقية لتلك الأرباح. إن الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية لا يمكن من المحافظة على رأس المال سليماً في ظل ظروف التضخم في الشركة و توصل الدراسة لعدة نتائج أهمها. أن الأرباح السنوية لشركة الأمن الغذائي عن فترة الدراسة تحتوي في جزء كبير منها على أرباح صورية، وهي لا تعكس الأرباح الحقيقية لنشاط الشركة. تحملت الشركة ضرائب إضافية ناتجة عن ظهور الأرباح بأكثر من قيمتها الحقيقية و تساوي في جملتها الأرباح الصورية، وأن سداد هذه الضرائب يصبح ضريبة على رأس المال المستثمر، وفي هذا تآكل تدريجي لرأس المال. أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها ضرورة مراعاة أثر التضخم على بنود قائمة الدخل لنفادي ظهور الأرباح الصورية الناتجة عن تطبيق المبادئ المحاسبية التقليدية. ضرورة أن تقوم الجهات المختصة بتوجيه الشركات

والوحدات الاقتصادية المختلفة بإعداد قوائم مالية معدلة إضافية بجانب القوائم المالية الأساسية بغرض توفير دلالات مفيدة في التخطيط واتخاذ القرارات من طرف مستخدمي القوائم المالية<sup>(١)</sup>.

٤/ دراسة: (٢٠١٧) Akabom Ita Asuquo, & Others هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير محاسبة التضخم على قياس دخل الأعمال في شركات التصنيع في نيجيريا، حيث أجريت الدراسة على ملخصات قوائم مالية لستة شركات في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥م)، وتركزت الدراسة بصفة خاصة على دراسة التكلفة التاريخية والتكلفة الحالية التي لها علاقة بمستوى دخل الشركات فيما يتعلق بالإهلاك والضرية وتوزيعات الأرباح. وتوصلت الدراسة الي أن أساليب المحاسبة لها تأثير كبير على دخل الأعمال، وأن الربح وفقاً لمحاسبة التكلفة التاريخية على التكلفة الحالية. أوصت الدراسة بأن يتم تقييم مستوى ربحية الشركات على أساس القوة الشرائية لمعرفة القيمة الفعلية للشركة<sup>(١)</sup>.

#### اختلاف الدراسة مع الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها ركزت على فعالية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار في ظروف التضخم ، بينما تناولت معظم الدراسات السابقة اثر محاسبة التضخم على القوائم المالية وكذلك اثر تغيرات الأسعار على التكلفة التاريخية، بينما تناولت الدراسة اثر عملية القياس في ظل عدم ثبات القيمة الشرائية واثار ذلك على مصداقية وصحة البيانات المعدة بالتكلفة التاريخية واثار ذلك على قدرة القوائم المالية على التعبير عن قيم الأشياء في ظل وجود أكثر من سعر لأدوات القياس وهي النقود.

#### ثالثاً: الإطار النظري للدراسة

##### (١) مفهوم تغير الاسعار (التضخم):

كان التضخم، وما زال، يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم، المتقدمة والنامية على السواء، نظراً لتأثيره الممتد إلى الأفراد وقطاع الأعمال و القطاع الحكومي. وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى أرقام من خائنين، بل وصل بعضها إلى ثلاث خانات، أثرت سلباً في معدلات النمو خاصة في الدول المتقدمة<sup>(١)</sup>.

##### تعريف عام للتضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة التي تحدث في أسعار السلع والخدمات التي يقابلها انخفاض في القوة الشرائية العامة للنقود<sup>(١)</sup>.

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع العام في مستوى الأسعار نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي تتسبب في انخفاض القوة الشرائية للنقود كوحدة للقياس، وله أنواع متعددة وأسباب مختلفة يمكن قياسها بمعدلات حسب طبيعته كل نوع<sup>(١)</sup>.

##### (٢) مفهوم فرض القياس النقدي:

عرف القياس المحاسبي بأنه قياس مالي معني بالعمليات التي يمكن التعبير عنها نقداً، أي قابلة للقياس الكمي بوحدة النقد<sup>(١)</sup>.

القياس ليس مجرد التعبير الكمي عن الظواهر موضع الدراسة فحسب وإنما أيضاً عملية إبراز العلاقات القائمة بين خصائص الأشياء المراد اخضاعها للقياس. وتتطلب عملية القياس في المحاسبة اختيار وحدة قياس مناسبة وهي وحدة النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية.

كل قياس محاسبي مرتبط بفروض محددة، ولا معنى لنتائج هذا القياس دون تحديد هذه الفرضية، وما زال الشيء المراد قياسه في المحاسبة غير محدد، وما زال هناك جدل كبير في تحديد خاصية القياس أو أساسه، وكذا مازالت وحدة القياس في المحاسبة ليست وحيدة وثابتة ومعرفه، ولا بد ان يتلازم القياس بافتراض تحديد ذلك الشيء المقاس، وقوة الشيء المقاس تكمن في قوة الفرض<sup>(١)</sup>.

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشارك للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقود تقدم أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي، ويعني هذا الافتراض أن وحدة النقود هي أكفاً وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات.

يمكن تعريف فرض القياس النقدي بأنه من المسلمات المتفق عليها في علم المحاسبة، يقضي بضرورة قياس العمليات المالية بوحدة النقود، باعتبارها الوسيلة الأكثر ملائمة وكفاءة للتعبير عن نتائج الأعمال خلال فترة زمنية محددة، باستخدام مجموعة من الإجراءات المحاسبية<sup>(٢)</sup>.

### (٣) أهمية فرض القياس النقدي:

يرى أحد الكتاب انه لأغراض إثبات المعاملات والوقائع الاقتصادية لا بد من استخدام القياس المحاسبي للتعبير الكمي عن تلك المعاملات والظواهر وإبراز العلاقات القائمة بين خصائص الأشياء المراد قياسها، لذلك تتطلب عملية القياس اختيار وحدة قياس مناسبة.

يعتبر النقد وحدة قياس نمطية ملائمة لعلاقات التبادل السائدة في الوقت الحاضر، حيث يتم بواسطتها تحديد ملكية الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، بالإضافة إلى قياس إنتاجية العمل وتكاليف إنتاج المنتجات وتحديد ربحيتها وتحديد أسعارها خلال فترة معينة.

يتضح من ذلك أن فرض القياس النقدي له أهمية كبيرة لاعتماده على استخدام وحدة النقد كوسيلة لقياس خصائص الأشياء لملائمتها في تحديد تكاليف العمليات المالية وقويمها<sup>(٣)</sup>.

### (٤) أثر تغيرات الأسعار على فرض القياس النقدي:

تعرض فرض القياس النقدي لكثير من الانتقادات، خاصة من الاقتصاديين نتيجة التغير في قيمة النقود المترتب على التقلبات المستمرة في الأسعار، أثر هذا الفرض على مشاكل التقويم وخاصة بالنسبة لتقويم الأصول الثابتة، وترتب على ذلك الكثير من الجدل العلمي في ما يتعلق بأهمية أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان عند إعداد القوائم المالية. فقد نادي بعض المفكرين الاقتصاديين بضرورة تجاهل تقلبات الأسعار وأفتراض ثبات قيمة العملة، وتقويم الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع الإهلاك، ومن جهة أخرى رأى البعض ضرورة إظهار أثر تقلبات الأسعار على الدفاتر سواء عن طريق إعادة التقدير كل عام، أو كل دورة اقتصادية أو عن طريق استخدام الأرقام القياسية أو عن طريق الإكتفاء بالحاق جداول تفسيرية للمبالغ الواردة في قائمة المركز المالي لبيان

مدى صحة التكاليف التاريخية في ظل الأسعار الجارية، أو الاكتفاء بكتابة تفسيرات للمبالغ الظاهرة بالقوائم المالية ومدى الإعتماد عليها.

هناك مشكلة يثيرها فرض القياس النقدي، وهي مشكلة عدم ثبات وحدة القياس النقدي، فمن المعروف أن النقود أداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات، وأنه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا أن التفسير التقليدي لهذا الفرض يقوم على أساس أنه في غياب التغيرات الكبيرة في القوة الشرائية للنقود يمكن اعتبار وحدة القياس ثابتة القيمة (أي ان التغيرات في قيمة النقود التي ليست ذات وزن كبير يمكن إهمالها) مع مراعات عدم تصوير القوائم المالية باستخدام وحدة قياس موحدة القيمة في حالة حدوث تغيرات كبيرة في القوائم الشرائية للنقود<sup>(1)</sup>. أن مشكلة المحاسبة عن التضخم لم تحسم بعد سواء على مستوى الفكر أو التطبيق المحاسبي المعاصر، وهذا ما قررتة صراحة لجنة معايير المحاسبة الدولية والمشكلة من المنظمات المهنية المحاسبية على مستوى العالم حيث جاء فيها: "لا يوجد حتى الآن إجماع دولي على طريقة واحدة لتعكس واقع الأسعار المتغيرة على البيانات المالية، لذا فإن اللجنة ترى ضرورة المزيد من التجربة قبل النظر في إلزام المؤسسات بتحضير البيانات المالية الأساسية مستخدمة نظاماً شاملاً وموحداً لتبيان الأسعار المتغيرة"<sup>(1)</sup>.

أن فرض وحدة القياس النقدي يقضي بوجود أن تركز التقارير المالية المحاسبية على وحدة قياس ثابتة، وهو ما يعني بأن الثغرات التي تطرأ على وحدة القياس ليست على درجة كبيرة من الأهمية، ومن ثم لا تؤثر على صحة القياس المحاسبي، لذلك يمكن تجاهل التغيرات في القوة الشرائية لوحدة القياس. أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي أشتق من فرض وحدة القياس النقدي يتطلب تسجيل جميع معاملات الوحدة المحاسبية بالقيمة الفعلية في تاريخ إتمامها حتى تعكس الأحداث المالية كما تمت بالفعل، ومن ذلك فإن تطبيق مدخل التكلفة التاريخية يسبب مشاكل كثيرة وأخطاء في القياس المحاسبي<sup>(1)</sup>.

يضيف كاتب آخر أنه عادة ما يثار موضوع تقلبات الأسعار ومدى ضرورة أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية، فطرق أخذ تقلبات الأسعار تنقصها الإيجابية أو الموضوعية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد ما يمكن أن نسميه إيجابية أو سلبية مطلقة، فالإيجابية في المحاسبة مسألة نسبية.

فيما يتعلق بتأثر مبدأ التكلفة التاريخية على موضوعية القياس يري أحد الكتاب أن إتباع نموذج التكلفة التاريخية سيؤدي إلى أخطاء في القياس بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتقاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها وتدني قوتها الشرائية، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، ويضيف الكاتب أن نموذج التكلفة التاريخية ليس موضوعياً في حد ذاته، فمثلاً وفق هذا النموذج هناك عدة مقاييس وطرق مستخدمة مثل تقويم المخزون، وطرق تقدير الإهلاك للأصول الثابتة، وطرق تقدير الديون المشكوك فيها.

يستنتج الباحثان من عرض الآراء السابقة أن الانتقادات الموجهة لفرض القياس النقدي ومدى فعاليته في ظل تغيرات الأسعار وعدم ثبات القوة الشرائية للنقود، قد أثارت جدلاً كبيراً في الفكر المحاسبي وما يزال هذا الجدل مستمراً ،

خاصة فيما يتعلق بافتراض ثبات أسعار القوة الشرائية للنقود، وقدرة مسايرة فرض القياس النقدي لتلك التغيرات وأخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية، وتأثير ذلك على مصداقية وموضوعية معلومات القوائم المالية.

إلى ذلك يتفق الباحثان مع ما ذهب إليه البعض بعدم وجود ايجابية أو موضوعية مطلقة في علم المحاسبة، وأن الموضوع ما زال محل اهتمام الباحثين لإيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات التي صاحبت تطبيق فرض القياس النقدي باعتباره من الفروض المحاسبية المهمة في عملية القياس المحاسبي المتعارف عليها.

فيما يتعلق بتأثير التضخم على فرض القياس النقدي يرى أحد الكتاب أن تأثير ظاهرة التضخم الاقتصادي علي بعض الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها متفاوت، وذلك على النحو التالي

١/ هناك بعض الفروض والمبادئ المحاسبية أصبحت غير صادقة في فترات التضخم، ولا يمكنها مسايرة أخذ آثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية، وهي فرض ثبات القوة الشرائية للنقود (فرض وحدة القياس النقدي)، ومبدأ التكلفة التاريخية.

٢/ هناك بعض الفروض والمبادئ المحاسبية يمكنها مسايرة أخذ آثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية، وهي فرض الموضوعية ومبدأ تحقق الإيرادات.

٣/ هناك بعض الفروض والمبادئ المحاسبية تعتبر أكثر اتساقاً مع أخذ آثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية، وهي فرض الاستمرار، ومبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات، ومبدأ الإفصاح<sup>(١)</sup>.

يري احد الكتاب أن مبدأ التكلفة التاريخية القاضي بإثبات العمليات المحاسبية بقيمتها وقت إتمامها، وبغض النظر عن التعبير الذي يطراً عليها من تقلبات في مستويات الأسعار لا يأخذ بعين الاعتبار هذه التقلبات في الأسعار، فحسابات الأصول (كالأثاث والعمارة والآلات والسيارات وغيرها) تظهر في قائمة المركز المالي بقيمتها التاريخية قبل أعوام عديدة مع أصول جديدة وحديثة بوحدات شرائية ذات قوة مختلفة، حيث تعتبر قائمة المركز المالي مضللة للقارئ، وكذلك الحال فإن قائمة نتيجة الأعمال تعتبر مضللة أيضاً لأن الاهتلاكات المختلفة مبنية على أسس وقيم متساوية تقريباً ومختلفة واقعياً، بالتالي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وسياسات غير دقيقة وغير سليمة حيث تجاهلت مشكلة التضخم في المحاسبة بافتراض ثبات القوة الشرائية للعملة<sup>(١)</sup>.

يضيف كاتب آخر أن قائمة المركز المالي التي يتم إعدادها طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية أصبحت لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، فالأصول الثابتة التي تم شراؤها والتي قد تختلف اختلافاً كبيراً عن الأسعار السائدة في تاريخ إعداد القوائم المالية. كذلك قائمة الدخل لا تعبر عن نتيجة الأعمال الحقيقية، وذلك لأن الإيرادات تتم خلال نفس السنة المالية ويتم اكتسابها بالاعتماد على الأسعار الجارية، بينما تقاس بنود التكاليف بالأسعار الجارية، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح الدفترية عن الأرباح الحقيقية، ويؤدي ذلك الي تحميل الوحدات الاقتصادية بضرائب تزيد الضرائب الحقيقية التي يجب تحملها، كما يؤدي إلى زيادة الأرباح الموزعة على المستثمرين مما يؤثر على استمرارية المنشأة في المستقبل<sup>(١)</sup>.

يلاحظ الباحثان اتفاق جميع الكتاب على تأثير تغيرات الأسعار على معلومات القوائم المالية، وتفاوت قدرة الفروض والمبادئ المحاسبية على مسايرة تغيرات الأسعار وإمكانية إجراء تعديلات على القوائم المالية المعدة في

ظل التضخم، وأن المشكلة الحقيقية التي تتعلق بالقياس في ظل التضخم تظهر عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق من فرض وحدة القياس النقدي فتنتج عنه معلومات مالية تعتبر مضللة لمستخدميها.

### (٥) المعالجات المحاسبية لآثار تغير الأسعار على القوائم المالية:

فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لأثر التضخم يرى أحد الكتاب

أن التضخم أعراض لأضرار اقتصادية وليس للمحاسبة دور في علاج هذه الأمراض أو القضاء على التضخم ذاته، وأن دور المحاسبة في التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثاره على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، لذا فإنه في التطبيق المحاسبي للتضخم تعد هذه القوائم مرة على أساس التكلفة التاريخية، ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم بالدولة، وعلى مستخدمي البيانات اختيار ما يلزمهم منها لاتخاذ قراراتهم دون وجود صلاحية مهنية للمحاسبين بإلزامهم بأي منها<sup>(١)</sup>.

بعض رجال الفكر المحاسبي اتجهوا نحو اقتراح بعض الإجراءات المحاسبية كعلاج جزئي للمشاكل المترتبة على التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في القياس المحاسبي في ظل فترات التضخم التي يشهدها العالم ومنها:

١/ تكوين احتياطات التضخم من الأرباح النقدية المحققة قبل التوزيع لتمويل إحلال الأصول الثابتة.

٢/ إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقويم المخزون السلعي للتأثير على صافي الدخل التشغيلي والوصول الي رقم اقرب للواقع.

٣/ قياس الأصول الثابتة على أساس التكلفة الاستبدالية.

٤/ استخدام طرق شاملة لعلاج الظاهرة تتمثل في أسلوب أو مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، وأسلوب أو مدخل التكلفة الجارية<sup>(١)</sup>.

يرى آخر أنه من أهم طرق القياس المحاسبي المتبعة لمعالجة تغيرات الأسعار تتمثل في الآتي:

#### - طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:

هي أيضاً تسمى طريقة وحدة النقدية الثابتة، أو القيمة التاريخية المعدلة، وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الأصول على أساس تكلفتها التاريخية بعد أخذ تقلبات الأسعار في الاعتبار وتتميز طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بميزتين أساسيتين هما الإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم، واعتماد وحدة نقدية ثابتة و تتميز هذه الطريقة بصفتين أساسيتين هما:

- اتخاذ التكلفة الاستبدالية كأساس للتقييم

- افتراض تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية المتخذة كوحدة قياس.

#### - طريقة القيم الجارية

بالنسبة لتطبيق طريقة القيم الجارية فإن محاسبة القيمة الجارية تستند على الأسس التالية:

- يتم تعديل القوائم المالية وفق الأسعار الخاصة بالمؤسسة وليس المستوى العام للأسعار<sup>(١)</sup>.

- يقتصر التعديل في القيم الجارية على الأصول غير النقدية وتبقى الأصول النقدية دون تعديل.

- تطبيق أساس القيم الجارية ليس فقط إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية باستخدام وحدات قياس موحدة، بل يقود إلي الخروج عن أهم قواعد ومبادئ التكلفة التاريخية خاصة الخروج عن مبدأ تحقيق الإيراد بالبيع. يتضح من ذلك أن المحاسبة ليست معنية بمعالجة التضخم بل تعمل على إظهار أثر التضخم على قياس قيم البنود المكونة للقوائم المالية، وان المعالجات والحلول المقترحة تتمثل في الاختيار بين تعديل القوائم على أساس التكلفة التاريخية المعدلة أو على أساس التكلفة الجارية<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: منهج التحليل

منهج يتناول وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا البحث، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

#### (١) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من ١٠٠ فرداً، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد (٦٠) استمارة استبيان على المستهدفين من وزارة المالية، ووزارة زراعة ووزارة الصحة، جامعة الضعين والهيئة القومية للغابات، واستجاب (٦٠) فرداً أي ما نسبته (١٠٠%) تقريباً من المستهدفين. وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

#### ١- العمر

#### جدول (١) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٢٠	٣٣,٣%
٣١-٣٥ سنة	١٨	٣٠,٠%
٣٦-٤٥ سنة	١١	١٨,٣%
٤٦-٥٥ سنة	٧	١١,٧%
٥٦ سنة فأكثر	٤	٦,٧%
المجموع	٦٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتضح من خلال الجدول (١) أن الفئات العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة (أقل من ٣٠ سنة)، حيث بلغ عددهم في العينة (٢٠) فرداً وبنسبة (٣٣,٣%)، يليهم الذين لديهم فئات عمرية من (٣١-٣٥ سنة) حيث بلغ عددهم (١٨) فرداً وبنسبة (٣٠,٠%)، وبلغ عدد الأفراد الذين فئاتهم العمرية (٣٦-٤٥) سنة (١١) فرداً بنسبة (١٨,٣%)، وبلغ

عدد الأفراد الذين فناتهم العمرية (٤٦-٥٥) سنة (٧) فرداً بنسبة (١١,٧%) ، وبلغ عدد الأفراد الذين فناتهم العمرية من (٥٦ فأكثر) ٤ أفراد بنسبة (٦,٧%) .

٢- المؤهل العلمي :

جدول (٢) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
٤١,٧%	٢٥	بكالوريوس
١٣,٣%	٨	دبلوم عالي
١٠,٠%	٦	ماجستير
١٥,٠%	٩	دكتوراه
٢٠,٠%	١٢	أخرى
١٠٠%	٦٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتضح من خلال الجدول (٢) أن المؤهل العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو البكالوريوس، حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (٢٥) فرداً بنسبة (٤١,٧%)، يليهم الذين لديهم أخرى حيث بلغ عددهم (١٢) فرداً بنسبة (٢٠,٠%)، وبلغ عدد الأفراد الذين لديهم دكتوراه (٩) أفراد بنسبة (١٥,٠%)، وبلغ عدد الأفراد الذين لديهم دبلوم عالي (٨) أفراد بنسبة (١٣,٣%) كما تضمنت العينة على (٦) أفراد بنسبة (١٠,٠%) كان لديهم مؤهل علمي ماجستير

٣- التخصص الأكاديمي:

جدول (٣): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص الأكاديمي
٤١,٧%	٢٥	محاسبة
١٦,٧%	١٠	إدارة أعمال
٦,٧%	٤	اقتصاد
١٠,٠%	٦	دراسات مالية و مصرفية
٥,٠%	٣	نظم معلومات
٦,٧%	٤	محاسبة و تمويل
٨,٢%	٥	تكاليف و محاسبة إدارية
٥,٠%	٣	أخرى

المجموع	٦٠	%١٠٠
---------	----	------

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتبين من الجدول (٣) أن غالبية أفراد عينة الدراسة تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم (٢٥) فرداً بنسبة (٤١,٧%)، يليهم الذين لديهم تخصص إدارة أعمال حيث بلغ عددهم (١٠) فرداً بنسبة (١٦,٧%)، يليهم الذين لديهم تخصص دراسات مالية ومصرفية حيث بلغ عددهم (٦) فرداً بنسبة (١٠,٠%)، يليهم الذين لديهم تخصص تكاليف و محاسبة إدارية حيث بلغ عددهم (٥) فرداً بنسبة (٨,٣%)، وتساوى تخصص الاقتصاد و تخصص محاسبة و تمويل حيث بلغ العدد لكل تخصص (٤) أفراد بنسبة (٦,٧%)، وتساوى تخصص نظم معلومات والتخصصات الأخرى حيث بلغ العدد لكل تخصص (٣) أفراد بنسبة (٥,٠%) أخرى.

#### ٤- المؤهل المهني :

جدول (٤): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
%٥٠,٠	٣٠	زمالة سودانية
%٦,٧	٤	زمالة عربية
%٥,٠	٣	زمالة بريطانية
%٣,٣	٢	زمالة أمريكية
%٣٥,٠	٢١	أخرى
%١٠٠	٦٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتبين من الجدول (٤) أن غالبية أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل المهني (الزمالة السودانية) اذ بلغ عددهم في العينة (٣٠) فرداً بنسبة (٥٠,٠%)، يليهم أخرى حيث بلغ عددهم (٢١) أفراد بنسبة (٣٥,٠%) يليهم الزمالة العربية حيث بلغ عددهم (٤) أفراد بنسبة (٦,٧%) ، ثم الزمالة البريطانية و بلغ عددهم (٣) أفراد بنسبة (٥%)، ثم الزمالة الأمريكية وبلغ العدد (٢) من الأفراد بنسبة (٣,٣%).

#### ٥- المركز الوظيفي:

جدول (٥): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
%٣٠,٠	١٨	محاسب

رئيس قسم	١١	١٨,٣%
مراجع داخلي	٤	٦,٧%
مدير فرع	٨	١٣,٣%
مدير إدارة	٩	١٥,٠%
مراجع خارجي	٣	٥,٠%
أخرى	٧	١١,٧%
المجموع	٦٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتبين من الجدول (٥) أن غالبية أفراد الدراسة مركزهم الوظيفي محاسب، إذ بلغ عددهم في العينة (١٨) فرداً بنسبة (٣٠,٠%)، يليهم مركزهم الوظيفي رئيس قسم حيث بلغ عددهم (١١) أفراد بنسبة (١٨,٣%) يليهم مركزهم الوظيفي مدير إدارة حيث بلغ عددهم (٩) أفراد بنسبة (١٥,٠%) يليهم مركزهم الوظيفي مدير فرع حيث بلغ عددهم (٨) أفراد بنسبة (١٣,٣%)، وتضمنت العينة على (٧) أفراد بنسبة (١١,٧%) كان ضمن الأخرى وعدد المراجعين الداخليين (٤) بنسبة (٦,٧%) و عدد المراجعين الخارجيين (٣) أفراد بنسبة (٥,٠%).

#### ٦- سنوات الخبرة:

جدول (٦): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
٥ سنوات فأقل	٧	١١,٧%
٦-١٠ سنوات	٢٠	٣٣,٣%
١١-١٥ سنة	١٢	٢٠,٠%
١٦-٢٠ سنة	٦	١٠,٠%
أكثر من ٢٠ سنة	١٥	٢٥,٠%
المجموع	٦٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتبين من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة ما بين (٥ - ١٠) سنوات حيث بلغ عددهم (٢٠) فرداً بنسبة (٣٣,٣%)، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة أكثر (من ٢٠) سنة حيث بلغ عددهم (١٥) فرداً بنسبة (٢٥,٠%)، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة (١١-١٥) سنة حيث بلغ عددهم (١٢) فرداً بنسبة (٢٠,٠%)، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة (٥ سنوات فأقل) حيث بلغ عددهم (٧) فرداً بنسبة (١١,٧%)، كما تضمنت العينة على (٦) أفراد بنسبة (١٠,٠%) كان لديهم سنوات خبرة (١٦- ٢٠) سنة.

## (٢) التحليل الإحصائي لاختبار الفروض

١- الفرضية الأولى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود.

فيما يلي تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع فرضيات البحث لمعرفة اتجاه عينة الدراسة والأهمية النسبية لعبارات المقياس لكل فرضية، و لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ثم اختبار كاي تربيع Chi-square لدلالة الفروق.

الجدول (٧): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى :

عبارات المحور	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	قيمة كأي تربيع	مستوى المعنوية
يؤثر تغير الأسعار على فعالية فرض القياس النقدي.	١,٤٨٤	أوافق	٠,٧٤٩	٥٦,١٧٤	.٠٠٠
يؤثر تغير الأسعار على موضوعية فرض القياس النقدي.	١,١٤٧	أوافق	٠,٨٤٥	٥٤,٣٥٧	.٠٠٠
فرض القياس النقدي ليس له القدرة على مسايرة تغير الأسعار في ظل التضخم.	١,٨٤٢	أوافق	١,٢٣٧	٥٤,٥٨٦	.٠٠١
لا يأخذ فرض القياس النقدي تغيرات الأسعار في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.	١,١٨٥	أوافق	١,١٤٨	٢٣,٧٤٧	.٠٦١
لا يعبر فرض القياس النقدي عن قيم الأشياء بموضوعية في ظل تغير الأسعار.	١,٥٨٦	أوافق	١,١١٩	٨,٦٣٩	.٠٢٠
تعتبر معلومات القوائم المالية مضللة في ظل تطبيق فرض القياس النقدي.	١,٧٢٧	أوافق	١,٣٤٥	٢٢,١٣٩	.٠٠٠
إجمالي المحور	١,٤٩٥	أوافق	١,٠٧٣	٣٦.٦٠٧	.٠١٤

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٧) ما يلي :

١- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (١,٤٨٤) بانحراف معياري (٠,٧٤٩) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٥٦,١٧٤) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) .

عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تغيير الأسعار يؤثر على فعالية فرض القياس النقدي.

٢- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (١,١٤٧) بانحراف معياري (٠,٨٤٥) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٥٤,٣٥٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) . و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن تغيير الأسعار يؤثر على موضوعية فرض القياس النقدي..

٣- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (١,٨٤٢) بانحراف معياري (١,٢٣٧) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٥٤,٥٨٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠١)، وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن فرض القياس النقدي ليس له القدرة على مسايرة تغيير الأسعار في ظل التضخم. .

٤- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (١,١٨٥) بانحراف معياري (١,١٤٨) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٣,٧٤٧) بمستوى معنوية (٠,٠٦١) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (٥%). عليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أنه لا يأخذ فرض القياس النقدي تغيرات الأسعار في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.

٥- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (١,٥٨٦) بانحراف معياري (١,١١٩) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٨,٦٣٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن لا يعبر فرض القياس النقدي عن قيم الأشياء بموضوعية في ظل تغيير الأسعار.

٦- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (١,٧٢٧) بانحراف معياري (١,٣٤٥) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٢,١٣٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن معلومات القوائم المالية تعتبر مضللة في ظل تطبيق فرض القياس النقدي.

٧- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية الأولى (١,٤٩٥) بانحراف معياري (١,٠٧٣) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٣٦,٦٠٧) بمستوى معنوية (٠,٠١٤) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على عبارات (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود).

**الفرضية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغيير الأسعار.**

فيما يلي تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع فرضيات البحث لمعرفة اتجاه عينة الدراسة والأهمية النسبية لعبارات المقياس لكل فرضية، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين و غير الموافقين ثم اختبار كاي تربيع Chi-square لدلالة الفروق .

#### الجدول (٨) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية :

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسيـر ر	الانحراف المعياري	قيمة كأي تربيع	مستوى المعنوية
لا يأخذ مبدأ التكلفة التاريخية في الحسبان تغير الأسعار.	١,١٦٤	أوافق	١,١٧٤	٣٦,٥٣٥	.٠٠٠
يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فعالية فرض القياس النقدي.	١,٠٨٣	أوافق	١,٢١٩	٢٣,٦١٦	.٠٣٠
يؤثر تطبيق مدخل التكلفة التاريخية على موضوعية فرض القياس النقدي.	١,٥٣٠	أوافق	٠,٧٥٤	١٥,١٥٧	.٠٠٠
يؤثر تغير الأسعار على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم والقياس.	١,٢٩٥	أوافق	١,٦١٦	٣٥,٤٧٣	.٠١٠
يؤدي تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الي عدم مصداقية القوائم المالية.	١,٧٢٧	أوافق	١,٣٤٥	٢٢,١٣٩	.٠٠٠
يؤثر تغير الأسعار على المعلومات التاريخية للقوائم المالية.	١,١٦٤	أوافق	١,١٧٤	٣٦,٥٣٥	.٠٠٠
يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على حقوق الملاك والمستثمرين .	١,٠٨٣	أوافق	١,٢١٩	٢٣,٦١٦	.٠٠٥
إجمالي المحور	١,٢٩٢	أوافق	١,٢١٤	٢٧,٥٨٢	.٠٠٦

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م

يتضح من الجدول (٨) ما يلي :

١- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (١,١٦٤) بانحراف معياري (١,١٧٤) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٣٦,٥٣٥) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن لا يأخذ مبدأ التكلفة التاريخية في الحسبان تغير الأسعار.

٢- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (١.٠٨٣) بانحراف معياري (١,٢١٩) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٣,٦١٦) بمستوى معنوية (٠.٣٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية

(٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فعالية فرض القياس النقدي.

٣- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (١,٥٣٠) بانحراف معياري (٠,٧٥٤) كما بلغت قيمة كأي تربيع (١٥,١٥٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه يؤثر تطبيق مدخل التكلفة التاريخية على موضوعية فرض القياس النقدي.

٤- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (١,٢٩٥)، بانحراف معياري (١,٦١٦) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٣٥,٤٧٣) بمستوى معنوية (٠.٠١٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يؤثر تغير الأسعار على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم والقياس.

٥- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (١,٧٢٧) بانحراف معياري (١,٣٤٥) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٢. ١٣٩) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح ر الموافقين على أنه يؤدي تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الي عدم مصداقية القوائم المالية.

٦- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (١,١٦٤) بانحراف معياري (١,١٧٤) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٣٦,٥٣٥) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تغير الأسعار يؤثر على المعلومات التاريخية للقوائم المالية.

٧- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (١. ٠٨٣) بانحراف معياري (١,٢١٩) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٣,٦١٦) بمستوى معنوية (٠.٠٠٥) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية يؤثر على حقوق الملاك والمستثمرين .

٨- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية الثانية (١,٢٩٢) بانحراف معياري (١,٢١٤) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٧,٥٨٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٦) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على عبارات الفرضية الثانية(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفعالية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار)

**الفرضية الثالثة : تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.**

الجدول (٩) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة:

عبارات المحور	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	قيمة كأي تربيع	مستوى المعنوية
تعديل القوائم المالية لإظهار أثر التضخم يعبر عن عدم فعالية فرض القياس النقدي.	١,٨٦٣	أوافق	٠,٣٤٢	٥٥,٧٦٥	.٠٠٠
تعكس المعالجات المحاسبية لآثار التضخم عدم قدرة فرض القياس النقدي على مسايرة تغيرات الأسعار.	١,٢٧٤	أوافق	٠,٩٦١	٢٤,٩٨٠	.٠٠٤
يؤثر تعديل القوائم المالية على فعالية فرض القياس النقدي.	١,٤٩٠	أوافق	٠,٩٦٦	٢٠,٠٧٨	.٠٠٠
يعتبر إظهار أثر تغير الأسعار على القوائم المالية حلاً مناسباً لمشاكل فرض القياس النقدي.	١,٣١٤	أوافق	١,٢٠٨	١٧,٧٢٥	.٠٠٠
يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي.	١,٥٨٨	أوافق	١,٥٢٥	٨,٨١١	.٠١٥
يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية الجارية في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي.	١,٥٣٠	أوافق	٠,٧٥٤	١٥,١٥٧	.٠٢٠
تؤدي إجراءات معالجة أثر تغير الأسعار إلي مصداقية القوائم المالية.	١,٢٩٥	أوافق	١,٦١٦	٣٥,٤٧٣	.٠١٠
إجمالي المحور	١,٤٧٩	أوافق	١,٠٥٣	٢٥,٤٢٧	.٠٠٧

المصدر : إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي ٢٠١٩:

يتضح من الجدول ( ٩ ) ما يلي :

١- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (١,٨٦٣) بانحراف معياري (١,٣٤٢) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٥٥,٧٦٥) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تعديل القوائم المالية لإظهار أثر التضخم يعبر عن عدم فعالية فرض القياس النقدي.

٢- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (١,٢٧٤) بانحراف معياري (٠,٩٦١) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٤,٩٨٠) بمستوى معنوية (٠.٠٠٤)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن تعكس المعالجات المحاسبية لآثار التضخم عدم قدرة فرض القياس النقدي على مسايرة تغيرات الأسعار.

٣- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (١,٤٩٠) بانحراف معياري (٠,٩٦٦) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٢٠,٠٧٨) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن يؤثر تعديل القوائم المالية على فعالية فرض القياس النقدي.

٤- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (١,٣١٤) بانحراف معياري (١,٢٠٨) كما بلغت قيمة كأي تربيع (١٧,٧٢٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على يعتبر إظهار أثر تغير الأسعار على القوائم المالية حلاً مناسباً لمشاكل فرض القياس النقدي.

٥- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (١,٥٨٨) بانحراف معياري (١,٥٢٥) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٨,٨١١) بمستوى معنوية (٠.٠١٥)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية الي التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي.

٦- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (١,٥٣٠) بانحراف معياري (٠,٧٥٤) كما بلغت قيمة كأي تربيع (١٥,١٥٧) بمستوى معنوية (٠.٠٢٠)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن تعديل القوائم المالية يساهم من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية الجارية في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي.

٧- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (١,٢٩٥) بانحراف معياري (١,٦١٦) كما بلغت قيمة كأي تربيع (٣٥,٤٧٣) بمستوى معنوية (٠.٠١٠)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥%).

عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن إجراءات معالجة اثر تغير الأسعار تؤدي إلى مصداقية القوائم المالية

٨- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات الفرضية الثالثة (١,٤٧٩) بانحراف معياري (١,٠٥٣) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٢٥,٤٢٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٦)، هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٥٪)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة مما يعني أنه تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.

### (٣) اختبار فروض الدراسة:

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفروض، وسيقوم الباحث بمناقشة وتفسير نتيجة كل فرض على حدة بهدف الحكم علي صحتها أو عدمه.

### خطوات اختبار فرضيات الدراسة:

#### ١. تشكيل الفروض:

في أي فرضية يكون لدينا فرضين، وهما فرضان مانعان بالتبادل، أما إن نرفض الفرض الأول بالتالي نقبل الفرض الثاني أو العكس، ويعني الأول يعطي الرمز (H<sub>0</sub>) ويطلق عليه فرض العدم يعني عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلومة المجتمع. والفرض الثاني يعطي الرمز (H<sub>1</sub>) وهو الفرض البديل ويعني وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلومة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلي محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض. وفروض الدراسة هي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار.

الفرضية الثالثة : تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.

### (٤) تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام تحليل الانحدار:

وفيما يلي مناقشة واختبار فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود. وتم التعبير عن هذه الفرضية بالمتغيرات التالية:

١/ المتغير المستقل: وتمثله عبارات فاعلية فرض القياس النقدي.

٢/ المتغير التابع: وتمثله عبارات ثبات القوة الشرائية للنقود. وعليه تم صياغة الفرضية علي النحو التالي:  
الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود.

الفرضية البديلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية فرض القياس النقدي، وثبات القوة الشرائية للنقود.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل وتمثله عبارات (فاعلية فرض القياس النقدي) والمتغير التابع وتمثله عبارات (ثبات القوة الشرائية للنقود).

وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول ( ١٠ ) اختبار الفرضية الأولى:

عبارات الفرضية	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار {T}	المعنوية	نتيجة الفرض
يؤثر تغير الأسعار على فاعلية فرض القياس النقدي.	٠,٧٧	٠,٤٨	٤٨,١٢٣	٠,٠٠٠	قبول
يؤثر تغير الأسعار على موضوعية فرض القياس النقدي.	٠,٦٥	٠,٧٢	١٤,١٨١	٠,٠٠٠	قبول
فرض القياس النقدي ليس له القدرة على مسايرة تغير الأسعار في ظل التضخم.	٠,٥٦	٠,٥٦	٢٠,٨٦١	٠,٠٠٠	قبول
لا يأخذ فرض القياس النقدي تغيرات الأسعار في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.	٠,٨٨	٠,٦٨	١٧,٦٩٣	٠,٠٠٠	قبول
لا يعبر فرض القياس النقدي عن قيم الأشياء بموضوعية في ظل تغير الأسعار.	٠,٥٦	٠,٣٤	١٤,١٢٤	٠,٠٠١	قبول
تعتبر معلومات القوائم المالية مضللة في ظل تطبيق فرض القياس النقدي.	٠,٤٧	٠,٦٥	١٣,٢٣٥	٠,٠٤٠	قبول

المصدر : إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي ، ٢٠١٩ .

١- تشير النتائج الواردة بالجدول (١٠) إلى أن جميع العبارات من خلال قيم معامل الارتباط وجود ارتباط طردي بين عبارات (فاعلية فرض القياس النقدي)، و(ثبات القوة الشرائية للنقود) حيث بلغ معامل الارتباط

لعبارات الفرضية علي التوالي (٠,٧٧) للعبارة الأولى، (٠,٦٥) للعبارة الثانية، (٠,٥٥) للعبارة الثالثة، (٠,٦٨) للعبارة الرابعة، (٠,٥٦) للعبارة الخامسة، (٠,٤٧) للعبارة السادسة .

٢. وجود تأثير لعبارات المتغير المستقل (فاعلية فرض القياس النقدي) على المتغير التابع (ثبات القوة الشرائية للنقود) حيث ذلك من خلال قيم معامل التحديد، وهذا يدل على أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (فاعلية فرض القياس النقدي) على المتغير التابع (ثبات القوة الشرائية للنقود) علي التوالي (٠,٤٨) للعبارة الأولى، و(٠,٧٢) للعبارة الثانية، و(٠,٥٦) للعبارة الثالثة، و(٠,٦٨) للعبارة الرابعة، و(٠,٣٤) للعبارة الخامسة و(٠,٦٥) للعبارة السادسة .

٣. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع عبارات المتغير المستقل (فاعلية فرض القياس النقدي) والمتغير التابع (ثبات القوة الشرائية للنقود) وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (٥%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للعبارة الأولى (٤٨,١٢٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وللعبارة الثانية (١٤,١٨١) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الثالثة (٢٠,٨٦١) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الرابعة (١٧,٦٩٣) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الخامسة (١٤,١٢٤) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) ، و للعبارة السادسة (١٣,٢٣٥) بمستوي معنوية (٠,٠٤٠) وجميع قيم مستوي المعنوية أقل من مستوي المعنوية ٥%.

عليه فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة ذات ارتباط و تأثير لفاعلية فرض القياس النقدي على ثبات القوة الشرائية للنقود، وتم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية.

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار. وتم التعبير عن هذه الفرضية بالمتغيرات التالية:

١/ المتغير المستقل: وتمثله عبارات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية.

٢/ المتغير التابع: وتمثله عبارات فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار

وعليه تم صياغة الفرضية علي النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وفاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل وتمثله عبارات (تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية) والمتغير التابع وتمثله عبارات (فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار). وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول ( ١١ ) : اختبار الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار {T}	مستوى المعنوية	نتيجة الفرض
لا يأخذ مبدأ التكلفة التاريخية في الحسبان تغير الأسعار.	٠,٥٥	٠,٦٤	١٧,٩٣٢	٠,٠٥٠	قبول
يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فعالية فرض القياس النقدي.	٠,٦٣	٠,٧٦	١٦,٨١١	٠,٠٠٠	قبول
يؤثر تطبيق مدخل التكلفة التاريخية على موضوعية فرض القياس النقدي.	٠,٧٢	٠,٦٣	١٥,٧٥٥	٠,٠٣٠	قبول
يؤثر تغير الأسعار على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم والقياس.	٠,٤٦	٠,٨١	٢٥,٥٥٦	٠,٠٠٠	قبول
يؤدي تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية إلى عدم مصداقية القوائم المالية.	٠,٣٦	٠,٧١	١١,٤٧٧	٠,٠٠٦	قبول
يؤثر تغير الأسعار على المعلومات التاريخية للقوائم المالية.	٠,٥٦	٠,٦١	٢٢,٥٥٦	٠,٠٠٠	قبول
يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على حقوق الملاك والمستثمرين .	٠,٣٤	٠,٤٦	١٣,٤١٢	٠,٠٠٠	قبول

المصدر : إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي ، ٢٠١٩ .

يتضح من الجدول(١١):

١. تشير النتائج الواردة بالجدول(١١) لجميع العبارات من خلال قيم معامل الارتباط ووجود ارتباط طردي بين عبارات (تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية) و(فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار). حيث بلغ معامل الارتباط لعبارات الفرضية على التوالي (٠,٥٥) للعبارة الأولى، (٠,٦٣) للعبارة الثانية،(٠,٧٢) للعبارة الثالثة،(٠,٤٦) للعبارة الرابعة، و(٠,٣٦) للعبارة الخامسة و(٠,٥٦) للعبارة السادسة و(٠,٣٤) للعبارة السابعة .

٢. وجود تأثير لعبارات المتغير المستقل (تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية) على المتغير التابع (فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار) حيث ذلك من خلال قيم معامل التحديد، وهذا يدل على أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية) على المتغير التابع (فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار) على التوالي (٠,٦٤) للعبارة الأولى، و(٠,٧٦) للعبارة الثانية، و(٠,٦٣) للعبارة الثالثة، و(٠,٨١) للعبارة الرابعة، و(٠,٧١) للعبارة الخامسة و(٠,٦١) للعبارة السادسة، و(٠,٤٦) للعبارة السابعة

٣. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع عبارات المتغير المستقل (التجارة الالكترونية) والمتغير التابع (تسعير منتجات و خدمات شركة الاتصالات) وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (٥%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للعبارة الأولى (١٧,٩٣٢) بمستوى معنوية (٠,٠٥٠) وللعبارة الثانية (١٦,٨١١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الثالثة (١٥,٧٥٥) بمستوى معنوية (٠,٠٣٠)، وللعبارة الرابعة (٢٥,٥٥٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الخامسة (١١,٤٧٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٦) وللعبارة السادسة (٢٢,٥٥٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة السابعة (١٣,٤١٢) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وجميع قيم مستوي المعنوية أقل من مستوي المعنوية ٥%.

عليه فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة ذات ارتباط وتأثير لتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار.

ومما تقدم نستنتج إن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على: (توجد علاقة ذات ارتباط و تأثير لتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.

وتم التعبير عن هذه الفرضية بالمتغيرات التالية:

١/ المتغير المستقل: وتمثله عبارات المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار.

عبارات الفرضية	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار {T}	مستوى المعنوية	نتيجة الفرض
تعديل القوائم المالية لإظهار أثر التضخم يعبر عن عدم فعالية فرض القياس النقدي.	٠,٦٦	٠,٦٥	٢٥,٦٩١	٠,٠٠٠	قبول
تعكس المعالجات المحاسبية لآثار التضخم عدم قدرة فرض القياس النقدي على مسايرة تغيرات الأسعار.	٠,٥٨	٠,٧٤	١٨,٢٥٩	٠,٠٠٠	قبول
يؤثر تعديل القوائم المالية على فعالية فرض القياس النقدي.	٠,٦٣	٠,٦٣	١٧,٥٣٧	٠,٠٠٠	قبول
يعتبر إظهار أثر تغير الأسعار على القوائم المالية حلاً مناسباً لمشاكل فرض القياس	٠,٧٢	٠,٦٦	١٥,٨٧٩	٠,٠٠٠	قبول

النقدي.					
قبول	٠,٠٠٠	١١,٢٩١	٠,٥٢	٠,٧٧	يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي.
قبول	٠,٠٤٠	١٤,٤٢٩	٠,٤٣	٠,٦٥	يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية الجارية في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي.
قبول	٠,٠٠١	١٣,٢٧٣	٠,٥٤	٠,٧٦	تؤدي إجراءات معالجة اثر تغير الأسعار إلى مصداقية القوائم المالية.

٢/ المتغير التابع: وتمثله عبارات عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.

وعليه تم صياغة الفرضية علي النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم. .

الفرضية البديلة: تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل وتمثله عبارات (المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار) والمتغير التابع وتمثله عبارات (عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم). وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول (١٢): يوضح نتائج تحليل الانحدار لفرضية الدراسة الثالثة:

المصدر ٢٠١٩ : إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي ، .

يتضح من الجدول(١٢):

١. تشير النتائج الواردة بالجدول(١٢) لجميع العبارات من خلال قيم معامل الارتباط ووجود ارتباط طردي بين عبارات (المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار)، و(عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم) حيث بلغ معامل الارتباط لعبارات الفرضية على التوالي (٠,٦٦) للعبارة الأولى، (٠,٥٨) للعبارة الثانية،(٠,٦٣) للعبارة الثالثة، (٠,٧٢) للعبارة الرابعة، (٠,٧٧) للعبارة الخامسة، (٠,٦٥) للعبارة السادسة، و(٠,٧٦) للعبارة السابعة.

٢. وجود تأثير لعبارات المتغير المستقل (المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار) على المتغير التابع (عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم) حيث ذلك من خلال قيم معامل التحديد، وهذا يدل على أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار) على المتغير التابع (عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم) على التوالي (٠,٦٥) للعبارة الأولى، و(٠,٧٤) للعبارة الثانية، و(٠,٦٣) للعبارة الثالثة، و(٠,٦٦) للعبارة الرابعة، و(٠,٥٢) للعبارة الخامسة و(٠,٤٣) للعبارة السادسة، و(٠,٥٤) للعبارة السابعة.

٣. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع عبارات المتغير المستقل (المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار) والمتغير التابع (عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم) وفقاً لاختبار (T) عند مستوى معنوية (٥%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للعبارة الأولى (٢٥,٦٩١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وللعبارة الثانية (١٨,٢٥٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الثالثة (١٧,٥٣٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الرابعة (١٥,٨٢٩) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الخامسة (١١,٢٩١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة السادسة (١٤,٤٢٩) بمستوى معنوية (٠,٠٤٠)، وللعبارة السابعة (١٣,٢٧٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠١)، وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية (٥%).

عليه فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة ذات ارتباط وتأثير للمعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار على عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم. ومما تقدم نستنتج إن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على: (تعكس المعالجات المحاسبية لآثار تغيرات الأسعار عدم فعالية فرض القياس النقدي كأداة للقياس في ظل التضخم.) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية.

#### خامساً: النتائج و التوصيات :

##### (١) النتائج :

- ١/ يؤثر تغير الأسعار على فعالية فرض القياس النقدي وعلى المعلومات التاريخية للقوائم المالية.
- ٢/ تعتبر معلومات القوائم المالية مضللة في ظل تطبيق فرض القياس النقدي.
- ٣/ لا يعبر فرض القياس النقدي عن قيم الأشياء بموضوعية في ظل تغير الأسعار.
- ٤/ يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فعالية فرض القياس النقدي.
- ٥/ يساهم تعديل القوائم المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي

- ٦/ تؤدي إجراءات معالجة اثر تغير الأسعار إلى مصداقية القوائم المالية
- ٧/ تعديل القوائم المالية لإظهار أثر التضخم يعبر عن عدم فعالية فرض القياس النقدي

##### (٢) التوصيات:

١/ ضرورة الاهتمام بالقياس النقدي في ظل التضخم الذي ينتج عنه معلومات مضللة في حالة عدم اخذ تغيرات الأسعار في الحسبان.

٢/ ضرورة التفكير الجاد في إجراءات معالجة اثر تغير الأسعار إلي مصداقية القوائم المالية من قبل الشركات في اتجاه تطبيق أسس محاسبة التضخم بغرض تحديد الربح السليم والمحافظة على رأس المال المستثمر.

٣/ الاهتمام بمؤشر التضخم عند إعداد نماذج القوائم المالية وتوضيح خطورتها على القوام المالية.

٤/ ضرورة تدخل السلطات النقدية في سوق النقد الأجنبي ووجود خبر على مستوى عالي في الإدارة النقدية للصرف

٥/ ضرورة الاهتمام بالتكلفة التاريخية التي تساهم في تعديل القوائم المالية إلي التكلفة التاريخية المعدلة في معالجة مشكلات فرض القياس النقدي

٦/ ضرورة توجيه الجهات المختصة من الشركات والوحدات الاقتصادية المختلفة بإعداد قوائم مالية معدلة إضافية بجانب القوائم المالية الأساسية ومدى توفير القوة الشرائية للنقود التي تعكس الدلالات المفيدة في التخطيط واتخاذ القرارات من طرف مستخدمي القوائم المالية.

### (٣) المراجع:

الهادي ادم محمد إبراهيم، المحاسبة عن تغيرات الأسعار، ( الخرطوم، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية العلوم الادارية، ١٩٩٧م).

١ - طارق أبو القاسم أحمد، أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية، دراسة حالة شركة الصمغ العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث و دراسات العالم الإسلامي، (١٩٩٧م)

١ - حسين عبد الوهاب جبريل عبد الله، أثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية بيانات القوائم المالية، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧م)

١ - Effect of Inflation Accounting On Business Income Of Akabom Ita Asuquo Others, Measurement Of Quoted Manufacturing Companies in Nigeria, Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR)Vol-٣, Issue-١, ISSN: ٢٤٥٤-١٣٦٢,(٢٠١٧).

١ - عماد الدين احمد المصباح ، محددات التضخم، ( سورية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٦م).

١ - احمد قايد نور الدين، الأساليب المحاسبية لمعالجة اثر التضخم على القوائم المالية،( الجزائر، المنتدى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الوادي، ٢٠١٣م).

- ١ - محمد بن عبدالله الجراح، مصادر التضخم دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، (السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢، ٢٠١١م)
- ١ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، نظرية المحاسبة، (الدنمارك، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في، ٢٠٠٧م).
- يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة الفروض، المفاهيم، المعايير، دن، ٢٠١٤م)
- ١ - ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات، (العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣م)
- ١ - علي الحسن محمد نور زروق، فدراسة تطبيقية لمنحنى فليبيس في السودان(الخرطوم، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الثالث عشر ٢٠٠٠م).
- ١ - إمامه مكي محمد السيد، وطارق محمد الرشيد، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في السودان،(الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد ٢٠١٥، ١٦م).
- ١ ، علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية، (الجزائر، مجلة الباحث، العدد ٢٠١٢، ١١م)
- ١ - علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، (غزة، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١م).
- ١ - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٠).
- ١ - محمد عبد الحليم عمر، المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية،(البحرين، دراسة مقدمة إلى حلقة العمل الثالثة من ندوة "التضخم وأثاره على المجتمعات، ١٩٩٧م).
- ١ - دونالد كيسو، جيرري ونجت، تعريب، أحمد احمد حامد حجاج، سلطان المحمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، (الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٥م).
- ١ - عبدالرحمن بن اباراهيم الحميد، نظرية المحاسبة، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٩م).
- ١ - رأفت حسين مطير ، المحاسبة الدولية،( غزه ، مكتبة آفاق، ٢٠٠٨م)
- ١ - سامح سيد عبد الستار محمد، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار التضخم، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بني سويف ، كلية التجارة، ٢٠٠٨م).
- ١ - وادي رقية، ومرزوقه صالح، مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية عن أثر التضخم في القوائم المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤، المجلد ٢ ٢٠١٧م).
- ١ - مصطفى حامد سالم الحكيم، عبدالسلام عوض خير السيد ادم، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية،( الخرطوم، دراسة ميدانية على المصارف العامة السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٦م).

أثر اختيار وتعيين القوى العاملة في تطوير أداء منظمات الأعمال

(دراسة حالة شركة سكر كنانة ٢٠١٨-٢٠٢٠)

**recruitment and selection on developing the The impact of manpower  
performance of business organization(Case study Kenana Sugar)**

(٢٠١٨-٢٠٢٠ Company)

د/ميادة محمد فريد حسن بيومي -أستاذ إدارة الأعمال المساعد/ جامعة الإمام المهدي/ كلية الاقتصاد

**Email:mayadafareed ١@gmail.com**

د.مهندس.حقوقى/مرضى محمود برير الخليفة- المجلس الاعلي للقضاء/ الدوحة / قطر

**المستخلص**

يهدف البحث إلى التعرف على المفاهيم المختلفة لاختيار وتعيين القوى العاملة ودورها في تطور أداء رأس مال الشركة البشري وبالتالي تطور الشركة نفسها، ودراسة العلاقة بين اختيار وتعيين القوى العاملة وتطور أداء الشركة، حيث تكمن مشكلة الدراسة في انخفاض معدل نمو وتطوير الأعمال بالشركة إضافة إلى الربحية بها حيث انخفضت نسبة كبيرة من قوتها العاملة والتي تتضمن كفاءات ومهارات مختلفة أنفقت عليها الشركة مبالغ كبيرة من خلال عمليات الاستقطاب والاختيار والتعيين، وقد اتخذت شركة سكر كنانة كعينة للدراسة حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك من خلال بناء استبيان وتم توزيعه على عينة المجتمع والبالغ (٦٠) عاملاً، وبعد إجراء التحاليل الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS) توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار القوى العاملة وتطوير أداء شركة سكر كنانة. وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل ومدى خفض فاقد القوى العاملة بشركة سكر كنانة، أما عن التوصيات التي قدمها البحث هو الاهتمام بمبادئ الاستقطاب السليمة قبل إجراء عمليات الاختيار والتعيين واختيار المصادر المناسبة في عمليات الاستقطاب، كما يجب اختيار وتعيين الأشخاص المناسبين لشغل الوظائف وفقاً للمؤهلات المطلوبة في الوصف الوظيفي.

**الكلمات المفتاحية:**الإختيار،التعيين،تطوير الأداء.

**Abstract**

The research aims to identify the different concepts of recruitment and selecting the workforce and their role in the development of the company's human capital performance and development of the company itself, Then studying the relationship between

the recruitment and selection of the workforce and development of the company's performance, as the problem of the study lies in the low rate of growth and development of the company's business in addition to its profitability. As a large percentage of its workforce, which includes different competencies and skills, has decreased. The company spent large sums on it through recruitment, selection and processes. Kenana Sugar Company was taken as a sample for the study, where appropriate statistical methods were used by building a questionnaire and it was distributed to the community sample of (٦٠) After conducting statistical analyzes using the (SPSS) program, the study reached a set of results, including the existence of a statistically significant relationship between choosing the workforce and developing the performance of the Kenana Sugar Company. There is a statistically significant relationship between owning and creating a qualified cumulative human balance and the extent to which the loss of the workforce at Kenana Sugar Company is reduced. As for the recommendations made by the research, it is to pay attention to the principles of sound recruitment before conducting the selection processes selecting the appropriate Human resources in the recruitment processes, and the appropriate persons must be selected and recruited. To fill positions according to the qualifications required in the job description.

#### مقدمة :

الاختيار وهو عبارة عن إنتقاء المتقدمين للوظيفة وتحديد أنسب المتقدمين لشغل الوظيفة، بينما تعرف القوى العاملة بأنها العملية المنهجية المستمرة التي يتم من خلالها تحليل الموارد البشرية في المؤسسة في ظل الظروف المتغيرة للمؤسسة، أما تطوير أداء منظمات الأعمال هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة بتوفير المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطوارته المحققة .

بدأت الفكرة في إقامة وإنشاء وتأسيس مجمع كامل لإنتاج السكر في عام ١٩٧١م، بطاقة طحن يومي تقدر بـ ١٧,٠٠٠ (سبعة عشر ألف طن قصب) لإنتاج ٣٠٠ ألف طن من السكر المكرر سنويا، وكانت هذه الفكرة من أفكار الرئيس السابق/ جعفر محمد نميري، ورجل الأعمال السوداني والممثل لمجموعة شركات الخليج الكويتية في السودان الدكتور/ خليل عثمان محمود، ورجل الأعمال والمدير العام لمجموعة شركات لورنو رولاند ولتر تايتي<sup>(١)</sup>.

الاستقطاب يعني العملية التي يمكن بها جذب طالبي العمل للتقدم للمنظمة لشغل الوظائف الشاغرة ويشير لفظ الاستقطاب إلى تلك المراحل والعمليات المختلفة للبحث عن المرشحين المناسبين والملائمين لملء

الوظائف الشاغرة بأي منظمة . ولا بد لأي منظمة تريد الحصول على مورد بشري مؤهل وقادر على النهوض بالمنظمة وتحقيق أهدافها أن تعمل على استقطاب ذلك المورد بعدة طرق<sup>(١)</sup>.

## المحور الأول : الإطار المنهجي والدراسات السابقة .

### مشكلة البحث:

أدى اختيار وتعيين القوي البشرية في شركة سكر كنانة في السنوات الأخيرة بإعادة وإحياء مشكلة قديمة صاحبت أداء الشركة من خلال أصولها المادية والبشرية، وذلك بالقيام بإعادة هيكلة شاملة لكل أقسامها الإدارية والإنتاجية والخدمية، ما تقدم يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي (ما هو أثر الاختيار والتعيين في تطوير أداء منظمات الأعمال)

### ويمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة الفرعية التالية:

- ١/ هل هنالك علاقة بين اختيار القوي العاملة وتطوير أداءها بشركة سكر كنانة؟
- ٢/ هل تقوم إدارة الموارد البشرية عبر الاختيار والتعيين بتحديد الأهداف من خلال قياس أداء العنصر البشري الموجود بشركة سكر كنانة ومدى أثره على تطور الشركة ؟
- ٣/ هل تؤثر المشاركة في تحديد الاحتياجات من القوي العاملة في تطوير أداء الشركة؟

### أهمية البحث:

أولاً الأهمية العملية:

من خلال استقطاب واختيار وتعيين القوي العاملة تستطيع شركة سكر كنانة التحكم في أداء القوي العاملة بسهولة ويسر وتتمكن من خلال أنشطة قياس وتطوير أداءها تحقيق الأهداف المنشودة . وإختيار سياسات الإختيار والتعيين المتطورة لشؤون الأفراد التي تتناسب مع الفعالية الطويلة المدى للمؤسسة في الإختيار للقوة العاملة بها.

ثانياً الأهمية العلمية:

إثراء وتزويد المكتبة السودانية والمكتبات العربية بالمعلومات والبيانات الخاصة باختيار القوي العاملة في تطوير أداء منظمات الأعمال والتي يمكن للطلاب والباحثين الاستفادة منها. و التعرف على مدى قيام شركة سكر كنانة بتطبيق مفاهيم دور الاختيار والتعيين في تطوير أداء رأس المال البشري وبالتالي تطوير شركة سكر كنانة.

### أهداف البحث:

- ١ - يسعى البحث إلى التعرف على المفاهيم المختلفة لاختيار القوي العاملة ودورها في تطور أداء رأس مال الشركة البشري وبالتالي تطور الشركة نفسها.
- ٢ - دراسة العلاقة بين اختيار القوي العاملة وتطور أداء الشركة والدور المتبادل بينهما،

٣ - دراسة تأثير عمليات اختيار القوى العاملة وتحديد مدي تطور الشركة من خلال قياس أداء رأس مال الشركة البشري.

### فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار والتعيين وتطوير أداء شركة سكر كنانة.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والخبرة المتراكمة وتطوير أداء شركة سكر كنانة.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات قياس أداء العنصر البشري وتحقيق أهداف شركة سكر كنانة.

### مجتمع البحث:

مجتمع البحث عبارة عن عينة تم اخذها من العاملين في شركة سكر كنانة وهي عينة عشوائية ميسرة من مجتمع البحث وقوامها (٦٤ فردا) .

### منهج البحث:

استخدم البحث المنهج التاريخي وذلك لإعداد الدراسات السابقة والمنهج الوصفي في إعداد الإطار النظري ودراسة الحالة، والمنهج الاستنباطي الاستقرائي لوضع التصور العام للبحث والمنهج التحليلي الإحصائي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات عبر استخدام برنامج SPSS. يتضمن الفصل عرضاً لمنهجية البحث بما فيها من مشكلة البحث، وأهدافه وأهميته وفرضياته فضلاً عن طرائق المعالجة الإحصائية المستخدمة لتقويم تأثير عملية الإختيار للقوى العاملة في تطوير أداء المنظمات في شركة سكر كنانة.

### حدود البحث :

الحدود المكانية : شركة سكر كنانة – ولاية النيل الابيض – السودان .

الحدود الزمنية : ٢٠١٨م-٢٠٢٠م.

الحدود الموضوعية: أثر الإختيار والتعيين في تطوير أداء العاملين في منظمات الأعمال.

### مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: الاستبانة والمقابلات الشخصية في شركة سكر كنانة .

المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والمجلات العلمية والشبكة الدولية للمعلومات والتقارير الخاصة بشركة سكر كنانة.

### أساليب جمع البيانات:

قام الباحث بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، وذلك لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة

### الدراسات السابقة:

تناول الباحث بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال وموضوع البحث من خلال عرضها ومقارنتها مع البحث المقدم وتحديد الفجوة التي يمكن أن يساهم البحث في تغطيتها ، وذلك على النحو التالي: تناولت الدراسة فاعلية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بيرزي، حيث كشفت الدراسة أن تقييم الأداء في جامعة بيرزيت للمدرسين هو عبارة عن نظام روتيني، تقليدي، يسير بالية بطيئة وليس له تأثير قوي علي المدرسين وذلك بسبب عدم وجود تغذية راجعة للنظام، كذلك كان تأييد كبير لفكرة إن تطبيق عملية التقييم بطريقة أفضل يؤدي إلي تحسين أداء الأكاديميين وأداء الجامعة

دراسة: ماجد (٢٠١٤م)<sup>(١)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ماهية الاستقطاب ومزاياه وعيوبه وخطواته ومبررات الاهتمام به ثم تحليل العلاقة بين الاستقطاب والرضا الوظيفي ، وربطها مع القيم والمبادئ التي حثت عليها الشريعة الإسلامية في العملية التعليمية ، وقد طبقت الدراسة التحليلية على جامعتي الشرق الأوسط والعلوم الإسلامية لأنهما ذات طابع دولي في استقطاب أعضاء هيئة التدريس .وتكمن مشكلة البحث في تعريف الاستقطاب لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية وعلاقته بأدائهم الوظيفي وذلك من خلال تحليل درجة الرضا وعلاقته بالاستقطاب في مجالاته التي شملتها الدراسة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف ظاهرة التوظيف الإلكتروني والرضا الوظيفي .وقد جاءت فروض الدراسة على النحو التالي: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توقعات المتقدمين إلكترونياً للوظيفة والرضا الوظيفي لدى أفراد العينة، حيث تنفرع هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي تعزى إلى (العائد المادي، المجال العلمي، الأنظمة والقوانين، المناخ الوظيفي، المجال الأسرى). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستقطاب والرضا الوظيفي في جميع العوامل ما عدا المجال المادي، ومنها خرجت جملة من النتائج والتوصيات تساهم في تطوير نظم الاستقطاب في الجامعات والارتقاء بمستوى جودة التوظيف كما تبين أنها تبيّن أهمية تبادل الخبرات والكفاءات بين البلدان المختلفة.

دراسة (محمد، ٢٠١٥م)<sup>(١)</sup>:

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التنظيم الإداري وتحليل واقع أثر التنظيم الإداري على أداء العاملين بشركة دانفوديو للمقاولات والطرق والجسور. والتعرف على المشكلات التنظيمية التي تواجه أداء العاملين بالشركة مع تقديم الحلول المناسبة، ولتحقيق ذلك تم تصميم إستبانة اشتملت على (١٦) فقرة، أما عينة الدراسة تكونت من (١٤٧) مفردة تم اختيارهم عن طريق العينة القصدية، وقد تبين من الدراسة أن شركة دانفوديو للمقاولات والطرق والجسور قد حرصت على تقديم تنظيم إداري نموذجي يهتم في المقام الأول بالبناء الرسمي للشركة وتنسيق الأعمال فيها، بواسطة استخدام السلطات والصلاحيات المقررة في مجلس الإدارة، وعملت الشركة على تقييم أداء العاملين بها في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعد على أساس دوري منتظم مما ساعد ذلك على تحقيق أهداف الشركة بصورة عامة. واستنتجت الدراسة أن التنظيم الجيد يسهم في تحقيق التناسق بين مختلف الأنشطة والأعمال التنظيمية بالمنظمة. وتوصي الدراسة ببحث الثقافة التنظيمية وسط العاملين، والاهتمام بالتقييم والمتابعة وتطوير أساليبها، والاهتمام بالمناخ التنظيمي المناسب الذي يوفر للعاملين الفرص المناسبة لتطبيق الأفكار والأساليب الجديدة في العمل.

#### دراسة (عبد الحق، ٢٠١٥م)<sup>(١)</sup>:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور السلوك التنظيمي في أداء منظمات الأعمال وتحديد دور السلوك التنظيمي في أداء هذه المنظمات، ولتحقيق هذا الهدف اختيرت ثلاث مصارف تجارية كعينة ممثلة للقطاع المصرفي السوداني، استخدام الدارس الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (٢٢٠) مفردة من مجمع الدراسة الذي يتكون من الإدارات العليا والوسطى والدنيا بالمصارف المختارة، تم استرجاع (١٩٠) استبانة سليمة أخضعت للتحليل باستخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة الدراسة. تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على دور السلوك التنظيمي في أداء منظمات الأعمال الممثلة في المصارف التجارية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي : أظهرت الدراسة أن هناك أثرا إيجابية للثقافة التنظيمية على مستوى كفاءة أداء المصارف. وإن هناك أثر سلبية لضغوط العمل والصراع التنظيمي على مستوى كفاءة أداء المصارف. وعلى ضوء هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم وضع عدد من التوصيات، أهمها ضرورة اهتمام المسؤولين في المصارف بعناصر السلوك التنظيمي. كما توصي الدراسة بضرورة رفع دافعية الموظفين عن طريق الحوافز المادية والمعنوية مع التأكيد على ربط الحوافز بشكل مباشر مع نتائج الأعمال إجابة أو سلباً).

#### دراسة (علوية، ٢٠١٧م)<sup>(١)</sup>:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر التنظيم الإداري على الأداء في هيئة مياه ولاية الخرطوم، وتمثلت مشكلة البحث في التدني الملحوظ في أداء هيئة ولاية الخرطوم الناتج عن عدم التنظيم الإداري في المقام الأول،

أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من مجتمع البحث المكون من العاملين في هيئة مياه ولاية الخرطوم، حيث تم توزيعها على جميع العاملين في الهيئة من إداريين وفنيين ومهندسين. توصلت الدراسة إلى قبول جميع الفروض، حيث أثبتت وجود علاقة بين التنظيم الإدارية وتطوير العمل في هيئة مياه ولاية الخرطوم. ومن ثم قدمت الدراسة عدة توصيات كان أهمها ضرورة إصلاح الهيكل التنظيمي بالهيئة.

## المحور الثاني : الاطار النظري

### مفهوم عملية الاستقطاب:

تأتي عملية الاستقطاب بعد الانتهاء من عملية تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية كماً ونوعاً بغرض سد النقص في المورد البشري لدى المنظمة المعنية وتعرف عملية الاستقطاب بأنها عملية جذب وترغيب أكبر عدد من الموارد البشرية المؤهلة والمتوفرة في سوق العمل وفقاً لاحتياجات المنظمة من الموارد البشرية كماً ونوعاً .

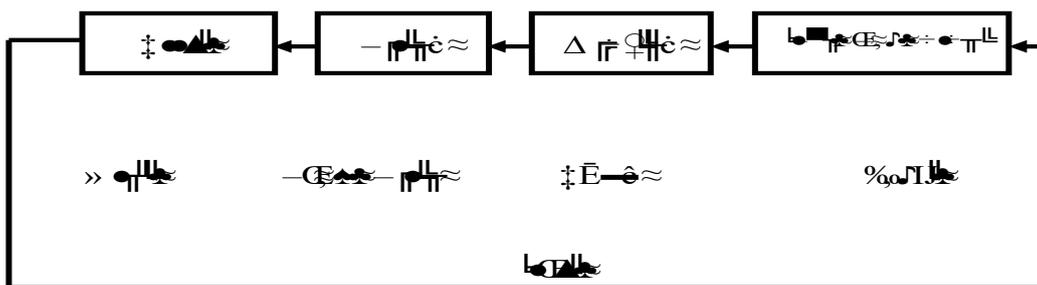
كما تعرف أيضاً بأنها عملية البحث والحصول على المرشحين المحتملين بالعدد المطلوب والنوعية المرغوبة وفي الوقت المناسب حتى يمكن أن نختار من بينهم الأكثر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة على ضوء متطلبات الوظائف وشروط شغلها<sup>(1)</sup>.

### العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب:

نجد أن العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب علاقة اعتمادية وتكاملية إذ أن عملية الاستقطاب لا تتم إلا بعد تخطيط المورد البشري والتنبؤ بما سوف يحدث .

### الشكل (١)

### العلاقة بين تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب .



المصدر : إدارة الموارد البشرية (مدخل معاصر)، د. محمد عبد العليم صابر، د. خالد عبد

المجيد تغليب ، دار الفكر الجامعي ، طبعة ٢٠١٠م.

### أهداف عملية الاستقطاب :

إن الهدف العام لعملية جذب الكفاءات هو ترغيب وجذب أكبر عدد ممكن من الموارد البشرية المؤهلة للعمل من أجل اختيار الأنسب منها لتلبية احتياجات المنظمة ولكن لها أهداف أخرى تتمثل في<sup>(١)</sup>:

١. توفير وزيادة عدد المتقدمين للعمل في المنظمة إلى العدد الملائم لشغل الوظائف بأقل تكلفة
٢. زيادة فاعلية عملية الاختيار من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من الموارد البشرية المؤهلة.

٣. الإسهام في تكوين قوة عاملة ذات تأهيل عالي وكفاءة مناسبة في المنظمة.

٤. الإسهام في تقليل تكاليف التدريب وذلك باستقطاب الكفاءات المتميزة لشغل الوظائف داخل المنظمة .

### ثانياً: مفهوم الاختيار والتعيين:

الاختيار هو تلك العمليات التي تقوم بها المنظمة لانتقاء أفضل المرشحين للوظيفة، أي الشخص الذي تتوفر فيه ومقومات شغل الوظيفة أكثر من غيره بحث يتم في هذه العملية المفاضلة بين المتقدمين للعمل في المنظمة واختيار الأفضل منهم علي ضوء المعايير والمواصفات المطلوب توافرها في المتقدمين، وكذلك هي العملية التي يتم بمقتضاها فحص طلبات المتقدمين للتأكد ممن تنطبق عليهم شروط ومواصفات الوظيفة، ثم مقابلتهم وتعيينهم في نهاية الأمر، ويعرفه بعضهم بأنها "عملية توافق متطلبات وشروط الوظيفة مع قدرات ومهارات المتقدمين".

ونضيف بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها التمحيص والتبصر في مجموعة الأفراد الذين تم استقطابهم، وذلك من خلال عدة مراحل يتم فيها المفاضلة بين خصائص ومواصفات الأفراد، ومدى توافقها وشروط ومتطلبات الوظائف الشاغرة في المنظمة، تمهيدا لتعيينهم في تلك الوظائف.

### أهمية الاختيار: Selection importance

تحظى عملية الاختيار بأهمية كبيرة في المنظمات، وتظهر أهميتها بالآتي<sup>(١)</sup>:

١. الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة تعتبر أهم خطوة في الاتجاه السليم، فالشخص الذي يشعر أنه عين بوظيفة لا تتناسب مع مؤهلاته وقدراته، سيكون دائما في حالة من القلق وعدم الاستقرار.
٢. تشبع عملية الاختيار الفعالة الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية للأفراد، حيث تتوفر لهم أجور عادلة تتناسب مع مؤهلاتهم العالية، درايتهم وخبراتهم، كما يوفر لهم الاستقرار الوظيفي.
٣. زيادة إنتاجية العاملين لان اختيار الشخص المناسب ووضعه في وظيفة تتناسب مع خبراته ومؤهلاته وقدراته يضمن إنتاجية عالية، كما يجعل أمر تدريبه سهلا.

### معايير الاختيار والتعيين: Recruitment and selection standards

ينبغي علي المنظمة أن يكون لديها تحديدا واضحا لمعايير الاختيار ويتم تحديد معايير الاختيار، بناء علي مواصفات شاغل الوظيفة الحالي وعند مستوي معين من الأداء ونستعرض فيما يلي هذه المعايير<sup>(١)</sup>:

#### ١. مستوي التعليم: Level of education

تقوم إدارة الموارد البشرية، بتحديد المستوي العلمي المطلوب، قبل الإعلان عن شغل الوظائف، ويتطلب الأمر أحيانا تحديد جهة التخرج (جامعة معينة أو معهد معين).

ويعتبر مستوي التعليم ن مؤشرا للقدرات الحالية للفرد ويجب علي إدارة الموارد البشرية إن تحدد لكل وظيفة مستوي ونوع التأهيل العلمي المناسب<sup>(١)</sup>.

#### ٢. الخبرة السابقة: Previous experience

يفضل معظم أصحاب الأعمال، الأفراد الذين لديهم خبرات سابقة بالعمل الذي سيلتحقون به لأن هذه الخبرة تجعل ممارسة العمل أمرا سهلا بالنسبة لطالب الوظيفة.

### ٣. الصفات الشخصية: Personal attributes

تشير الصفات الشخصية إلى نمط شخصية الفرد وقدرت الموظف علي تسويق نفسه باستخدام مهاراته وقوة تأثيره فموظفو العلاقات العامة وموظفو الاستقبال ورجال البيع يجب إن يكونوا اجتماعيين لبقين لديهم القدرة علي الإقناع ولا يميلون للعزلة والانطواء.

### ٤. المعرفة السابقة: Previous profile

وتستند المعرفة السابقة إلي ما يتصف به المتقدم من سمعة طيبة في موقع عمله السابق ومهاراته الفائقة التي بلغت أسماع المنافسين.

## المحور الثاني: منظمات الأعمال:

### أولاً: مفهوم منظمات الأعمال:

أن التعرف على ماهية المنظمة، ومراحل نموها، وكيفية وضع أهدافها، وأنواع المنظمات يمثل الأساس في علم الإدارة، حتي نتوصل إلى تعريف شامل للمنظمة كما يلي: (١)

١. المنظمة عبارة عن إدارة وظيفية تقوم بإدارة مجموعة من الوظائف المتنوعة. (١)

### ثانياً: أنواع المنظمات:

يوجد العديد من التقسيمات للمنظمات، حسب الأهداف الأساسية وهي كالتالي (١):

#### ١) تقسيم المنظمات حسب رسميتها:

أ- المنظمات الرسمية: كلما كانت المنظمة ذات هيكل محدد وواضح ومستويات ومسؤوليات واضحة، وخطوط اتصال أفقي وعمودي، وأحيانا مكتوبة. كانت المنظمة رسمية.

ب- المنظمات الغير رسمية: تكون المنظمة في هذه الحالة أهدافها وقتية قابلة للتغير، فيكون الهيكل التنظيمي قابل للتغير فتكون المنظمة غير رسمية.

#### ٢) تقسيم المنظمات من حيث الأولوية:

١. المنظمات الأولية: تمتاز هذه المنظمة بان الرابط بين أفرادها ترابط عاطفي كامل، وعادة يوجد اتصال مباشر بن الأفراد، وأيضا لا يحسبون ما تعطيه المنظمة وما تأخذه منهم المنظمة.

٢. المنظمات الثانوية: فيرابط فيها العلاقة بين أفرادها التعاقد والمنطقية أكثر من العاطفة، ووجود التزامات بين الطرفين.

#### ٣) تقسيم المنظمات حسب أهداف المنظمة:

١. منظمة خدمية: تهدف إلى تقديم خدمات دون النظر إلى العائد المادي بشكل كبير.

٢. منظمة اقتصادية: تهدف إلى تحقيق ربح أو عائد مقابل ما تقدمه من سلع وخدمات، مثل الشركات التجارية.

### ثالثاً: مفهوم الأداء

يعرف الأداء كما يلي<sup>(١)</sup>:

١. هو قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بطريقة فعالة<sup>(١)</sup>.
  ٢. مخرجات يسعى النظام إلى تحقيقها كأهداف من خلال مجموعة من الوسائل<sup>(١)</sup>.
- يرى الباحث أن الأداء هو مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة.

### رابعاً: مفهوم تقييم الأداء

يعرف مفهوم تقييم الأداء على أنه:

١. سجل بالنتائج المحققة حيث يجسد هذا السجل السلوك الفعلي للمنظمة ويشير إلى درجة بلوغ المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية<sup>(١)</sup>.
  ٢. هو عملية قياس أداء المنظمة وإنجازاتها خلال فترة محددة<sup>(١)</sup>.
  ٣. عملية متطورة باستمرار لتقييم وإدارة كل من السلوك والنتائج في مكان العمل<sup>(١)</sup>.
  ٤. تقييم ناتج مساهمات الأفراد للمنظمة خلال فترة محددة من الزمن وتوفير تغذية عكسية عن الأداء تمكن العاملين من التعرف على مستوى أدائهم مقارنة بالمعايير.
- يرى الباحث من التعريفات السابقة أن تقييم الأداء يتمثل في العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً.

### خامساً: العلاقة بين إدارة الموارد البشرية وأداء المنظمة:

إن اعتماد الشركة باعتبارها ناجحة من عدمه يعتمد على ما تحققه من عائدات وقيمة اقتصادية، لكن هذا كان في السابق أما الآن ومع انتشار الوعي والثقافة البيئية أصبح من الواجب على المنظمة أن تأخذ بنظر الاعتبار تقليل الأثر البيئية بالإضافة إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية حتى تكون ناجحة في قطاع الأعمال، وكل هذا يستوجب على أي منظمة لتطبيق هذه الممارسات مستوى عال من المهارات الفنية والإدارية بين العاملين بسبب الحقائق والتي مفادها أن المنظمة ستطور مبادرات بيئية تركز على الابتكار والتي ستكون لها انعكاسات على الميزة التنافسية المستدامة للمنظمة وفي هذا الصدد فإن التعيين واختيار الموظفين الدقيق والصارم، ونظام التقييم القائم على الأداء وإدخال برامج تدريبية وتنمية الكفاءات الفنية والإدارية لها أهمية أساسية في تعزيز الابتكار وبالتالي تعزيز أداء المنظمة<sup>(١)</sup>.

إن الفهم والتطبيق الصحيح لإدارة الموارد البشرية يمكن المنظمة من تحسين أدائها الاجتماعي والتنظيمي بصورة مستدامة بالإضافة إلى خلق الميزة التنافسية لها، لكن هذا يتطلب من المنظمات إجراء عمليات

الدمج ما بين القضايا والممارسات في القضايا اليومية التقليدية لأنشطة المنظمة بالإضافة إلى القرارات الاستراتيجية للموارد البشرية وسياسات الشركة<sup>(١)</sup>.  
وهنا لابد من الإشارة إلى أن المنظمات تركز على الاختيار التعيين والتدريب سيكون لها دور في تعزيز الأداء البيئي العالي في داخل المنظمة وهذا ستكون له انعكاسات في جذب واختيار العاملين والتي ستجني من ورائهم السلوكيات المبتكرة والتي تصب في مصلحة أي منظمة لما له دور في الحفاظ على الأداء البيئي المستدام<sup>(١)</sup>.

### المحور الثالث: الإطار التحليلي:

#### أولاً: البيانات الأولية:

يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من مديري الإدارات وموظفو الموارد البشرية بشركة سكر كنانة والبالغ عددهم ٦٤ فرداً وتم تعميم الدراسة لهم عن طريق الحصر الشامل. فتم توزيع عدد (٦٤) استبانة، حيث تم استرجاع (٦٠) استبانة سليمة تم استخدامها في تحليل بياناتها، ويمكن وصف عينة الدراسة بالجدول التالي:

#### الجدول (١)

##### التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	٣٤	٥٦,٧%
أنثى	٢٦	٤٣,٣%
المجموع	٦٠	١٠٠,٠%

يتضح من الجدول (١) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم نتيجة (٥٦,٧ %) من إجمالي عينة الدراسة بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (٤٣,٣ %) وقد يعزى ذلك لسياسة بعض الشركات في التوظيف، بالإضافة لطبيعة نشاط الشركة.

#### الجدول (٢)

##### التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من ٣٠ سنة	٣٠	٥٠,٠%
٣٠ سنة و أقل من ٤٠ سنة	١٣	٢١,٧%
٤٠ سنة و أقل من ٥٠ سنة	١١	١٨,٣%
٥٠ سنة و أقل من ٦٠ سنة	٦	١٠,٠%
المجموع	٦٠	١٠٠,٠%

يتضح من الجدول (٢) يظهر لنا أن غالبية العينة تتراوح أعمارهم من أقل من ٣٠ سنة حيث بلغت نسبتهم (٥٠,٠%) وهي تمثل سن النضوج والشباب والخبرة والمعرفة. وقد يعزى ذلك إلى أن الشركة تفضل عنصر الشباب.

### الجدول (٣)

#### التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
٢٥,٠	١٥	ثانوي
٣٨,٣	٢٣	جامعي
٢٥,٠	١٥	فوق الجامعي
١١,٧	٧	أخرى
١٠٠,٠	٦٠	المجموع

يتضح من الجدول (٣) أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي الجامعي حيث بلغت نسبتهم (٣٨,٣%)، وعليه يمكننا القول بأن عينة الدراسة من العينات المؤهلة علمياً، وبالتالي سوف يؤدي ذلك بالحصول على آراء موضوعية حول موضوع البحث، كما تعطي هذه النسب من المستوى الجامعي وفوق الجامعي وهي نسبة عالية مما يؤكد أن الشركة موضوع الدراسة تهتم بتوظيف حملة الشهادات والمؤهلين علمياً مما ينعكس على أداء هذه الشركة.

### الجدول (٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي
٤٨,٣	٢٩	إدارة
٢٠,٠	١٢	محاسبة
٢١,٧	١٣	اقتصاد
١٠,٠	٦	أخرى
١٠٠,٠	٦٠	الإجمالي

يتضح من الجدول (٤) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من تخصص إدارة حيث بلغت نسبتهم (٤٨,٣%)، وبذلك يمكننا القول أن أكبر نسبة هي تخصص إدارة الأعمال.

### الجدول (٥)

### التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة %
مدير إداري	٩	١٥,٠
مدير مالي	٣	٥,٠
إداري	٨	١٣,٣
موظف موارد بشرية	٤٠	٦٦,٧
الإجمالي	٦٠	١٠٠,٠

يتضح من الجدول (٥) أن غالبية أفراد العينة من الموظفين حيث بلغت نسبتهم (٦٦,٧) وبذلك يمكننا القول بأن أغلب العينة من موظفي الموارد البشرية.

### الجدول (٦)

### التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

الخبرات	العدد	النسبة %
أقل من ٥ سنة	١٥	٢٥,٠
٥ سنة أو أقل من ١٠ سنوات	١٣	٢١,٧
١٠ سنة و أقل من ١٥ سنة	١٩	٣١,٦
١٥ سنة فأكثر	١٣	٢١,٧
المجموع	٦٠	١٠٠,٠

يتضح من الجدول (٦) أن غالبية أفراد العينة سنوات خبرتهم ١٠ سنة و أقل من ١٥ سنة حيث بلغت نسبتهم (٣١,٦%)، وبذلك يمكننا القول بأن الشركة تتمتع باستقرار كبير جداً من خلال العاملين الذين يمتازون بالخبرات.

### ثانياً: اختبار فروض الدراسة:

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفروض. وسيقوم الباحث بمناقشة وتفسير نتيجة كل فرض علي حدة بهدف الحكم علي صحتها أو عدمه استناداً إلي التحليل الإحصائي العام.

وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

### أولاً: تشكيل الفروض:

في أي فرضية يكون لدينا فرضين، وهما فرضان مانعان بالتبادل أما إن نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني أو العكس، ويعني الأول يعطي الرمز (Ho) ويطلق عليه فرض عدم وجود

علاقة ( ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلومة المجتمع. والفرض الثاني يعطي الرمز (H<sup>1</sup>) وهو الفرض البديل ويعني وجود علاقة ( ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلومة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلي محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض. وفروض الدراسة هي:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار القوي العاملة وتطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة.  
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل ومدى خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة.

٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات قياس تطور الأداء وتحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب.

ثانياً: تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام تحليل الانحدار: وفيما يلي مناقشة واختبار فرضيات البحث.

**الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار القوي العاملة وتطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة.

وتم التعبير عن هذه الفرضية بالمتغيرات التالية:

١. المتغير المستقل: وتمثله عبارات اختيار القوي العاملة.

٢. المتغير التابع: وتمثله عبارات تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة..

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل وتمثله عبارات (اختيار القوي العاملة) والمتغير التابع وتمثله عبارات (تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة)، وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول (٧)**

**نتائج تحليل الانحدار لفرضية الدراسة الأولى:**

نتيجة الفرض	المعنوية	اختبار {T}	معامل التحديد	معامل الارتباط	عبارات الفرضية
قبول	٠,٠٠٠	١٤,٩٢	٠,٤٢	٠,٦٦	توجد بالشركة خطط ولجان لإجراء الاختيار والتعيين وتحديد مدى ملائمة القوي العاملة للوصف الوظيفي والهيكل التنظيمي
قبول	٠,٠٠٠	١٨,٢٤	٠,٤٦	٠,٦٥	هنالك مساعي تطويرية لأداء الشركة مبنية علي تحديد كمية ونوعية الاحتياجات من القوي البشرية .

قبول	٠,٠٠٠	١٦,٨١	٠,٥٦	٠,٧٦	يوجد تفعيل للقوانين واللوائح عند إجراء عمليات الاختيار والتعين من خلال مبادئ الشفافية وإتاحة الفرص للجميع من حيث المؤهلات والأعمار والأجناس
قبول	٠,٠٠٠	١٦,٩٢	٠,٦٨	٠,٤٧	تتوفر فرص للترقية والتحفيز والاستغناء من خلال نظم قياس الأداء المتبعة .
قبول	٠,٠٠٠	١٣,٧٢	٠,٦٣	٠,٥٦	التنسيق بين الأقسام المختلفة يجعل عمليات الاختيار والتعين أكثر دقة وملائمة للحاجة الفعلية لكل إدارة وقسم

يتضح من الجدول (٧)

- تشير النتائج الواردة بالجدول (٧) لجميع العبارات من خلال قيم معامل الارتباط وجود ارتباط طردي بين عبارات (اختيار القوي العاملة)، و(تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة) حيث بلغ معامل الارتباط لعبارات الفرضية علي التوالي (٠,٦٦) للعبارة الأولى، (٠,٦٥) للعبارة الثانية، (٠,٧٦) للعبارة الثالثة، (٠,٤٦) للعبارة الرابعة، (٠,٥٦) للعبارة الخامسة.
- وجود تأثير لعبارات المتغير المستقل (اختيار القوي العاملة) علي المتغير التابع (تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة) حيث ذلك من خلال قيم معامل التحديد، وهذا يدل علي أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (اختيار القوي العاملة) علي المتغير التابع (تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة) علي التوالي (٠,٤٢) للعبارة الأولى، و(٠,٤٦) للعبارة الثاني، و(٠,٥٦) للعبارة الثالثة، و(٠,٦٨) للعبارة الرابعة، و(٠,٦٣) للعبارة الخامسة.
- كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع عبارات المتغير المستقل (اختيار القوي العاملة) والمتغير التابع (تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة) و وفقاً لاختبار (T) عند مستوي معنوية (٥%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للعبارة الأولى (١٤,٩٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وللعبارة الثانية (١٨,٢٤) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الثالثة (١٦,٨١) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الرابعة (١٦,٩٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الخامسة (١٣,٧٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وجميع قيم مستوي المعنوية أقل من مستوي المعنوية ٥% .  
وعليه فإن هذه النتيجة تشير إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع عبارات اختيار القوي العاملة و تطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة.  
ومما تقدم نستنتج إن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت علي: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار القوي العاملة وتطور أداء الشركة بشركة سكر كنانة). تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية .

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل ومدى خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة.

وتم التعبير عن هذه الفرضية بالمتغيرات التالية:

١. المتغير المستقل: وتمثله عبارات امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل.

٢. المتغير التابع: وتمثله عبارات مدى خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل وتمثله عبارات (امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل) والمتغير التابع وتمثله عبارات (مدى خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة).

وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (٨)

نتائج تحليل الانحدار لفرضية الدراسة الثانية:

عبارات الفرضية	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار {T}	مستوى المعنوية	نتيجة الفرض
تزيد فرص الحصول علي العنصر البشري المناسب من خلال تحديد الكم المطلوب والمفقود من الرصيد البشري .	٠,٤٧	٠,٢٦	١٤,٠٥٧	٠,٠٠٠	قبول
توليد المعرفة بقاعدة البيانات البشرية من خلال تخطيط القوي العاملة برسم خطط التوظيف والخفض المنهج .	٠,٥٤	٠,٦٢	١٤,٣٩٥	٠,٠٠٠	قبول
الاستقطاب المستمر يساعد علي نشاط دورة تجويد الأداء بالإحلال والإبدال التخصصي .	٠,٦٨	٠,٦٦	٢١,٥٣٣	٠,٠٠٠	قبول
تدارك أخطاء خفض القوي العاملة المؤثرة من خلال رصد أسباب الإقالة أو الاستقالة	٠,٢٣	٠,٤٦	١٥,١٠٤	٠,٠٠٠	قبول
مراجعة قوانين الخدمة والإحالة للتقاعد يؤثر في الرصيد البشري .	٠,٣٩	٠,٥٥	١٩,٩٥٢	٠,٠٠٠	قبول

يتضح من الجدول (٨)

١. تشير النتائج الواردة بالجدول (٨) لجميع العبارات من خلال قيم معامل الارتباط ووجود ارتباط طردي

بين عبارات (امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل)، و(مدى خفض فاقد القوي العاملة بشركة

سكر كنانة). حيث بلغ معامل الارتباط لعبارات الفرضية علي التوالي (٠,٤٧) للعبارة الأولى، (٠,٥٤) للعبارة الثانية، (٠,٦٨) للعبارة الثالثة، (٠,٢٣) للعبارة الرابعة، و(٠,٣٩) للعبارة الخامسة.

٢. وجود تأثير لعبارات المتغير المستقل (امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل) علي المتغير التابع (مدي خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة) حيث ذلك من خلال قيم معامل التحديد، وهذا يدل علي أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل) علي المتغير التابع (مدي خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة) علي التوالي (٠,٢٦) للعبارة الأولى، و(٠,٦٢) للعبارة الثانية، و(٠,٦٦) للعبارة الثالثة، و(٠,٤٦) للعبارة الرابعة، و(٠,٥٥) للعبارة الخامسة.

٣. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع عبارات المتغير المستقل (امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل) والمتغير التابع (مدي خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة) وفقاً لاختبار (T) عند مستوي معنوية (٥%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للعبارة الأولى (١٦,١٥٦) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وللعبارة الثانية (٢٣,٣٢٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الثالثة (٢٥,٦٣٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الرابعة (٢٠,٧٢٧) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الخامسة (٢١,٣٥٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وجميع قيم مستوي المعنوية أقل من مستوي المعنوية ٥%.

وعليه فإن هذه النتيجة تشير إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل ومدي خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة.

ومما تقدم نستنتج إن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت علي: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل ومدي خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية).

**الفرضية الثالثة: : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات قياس تطور الأداء وتحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب.**

**وتم التعبير عن هذه الفرضية بالمتغيرات التالية:**

١. المتغير المستقل: وتمثله عبارات عمليات قياس تطور الأداء.

٢. المتغير التابع: تحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل وتمثله عبارات (عمليات قياس تطور الأداء) والمتغير التابع وتمثله عبارات (تحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب). وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول (٩)**

**يوضح نتائج تحليل الانحدار لفرضية الدراسة الثالثة**

عبارات الفرضية	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار {T}	مستوى المعنوية	نتيجة الفرض
----------------	----------------	---------------	------------	----------------	-------------

قبول	٠,٠٠٠	٦,٥٣	٠,٤٣	٠,٤٥	يمكن قياس الأداء بناء علي الوصف الوظيفي.
قبول	٠,٠٠٠	٥,٤٢	٠,٣٤	٠,٣٣	المشاركة في عمليات قياس الأداء تساهم في تمكين و تنمية و رأس المال البشري.
قبول	٠,٠٠٠	٤,٣٢	٠,٥٨	٠,٧٧	تطبيق المعارف و التجارب السابقة تساهم في تحقيق أهداف الشركة و تنمية قدرات العاملين .
قبول	٠,٠٠٠	٤,٣٣	٠,٦٦	٠,٥٧	أن استخدام الأساليب الحديثة و اكتشاف الاحتياجات التدريبية الجديدة يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة.
قبول	٠,٠٠٥	٢,٩٤	٠,٧٣	٠,٦٣	لتجويد الأداء بالشركة يجب الاهتمام بالتغذية الراجعة بعد تعرض الموظف لعملية التدريب .

يتضح من الجدول (٩):

- تشير النتائج الواردة بالجدول (٩) لجميع العبارات من خلال قيم معامل الارتباط ووجود ارتباط طردي بين عبارات (عمليات قياس تطور الأداء)، و(تحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب) حيث بلغ معامل الارتباط لعبارات الفرضية علي التوالي (٠,٤٥) للعبارة الأولى، (٠,٣٣) للعبارة الثانية، (٠,٧٧) للعبارة الثالثة، (٠,٥٧) للعبارة الرابعة، و(٠,٦٣) للعبارة الخامسة.
- وجود تأثير لعبارات المتغير المستقل (عمليات قياس تطور الأداء) علي المتغير التابع (تحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب) حيث ذلك من خلال قيم معامل التحديد، وهذا يدل علي أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (عمليات قياس تطور الأداء) علي المتغير التابع (تحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب) علي التوالي (٠,٤٣) للعبارة الأولى، و(٠,٣٤) للعبارة الثانية، و(٠,٥٨) للعبارة الثالثة، و(٠,٦٦) للعبارة الرابعة، و(٠,٧٣) للعبارة الخامسة.
- كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع عبارات المتغير المستقل (عمليات قياس تطور الأداء) و(المتغير التابع (تحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب) وفقاً لاختبار (T) عند مستوي معنوية (٥%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للعبارة الأولى (١٥,٦٣٩) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وللعبارة الثانية (١٥,٣٩٦) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الثالثة (١٧,١٢٩) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الرابعة (١٦,١٧٦) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠)، وللعبارة الخامسة (١٣,٨٩٥) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وجميع قيم مستوي المعنوية أقل من مستوي المعنوية ٥%.

وعليه فإن هذه النتيجة تشير إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع عبارات عمليات قياس تطور الأداء وتحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب. ومما تقدم نستنتج إن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت علي: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات قياس تطور الأداء وتحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب)

#### الخاتمة

تحتوي هذه الخاتمة على: أولاً: النتائج ، ثانياً: التوصيات.

#### أولاً : النتائج:

النتائج: توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج الخاصة والعامّة وهي:

#### أولاً النتائج الخاصة:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار القوي العاملة وتطوير أداء شركة سكر كنانة.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين امتلاك وتكوين رصيد بشري تراكمي مؤهل ومدى خفض فاقد القوي العاملة بشركة سكر كنانة.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات قياس تطوير الأداء وتحقيق أهداف الشركة من خلال التدريب الصحيح للعنصر البشري المناسب .

#### ثانياً النتائج العامة:

١. الاستقطاب المستمر يساعد علي نشاط دورة تجويد الأداء بالإحلال والإبدال التخصصي .
٢. يمكن قياس الأداء بناء علي الوصف الوظيفي والمشاركة في عمليات قياس الأداء تساهم في تمكين و تنمية و رأس المال البشري.
٣. أن استخدام الأساليب الحديثة واكتشاف الاحتياجات التدريبية الجديدة يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة.

#### ثانياً : التوصيات :

#### أولاً التوصيات الخاصة:

١. الاهتمام بمبادئ الاستقطاب السليمة قبل إجراء عمليات الاختيار والتعيين واختيار المصادر المناسبة في عمليات الاستقطاب .
٢. يجب اختيار وتعيين الأشخاص المناسبين لشغل الوظائف وفقاً للمؤهلات المطلوبة في الوصف الوظيفي .
٣. ضرورة توفير احتياجات إدارة التدريب المادية والمالية والفنية والبشرية.
٤. تعزيز دور لجنة رقابة التقييم وزيادة صلاحيتها بحيث تمثل استمرارية نوعية لتطبيق .

## ثانياً التوصيات العامة:

١. تفعيل نظام الحوافز المادية والمعنوية المرتبط بنتائج التقييم.
٢. تفعيل للقوانين واللوائح عند إجراء عمليات الاختيار والتعيين من خلال مبادئ الشفافية وإتاحة الفرص للجميع من حيث المؤهلات والأعمار .
٣. لتجويد الأداء بالشركة يجب الاهتمام بالتغذية الراجعة بعد تعرض الموظف لعملية التدريب.

## توصيات مستقبلية:

١. أثر الإختيار والتعيين في تطوير الإبداع التنظيمي.
٢. أثر إختيار وتعيين القوى العاملة في إثراء العمل الوظيفي.
٣. دور الإختيار والتعيين في تحسين كفاءة وفاعلية أداء المنظمة.

## المصادر والمراجع :

١. منشورات شركة سكر كنانة، إدارة العلاقات العامة، ٢٠١٥م، ص ٥.
٢. محمد عبد العليم صابر وخالد عبد المجيد تغليب، إدارة الموارد البشرية (مدخل معاصر)، دار الفكر الجامعي ، طبعة ٢٠١٠م، ص ٧٨.
٣. المرجع نفسه، ص ٧٩ .
٤. محمد عبد العليم صابر وخالد عبد المجيد تغليب، المرجع السابق ، ص ٧٩ .
٥. الشريف طلال مسلط. العوامل المؤثرة في أداء العمل مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة م ١٩٩٢م، ص ٣٢.
٦. <sup>١</sup> الركابي زين العابدين، يوم العمال العالمي ومستقبل العالم من خلال أزمات البطالة صحيفة الشرق الأوسط ٦ مايو ٢٠٠٦م، ص ١١١.
٧. الركابي زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.
٨. حامد أحمد رمضان بدر، إدارة المنظمات اتجاه شرطي، ( القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٨.
٩. رعد الصرن، نظرية المنظمة، (دمشق: سلسلة محاضرات ألقىت في جامعة دمشق، ٢٠٠٨م)، ص ٧.
١٠. شوقي حسين عبد الله، أصول الإدارة، (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٩٣م)، ص ٤٩.
١١. المرجع السابق ، ص ٣٥.
١٢. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مصادرها تنميتها وتطويرها، (الجزائر: دار الجامعة الحديثة، ٢٠٠٢م) ص ١٦.
١٣. عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٣)، ص ٦.

١٤. سيد مصطفى أحمد، إدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية، (القاهرة: دار النهضة،  
٢٠٠٤م)، ص٣١٧.

١. Betty, roper riks, **contemporary supervision** ,mcgraw-hill, ١٩٩٥, pp٢٥٠.
- Cynthia, d.fisher, human resource management, usa, ١٩٩٦.
٢. Benard Langat & Jospat Kwasira "Influences Of Green Human Resource Management Practices On Environmental Sustainability At Kenyatta University, Kenya" ٢٠١٦, P:٩٨٧.
٣. Sajjad Hosain & Sadiqur Rahman "Green Human Resource Management: A Theoretical Overview" ٢٠١٦, p:٥٨.
٤. Sana Arzbhutto & Auranzeb "Effects of Green Human Resources Management on Firm Performance: An Empirical Study On Pakistani Firms" ٢٠١٦, p١٢٣.

أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم

دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤ م)

The effect of Policy in the Sudanese pound exchange rate on consumer prices and inflation rates, an applied study in Sudan during the period ١٩٨٠-٢٠١٤.

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الأبيض – عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

E-mail:salahmoha١٩٦٣@wnu.edu.sd

د. الشاذلي عيسى حمد عبدالله – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الأبيض-كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

E-mail:shazali٤١٥@wnu.edu.sd

د.ابتسام محمد عبد الباقي عبدالله – أستاذ الاقتصاد القياسي المساعد-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة بخت الرضا

**المستخلص :**

تناولت الدراسة أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني علي أسعار المستهلك ومعدلات التضخم دراسة تطبيقية في السودان خلال الفترة ١٩٨٠ م – ٢٠١٤ م . كماهدفت الدراسة لتحليل السكون واتجاه العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم. وايضاتوضيح أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم . تمثلت مشكلة الدراسة في التقلبات المستمرة لأسعار الصرف المؤثرة علي أسعار المستهلكين ومعدلات التضخم .وأنتهجت الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلي طبيعة المشكلة والمعلومات المتوافرة عنها ومناقشتها ضمن إطار الدراسة. بغرض تحليل السلاسل الزمنية ويتطلب ذلك اختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار التقلبات باستخدام نماذج (TARCH,EGARCH).توصلت الدراسة إلي أهم النتائج وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة(١٩٨٠ م - ٢٠١٤ م) . وايضا إلي وجود أثر لتقلبات أسعار الصرف علي تغيرات أسعار المستهلك ومعدلات التضخم.وكذلك الانخفاض المستمر في سعر صرف

الجنيه السوداني من قبل صندوق النقد الدولي ادي إلي ضعف قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية , وضعف القوة الشرائية ، مما زاد من أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره ترتبت عليه زيادة الضغوط علي أسعار المستهلكين.أوصت الدراسة بضرورة عدم تدخل البنك المركزي في سعر الصرف للتوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية. لذا جاءت أهم توصية للدراسة بالعمل علي رفع قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية في السوق الرسمي والقضاء علي السوق الموازي الذي اضر كثيرا بالاقتصاد القومي , ولا يتأتي ذلك الا بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد وجذب تحويلات المقيمين بالخارج من العملات الاجنبية.

## **ABSTRACT :**

The study dealt with the effect of Policies in the Sudanese pound exchange rate on consumer prices and inflation rates, an applied study in Sudan during the period ١٩٨٠-٢٠١٤. The study also aimed to analyze the silence and trend of the short and long-term relationship between the actual real exchange rate, consumer prices and inflation rates. The explanations for clarifying the effect of fluctuations in the actual real exchange rate, consumer prices and inflation rates. The problem of the study was represented in the continuous fluctuations of exchange rates affecting consumer prices and inflation rates. The study adopted a descriptive approach in view of the nature of the problem and the information available on it and discussed within the framework of the study. For the purpose of analyzing the time series, this requires testing the unit roots, the joint integration test, and the fluctuation test using the models (TARCH, EGARCH) The study reached the most important results of the existence of an integrative relationship between the study variables during the period (١٩٨٠-٢٠١٤). In addition, there was an impact of exchange rate fluctuations on changes in consumer prices and inflation rates, as well as the continuous decline in the Sudanese pound exchange rate by the International Monetary Fund, which led to the weakening of the Sudanese pound against foreign currencies, weakening the purchasing power, which increased the prices of imported goods, and this in turn was arranged. It has to increase the pressure on consumer prices. The study recommended that the central bank

should not interfere in the exchange rate in order to balance the supply and demand of foreign currencies. Therefore, the most important recommendations for the study came to work to raise the value of the Sudanese pound against foreign currencies in the official market and eliminate the parallel market, which greatly damaged the national economy. This only comes to an increase in production and to create a climate for foreign investments in the country and to attract foreign currency remittances from residents abroad.

## مقدمة : Introduction

نتيجة للتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات بين دول العالم المتقدم منها والنامي نشأ مفهوم سعر الصرف، بحيث لا توجد دولة في العالم مغلقة اقتصاديا بصورة تامة ( Closed Economy ) وعادة ما تخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصورة كبيرة، فمثلاً ينتج السودان المواد الخام الزراعية الأولية والسلع شبه المصنعة لوجود المقومات الصالحة للزراعة. وبالتالي فإن التكلفة النسبية للإنتاج تكون أقل مقارنة بالدول التي لا تتوفر لديها تلك المقومات. ومن هذا المنطلق نشأت الحاجة إلى التخصصية في المنتجات الكبيرة مستفيدة من المزايا النسبية (Comparative advatage). ومن ثم يتم التبادل التجاري الدولي من صادرات وواردات من سلع وخدمات بين الدول. هذا التبادل الدولي يوفر مستحقات عائدات صادرات للدولة المصدرة على الدول الأخرى. بينما يترك مدفوعات والتزامات واجبة السداد إلى الدولة المستوردة من العالم الخارجي، ويتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف. وبينما يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية. لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية الأخرى، بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الإقليمية والدولية. لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماما بالغا. وبالأخص الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية. لأن قوة واستقرار الاقتصاد القومي لأي بلد يرتبط ارتباطا وثيقاً بسعر صرف عملته المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى. وتأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. كذلك تنبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر. وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة. ومن أهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سعر

الصرف، درجة الانفتاح على العالم الخارجي (Degree of Openness) وهيكل الواردات والصادرات وحركة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدولة (Capital Inflow and Outflow) (عبدالفتاح وعبدالعظيم، ١٩٨٧م).

### مشكله الدراسة Statement of the study

نسبة لتداخل العلاقات الاقتصادية وارتباط الدول مع بعضها البعض وقوة التبادل التجاري في منظمة التجارة العالمية (WTO). والسودان يعاني من التذبذبات والتقلبات المريعة في مشكلة سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار والعملات الاجنبية الاخرى. والسودان لايعيش اقتصاديا في معزل عن دول العالم في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية و تجسدت مشكله الدراسة في التساؤلات الاساسية التالية :

١- ما اثر تغيرات أسعار الصرف علي أسعار المستهلكومعدلات التضخم في السودان؟

٢- هل توجد علاقة توازنه بين متغيرات الدراسة طويلة المدى؟

### أهميه الدراسة: Importance of the study

جاءت اهمية الدراسة لعدم الاستقرار الاقتصادي التي تتسم به الدول النامية وتداخل العلاقات الاقتصادية وتأثير تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني علي الاسعار والتضخم .

### أهداف الدراسة Objectives of the study

هدفت هذه الدراسة الي معرفة الي اسباب التغيرات الاقتصادية التي مر بها السودان خلال فترة الدراسة وهي :

١- دراسة وتحليل السكون واتجاه العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم.

٢- توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وأسعار المستهلك ومعدلات التضخم.

### فروض الدراسة: Hypotheses of the study

تفترض الدراسة وجود علاقة متداخلة مشتركة وتبادلية بين المتغيرات قيد الدراسة، لذا تعد هذه الدراسة محاولة لبيان اتجاهات هذه العلاقة وقياسها، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقة على المدى الطويل.

## منهجية الدراسة: Methodology of The Study:

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة الظاهرة موضع الدراسة والمعلومات المتوافرة عنها ومناقشتها ضمن إطار البحث. لغرض تحليل السلاسل الزمنية ويتطلب ذلك اختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار التقلبات باستخدام نماذج ARCH.

### حدود الدراسة : Study Dissertation Limitation :

الحدود المكانية : جمهورية السودان – قارة افريقيا.

الحدود الزمنية : الفترة من ( ١٩٨٠ م – ٢٠١٤ م ) .

الحدود الموضوعية : دراسة تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني واثره علي أسعار المستهلك ومعدلات التضخم.

### هيكل الدراسة : Structure of the study :

تحتوي الدراسة علي ثلاثة فصول اشتمل الفصل الاول الاطار المنهجي والدراسات السابقة والفصل الثاني تناول الاطار النظري والفصل الثالث الاطار التحليلي .

### الدراسات السابقة :

١-دراسة تماضر ٢٠١٣ ، هدفت الى قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج مستخدما برنامج E-views في التحليل ، تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي في الفترة من (١٩٧٠\_\_٢٠١٣) كما تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة سكون المتغيرات ، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات ، ووجدت ان المتغيرات متكاملة في الاجل الطويل وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة بلغت معامل التحديد المعدل (٠,٧٨) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تؤثر ب(٧٨%) على المتغير التابع توصلت الدراسة بوجود اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات بالاتجاه المعاكس ٥,٣٥ وحدة واوصت الدراسة بانه ينبغي تحقيق نمو القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل ، الحد من التضخم والفقر في نفس الوقت خفض الواردات الغير منتجة ، (دراسة تماضر جابر(٢٠١٣).

٢-دراسة كامل ومحمد (٢٠١٠) :هدفت الدراسة في تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق من خلال اختبار سببية جرانجر ونموذج (VAR) وتنطلق الدراسة من

فرضية مفادها وجود علاقة تبادلية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للعدة

١٩٧٤ \_\_ ٢٠١٠ .

وقد تناولت هذه الدراسة مطلبين خصص المطلب الاول توصيف المنهج القياسي المستخدم في تقدير العلاقة المسببية اما المطلب الثاني تحديد اتجاه العلاقة المسببية للمتغيرات قيد الدراسة باستخدام الاساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبار الوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر وانجل وتم التوصل الي وجود حول علاقة سببية بين التوسع المالي وحساب رأس المال (كامل كاظم ومحمد علاوي، (٢٠١٠) .

٣-موري سمية: آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(٢٠٠٩-٢٠١٠م)

،تهدف الدراسة إلي الوقوف علي العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. كما هدفت إلي إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن . وتداعيات الأزمة المالية العالمية . وأيضا تهدف إلي الوقوف علي مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي. استخدمت البحث المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف وللتطور التاريخي لأسعار النفط ، إضافة إلي استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار والتغيرات التي تعرفها أسعار النفط. توصلت الدراسة إلي إن سلسله سعر الصرف وأسعار البترول غير مستقرة في مستواها ولكنهما مستقران عند الفرق الأول وان الخطأ ساكن من الدرجة صفر أي انه توجد علاقة تكامل بين سعر الصرف وأسعار البترول، واهم ما توصلت له الدراسة تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني. كما اوصت الدراسة بالبحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني وذلك من خال تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.

٤- دراسة صالح أويابة وعبدالرزاق خليل ،(٢٠١٨) أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي

ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٨) . تهدف هذه الدراسة إلي تحليل أثر التضخم

وسعر الصرف علي ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) وأثر التغيرات في سعر

الصرف سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية

والتضخم علي ميزان المدفوعات في الجزائر ، والذي يتغير نوعه بتغير الأسباب التي تحدثه ، من تضخم

الطلب الذي يكون سبب زيادة في الكتلة النقدية ، وتضخم التكاليف والذي يكون في جانب

العرض، والتضخم الراجع إلي أسباب هيكلية والتضخم المستورد.

٥- دراسة (جبار محفوظ، ٢٠١٥) أثر تقلبات أسعار الصرف علي الأسواق المالية-دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٥م يلعب سعر الصرف دورا هاما في أي اقتصاد، حيث يستعمل في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ورفع تنافسية الاقتصاد، وغير من الأهداف، لا سيما في المناخ الدولي الراهن المتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ورفع الحواجز أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال . في هذا الإطار تعالج هذه الورقة مسألة تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها علي الأسواق المالية. وعلي عكس الاعتقاد السائد ، أظهرت الاختبارات أن العملات العربية المكونة للعينة قد تميزت بالاستقرار شبه التام لمعظمها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها مستقلة عن تطور الأسواق المالية العربية في أغلب الحالات ، وبالتالي لم يكن لها أي تأثير يذكر علي تلك الأسواق. لقد تزامن ذلك مع انهيار سعر البترول وتراجع اليورو أمام الدولار وكذا الاضطرابات السائد في المنطقة خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٥. وأخيرا ، وعلي سبيل المقارنة، بينت الدراسة أن هناك تأثيرا أقوى للعملات الرئيسية في العالم ، أي الدولار واليورو ، علي الأسواق المالية والعالمية.

#### الفصل الثاني : الإطار النظري :

##### سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى (عبد الفتاح وعبد العظيم، ١٩٨٧م).

##### سعر الصرف الاسمي الفعال Effective Exchange Rate

هو عبارة عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة معينة بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية محددة (بالنسبة لسنة أساسا مناسبة اقتصاديا)، وهذا المؤشر يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويستخدم للتعرف علي مقدار التحسن أو التغيرات التي مرت بها هذه العملة بالنسبة لسلة العملات التي تم الاستناد عليها في وضع المؤشر ، وبما يتطابق والهدف المنشود منة ، فعندما نهدف لقياس عائدات صادرات سلعة أو عدد من السلع لدولة معينة، فإننا نقوم باستخدام حصص الدول المنافسة من الصادرات العالمية لتكوين الأوزان في المؤشر، (سي بول هالوود –رونالد ماكدونالد، ٢٠٠٧م).

##### سعر الصرف الحقيقي الفعلي (الفعال)

هو متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وكل من شركائه التجاريين مُرجحا بحصص التجارة الخاصة بكل شريك. ويتم قياس التعادل الكلي لعملة ما مع غيرها . وهو ينبه إلي مدى وجود تقييم غير سليم لأسعار الصرف من خلال الحصول علي تقييم تقريبي من سلسلة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة علي مر الزمن ،حيث تشير التذبذبات غير الطبيعية إلي وجود مشكلة في تقييم سعر الصرف الاسمي( الأساسي)،(سي بول هالوود –رونالد ماكدونالد، ٢٠٠٧م).

### سعر الصرف الحقيقي (ReR) Real Exchange Rate

تم تعريف سعر الصرف الاسمي علي انه سعر صرف احدي العملات بدلالة عملة أخرى لهذا فان سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الاسمي الذي يتعادل طبقا للاختلاف بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية ويعرف سعر الصرف الحقيقي علي انه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وهذا يعني إن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهومًا حقيقيًا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، ولو افترضنا إن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو  $P$  وفي البلد الأجنبي هو  $P^*$  وفرضنا إن  $E$  سعر الصرف الاسمي فان سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:  $e = E \frac{P^*}{P}$ ، حيث  $e$  يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

$P$ : مستوى الأسعار العام، و  $P^*$  مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.  $E$  سعر الصرف الاسمي.

وبطريقة أخرى  $ReR = e \frac{P^T}{P^N}$  حيث  $P^T$  أسعار السلع القابلة للتجارة الخارجية.  $P^N$  أسعار السلع المحلية.  $e$  سعر الصرف الاسمي.

نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

$ReR = E \frac{P^*}{P}$  ومن المعادلة يتم اشتقاق لوغريتم سعر الصرف الحقيقي.

$$\ln ReR = \ln(E) + \ln(P^*) - \ln(P)$$

سعر الصرف التوازني:  $e^* = \frac{P_t}{P_n}$ ، حيث  $P_t$  أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية.  $P_n$  أسعار السلع غير داخلة في التجارة الخارجية(معروف، ٢٠٠٦م).

### سعر الصرف العاجل: Spot exchange rate

وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمن لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع(معروف، ٢٠٠٦م).

## سعر الصرف الآجل: *Forward exchange rate*

ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه، ويتراوح وقت التسليم بين ٢٠-٩٠ يوماً أو أكثر من ذلك ويحدد سعر الصرف الآجل وفقاً للصيغة الرياضية التالية (معروف، ٢٠٠٦، ص ٣٠٤).

$$sf_1 = Cc \frac{r_2 - r_1}{1 + r_1} + Cc$$

حيث :

Cc سعر الصرف العاجل ،  $sf_1$  سعر الصرف الآجل،  $r_1$  سعر الفائدة في البلد المحلي،  $r_2$  سعر الفائدة في البلد الأجنبي.

## سعر الصرف الحقيقي: *The real exchange rate*

إن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي *nominal exchange rate*، قد لا يعطي صورة كاملة عن مدي التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام. علي سبيل المثال، إذا حدث انخفاض *depreciation* في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسياً إلي الوضع في دولة أخرى، فانه القدرة التنافسية للدولة المعينة، قد تميل إلي الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي. ويُستخدم مفهوم سعر الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي  $Q$  بالصيغة التالية:

$$Q = S(P^*/P)$$

ومعني ذلك، أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية (وهناك مقاييس أخرى عديدة يمكن استخدامها ومن بينها مستويات الأجور النسبية). لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعينة أسرع من نظيرة في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من اجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي. وجدير بالذكر أن الهبوط في  $Q$  يعد ارتفاعاً *appreciation* في سعر الصرف الحقيقي يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في  $Q$  يؤدي إلي زيادة التنافسية الدولية لذلك البلد (سي بول هالود -رونالد ماك دونالد، ٢٠٠٧).

## أنواع سعر الصرف السائدة:

### سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate

عمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام ١٩٧١م، حيث التزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب احتياطي طرف الصندوق (صندوق الأمانات). ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، كما تم طرح حقوق السحب الخاصة (SDRs) بعد انهيار نظام بريتون وودز بعد العام ١٩٧١ (محمد دهب كباده). في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار، ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملته واستقرار سعر الصرف. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها. وتعتبر أسعار الصرف الثابتة والمربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية في المكسيك في عام ١٩٩٤م، وكذلك أزمة تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية في العام ١٩٩٧م، روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨م والأرجنتين وتركيا في عام ٢٠٠٠م. أما الدول التي لم تقم بربط أسعار الصرف بعملات أخرى مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل والمكسيك وتركيا في عام ١٩٩٨م فقد تمكنت من تجنب حدوث الأزمات. ويؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف أن احتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم قد تؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي (over-valued) وعليه فإن الاحتفاظ بسعر أعلى للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد الاختلال في التوازن الخارجي، ولمعالجة الاختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تلجأ لاستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات والواردات (محمد دهب كباده، سياسات سعر الصرف وأثرها على الأداء الاقتصادي).

### سعر الصرف المعدل :

قامت البنوك المركزية في عام ١٩٦٠م بتغيير أسعار صرف عملاتها، حيث تم انتهاج هذا النظام والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية أن تتدخل وتعديل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن (معروف، ٢٠٠٦م).

### سعر الصرف المرن المدار : Exchange Rate Managed Floating

ظهر هذا النظام في بداية عقد السبعينيات بعد انهيار نظام سعر الصرف المعدل، حيث تحولت معظم الدول إلى هذا النظام. والذي يحدد فيه سعر الصرف وفق عوامل العرض والطلب، بحيث إذا انخفض الطلب على الدولار الأمريكي ينخفض سعر الصرف تلقائياً بصورة مرنة لاتدخل فيها وبشكل مدار (معروف، ٢٠٠٦م).

### سعر الصرف الزاحف :

هذا النوع يسود في الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعه، وهناك محددات مختلفة لتحديد الزحف مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي (معروف، ٢٠٠٦م).

### أنظمة الصرف :

#### قاعدة الذهب: (١٨٧٠-١٩١٤) Gold Standard

وفي ظل قاعدة الذهب، تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب. وتكون كل البنوك المركزية مستعدة لبيع وشراء أي كمية من الذهب عند سعر محدد بعملتها المحلية. وحيث إن الذهب كان هو المعيار السائد الذي تم علي أساسه تحديد قيمة كل العملات وثبيتها، فإنه يحافظ علي معدلات التبادل بين العملات المختلفة ولا تحدث تقلبات إلا في حدود صغيرة جدا عن تلك القيم. ويتم تحديد نافذة التقلبات بتكاليف شحن الذهب. ولكي تكون قادرة علي تحويل عملاتها بالذهب، فإن البنوك المركزية يجب أن تحتفظ باحتياطي من الذهب، ومن ثم فإن الذهب كان هو الأصل الرسمي للاحتياطي. (محمد إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٧م).

#### بريتون وودز (١٩٤٤-١٩٧٣) Bretton Woods.

وفقا لاتفاقية تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية تم تبنيها من دول الحلفاء في بريتون وودز في نيوهامشير New Hampshire فإن الذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقياس قيمة العملات وتم إحلاله بالدولار الأمريكي الذي أصبح محور النظام الحديث. كل العملات تم ربطها بالدولار عند سعر ثابت . ونظرا لكون الدولار هو المحدد الرئيس الذي يتم به قياس وثبيت العملات الاخرى ، فإن ذلك يعني أن العملات ارتبطت معا.

وللحفاظ علي سعر صرف ثابت بين عملة ما والدولار، يتحتم علي أي بنك مركزي أن يحتفظ باحتياطي رسمي من الدولارات . وهذا الاحتياطي يتم استخدامه في حالة حدوث أي زيادة في الطلب علي الدولار، مما يضع ضغوطا علي الحد الأقصى لسعر الصرف . وهذا الدعم يقود إلي الاستنفاد من الاحتياطي الرسمي. ويتم تراكم الدولارات في الاحتياطي عند زيادة العرض. ولذا فإن الدولار الأمريكي كان بمثابة

المحدد العام للنظام ، وكذلك عملية الاحتياطي الرسمي. وحيث إن كل الدول كانت تتدخل في أسواق سعر الصرف المحلية بالدولار لكي تحافظ علي سعر صرف عملتها ثابتا في مواجهة الدولار، فإن الدولار هو أيضا عملة التدخل intervention currency. وأخيرا ولكي يتمكن البنك المركزي في أي دولة من بيع وشراء الدولارات في أسواق عملاتها، فيجب أن تكون هناك أسواق عملة خاصة لكل عملة . ومن ثم يحتفظ الأفراد والمؤسسات الخاصة عبر العالم بحسابات دولاريه في بنوكهم التجارية، ومن ثم يكون هناك كم كبير من الدولارات المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما ذكر سابقا فمن مسؤوليات البنوك المركزية غير الدولارية ، أن تحافظ علي أسعار صرف عملاتها ثابتة بالنسبة للدولار. ومن ثم تأخذ الولايات المتحدة موقفا سلبيا ، ويتم تثبيت سعر صرف الدولار نظرا لان كل الدول الأخرى مرتبطة بها. لذا لو أن الولايات المتحدة حققت عجزا (أو فائضا) في ميزان مدفوعاتها ، فإنه يجب علي البنك المركزي الأوروبي والياباني شراء (وبيع) الدولارات لكي تمنع عملاتها من زيادة (أو انخفاض) قيمتها بالنسبة للدولار. وتجدر الإشارة إلي أنه في الستينيات وبداية السبعينيات ، ترتب علي حدوث عجز في الميزان التجاري الأمريكي زيادة احتياطي البنك المركزي الياباني وبعض البنوك المركزية الأوروبية من احتياطياتها ، مما أدى إلي تفاقم عدم تقبلها لهذا النظام . وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة كانت غير راضية عن النظام نظرا لعدم مقدرتها علي تغيير سعر الصرف بالنسبة للدولار(محمد إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٧م).

### نظام سعر الصرف المتغير أو المَعْمُوم Flouting exchange rate

جاءت اتفاقية بريتون وودز لتوقف تحويل العملات إلي ذهب فيما عدا الدولار الأمريكي حيث خرجت انذاك الولايات المتحدة من قاعدة الذهب. وقد استمد الدولار الأمريكي هذا الدور كعملة رئيسة في العالم تحدد علي أساسها باقي العملات الدولية من قوة وحجم الاقتصاد الأمريكي في العالم. إلا أنه في الستينيات بدأت تظهر قوى اقتصادية كبرى في أوربا الغربية وخاصة ألمانيا الغربية إضافة إلي اليابان وأصبحت تنافس الولايات المتحدة في زعامة العالم اقتصادياً. وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من العجز في ميزان المدفوعات خاصة في تعامله مع هذه الدول. وتبع ذلك ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم كالمارك الألماني والين الياباني ، وبدأ المتعاملون مع أمريكا يطالبون بتحويل ما بحوزتهم من دولارات إلي ذهب حتى أصبحت موجودات في أمريكا من الذهب لا تغطي حجم الدولارات التي توجد خارج أمريكا. هذه الصعوبات أدت إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قراراً في عام ١٩٧٠م يقضي بوقف تحويل الدولارات إلي ذهب . وبهذا القرار تم القضاء علي اتفاقية بريتون وودز وانتهى عصر سعر الصرف الثابت . ففي عام ١٩٧٣م أعلنت معظم دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تعويم عملاتها. وهذا يعني أن سعر صرف العملات يتحدد علي أساس العرض والطلب علي العملة وهو نظام سائد إلي

وقتنا الحالي. ولعل ما نلاحظه يومياً من أخبار تذبذب قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم كالمارك الألماني والين الياباني والجنيه الإسترليني له دليل علي عدم وجود سعر ثابت للدولار. وإنما يتحدد السعر نتيجة للعرض والطلب عليه. وهذا بدوره يعتمد علي عوامل عديدة من أهمها : قوة الاقتصاد الداخلي ، وحجم تعاملاته الخارجية ، وموقف ميزان المدفوعات، وسعر الفائدة (فائز إبراهيم، ٢٠٠٠م) .

أسعار الصرف المعمومة.. الأفاق المستقبلية والخبرة الماضية:

## FLOATING Exchange RATES :PROSPECTS AND RETROSPECT

خلال السنوات الطويلة لما يسمى حقبة "بريتون وودز لسعر الصرف المثبت القابل للتعديل-Pegged But-Adjustable" أي خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٣، حاول كثير من كبار الاقتصاديين النقديين بالقول بضرورة السماح بتعويم أسعار الصرف. ولكن الشئ الذي أصبح جلياً هو، أنه حينما تم السماح بتعويم أسعار الصرف في عام ١٩٧٣، كانت جميع التنبؤات الخاصة بوجود فعالية أكبر لنظم تعويم أسعار الصرف خاطئة تماماً بكل بساطة، وقد كان الأمر كذلك، لأن نظرية تعويم سعر الصرف مازالت في حالة بدائية جداً ومن الصعوبة أن نبني عليها تنبؤات تتسم بالقوة. ومن المحزن أنه بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان لا توجد نظرية توحيد لسعر الصرف تقدم نتائج تطبيقية متسقة، (سي بول هالوود -رونالد ماك دونالد، ٢٠٠٧).

هناك ستة أسانيد قُدمت لصالح أسعار الصرف

المعمومة (Johnson ١٩٧٠, Fridman ١٩٥٣, sohmen ١٩٦١)

نذكر هذه النتائج بإيجاز ، ونتائج اختبارها عبر الزمن:

١/ كما سبق أن رأينا عند مناقشتنا لسعر الصرف الحقيقي، فإن التغيرات في سعر الصرف الاسمي ، يمكن أن تلغي الأثر الناجم عن الفروق في معدلات التضخم الوطنية علي القدرة التنافسية للدول المعنية. فإذا كانت (e) ثابتة (سعر الصرف الاسمي)، فإن الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية p بالنسبة لمستوي الأسعار الأجنبية يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ويقلل من القدرة التنافسية للدول محل الاعتبار (مع ملاحظة أننا نترك جانباً الفروق في معدلات نمو الإنتاجية). وهناك آثار اقتصادية خطيرة يمكن أن تصيب الدولة عندما تمر بفترة انكماش deflation من أجل استعادة سعر الصرف الحقيقي إلي مستواه، فقد يحدث انخفاض في كل من مستوى الناتج output والتوظيف employment ولكن في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن حدوث انخفاض في سعر الصرف (ارتفاع في e) سيلغي من حيث المبدأ، المعدل المرتفع للتضخم المحلي، وبالتالي يمكن تجنب الآثار الاقتصادية الحقيقية الضارة. لذلك، هناك ادعاء بأنه إذا تم السماح بتعويم أسعار الصرف، ومع التجرد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر علي التنافسية الدولية، فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يكون ثابتاً. وبعد مرور عقدين من الزمان علي تطبيق أسعار

الصرف المعمومة ، فان الدلائل التطبيقية تتناقض مع التوقعات الوردية التي أشارت إليها النظرية. فقد كانت أسعار الصرف الحقيقية أبعد ما تكون عن الثبات في المدى القصير . وفي المدى الطويل، وحتى السماح بوجود فروق دولية في معدلات نمو الإنتاجية، وطبقا لما أشار إليه De Grauwe في عام ١٩٨٩ فان أسعار الصرف الحقيقية للدول التجارية الرئيسية لم تظهر اتجاها نحو العودة إلي المستويات التي يمكن أن تحقق حسابات جارية قابلة للاستمرار.

٢/ إن أسعار الصرف المثبتة والقابلة للتعديل، كانت تشهد تغيرات في شكل قفزات كبيرة فقط لمرة واحدة، وعادة ما يكون ذلك في حالة الأزمة Crisis (علي سبيل المثال تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عام ١٩٦٧). وعلي النقيض ، نجد أن مؤيدي أسعار الصرف المعمومة ، يدعون أنه إذا لم يتدخل البنك المركزي، فان أسعار الصرف المرنة سوف تتغير ببطء، وبسلاسة، وبشكل يمكن التنبؤ به. ومرة أخرى وجدنا مثل هذه التوقعات التي تبعث الأمل تتهوي وتتأرجح. وكذلك بين عامي ١٩٧٣ و عام ١٩٩٩ عندما تم السماح بتعويم سعر الصرف بين الين الياباني والدولار الأمريكي فقد حدثت تغييرات كبيرة في أسعار الصرف مرة كل عام في المتوسط تقريبا. علي سبيل المثال في عام ١٩٩٨ كانت هناك تقلبات كبيرة في سعر صرف الين/الدولار، في فترة الشهور الثلاثة التي سبقت أكتوبر من ذلك العام، حيث ارتفعت قيمة الين بنسبة ١٩% مقابل الدولار الأمريكي، وكان ذلك عقب حدوث انخفاض بنسبة ١٣,٢% في الشهور الستة التي سبقت يوليو في نفس العام.

٣/ كان من المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعمومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات القادمة من الخارج، علي سبيل المثال، حدوث انخفاض في الدخل الأجنبي والطلب علي الواردات . وفي هذه الحالة نجد إن سعر الصرف يشهد انخفاض في قيمته، ويؤدي ذلك إلي استقرار حجم الصادرات. ومن ناحية أخرى ، نجد أن الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product لدي الدول الصناعية الرئيسية، قد اتجهت إلي الزيادة بدلاً عن الانخفاض، وذلك في الفترة منذ ١٩٧٣م عند السماح بتعويم أسعار الصرف. وهناك عدة تفسيرات ممكنة لهذه الظاهرة، من بينها صدمة أسعار النفط في ١٩٧٣-١٩٧٤، ١٩٨٥-١٩٨٦، والتي طالت معظم الدول الصناعية تقريبا بشكل متشابه. ولكن يوجد أيضا تفسير نقدي لسعر الصرف ، حيث أصبحت حركات أسعار الفائدة غير مستقرة، حيث إن الدول ليس في وضع سواء indifferent فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية.

٤/ توقع أنصار أسعار الصرف المعمومة إن يؤدي هذا النظام إلي تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة. إن تعويم سعر الصرف يؤدي إلي التخفيف عن كاهل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يترك له سلطة كاملة للتحكم في الأصول والخصوم، ومن ثم المعروض النقدي المحلي (ويؤدي ذلك إلي ترك التغيرات الخارجية exogenous في خصوم البنك المركزي للبنوك التجارية مثل التغيرات في التعويم وفي مكونات مضاعف النقود money multiplier. ومن ناحية أخرى ، كما اشرنا

عاليه، فقد تحولت السياسات النقدية الوطنية لتصبح غير مستقلة بالكامل. فالتغيرات التي تحدث في المعروض النقدي الأجنبي، يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً ، والتي حركات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. وحيث أن سعر الصرف الحقيقي علي هذه الدرجة من الأهمية (وربما يكون أكثر الأسعار أهمية في اقتصاد مفتوح بدرجة معتدلة) ، فإن الحكومات والبنوك المركزية لم تكن على استعداد للسماح لسوق متحرر من القيود بأن يحدد هذا السعر المهم . لذلك، وحتى يمكن منع التقلبات الكبيرة والضارة في سعر الصرف الحقيقي، فقد كان لزاماً علي السياسة النقدية للدولة، أن تتعايش مع الضغوط المحددة بشكل خارجي علي سعر الصرف الحقيقي. علي سبيل المثال نجد إن التوسع النقدي الأجنبي قد يحتاج إلي أن يلازمه توسع نقدي محلي من أجل إيقاف الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

٥/ تؤدي أسعار الصرف المعمومة إلي تحقيق التوازن دائماً في ميزان المدفوعات دون تدخل من جانب البنك المركزي، الأمر الذي يساعد علي إزالة الضغوط المطالبة بفرض التعريفات الجمركية ، وتطبيق نظام حصص الاستيراد، وغير ذلك من أشكال القيود علي التجارة الخارجية الدولية. وفي حقيقة الأمر ، كانت اختلالات الحساب الجاري في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أكبر منها في أي فترة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، ومع التزايد الكبير في تطبيق نظام القيود الاختيارية علي الصادرات voluntary export restraints ، واشتعال حروب حصص الاستيراد التي اصطلح علي تسميتها "حروب الموز banana wars" ، لم يحدث أي تقدم ملحوظ في السياسة التجارية عن طريق تحرك أسعار الصرف المعمومة.

٦/ كان هناك اعتقاد ، أيضاً ، بأنه خلال الفترة التي سبقت السماح بتعويم أسعار الصرف يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ باحتياطات الصرف الأجنبي عند إتباع نظام التعويم، وبالتالي يمكن تحقيق قدر كبير من الادخار الاجتماعي Social savings. فهذه الاحتياطات يمكن استثمارها في شكل أصول رأسمالية حقيقية (كما يمكن إنفاقها علي تحسين مستوى الاستهلاك). إلا إن مثل هذه التوقعات لم تتحقق علي النحو المنشود، وقد اتجهت احتياطات الصرف الأجنبي إلي الزيادة إلي مستويات أكبر مما كانت عليه خلال فترة أسعار الصرف الثابتة (سي بول هالوود – رونالد ماكدونالد، ٢٠٠٧).

**تغيرات ظروف السوق وأسعار الصرف**

## **Changing Market Condition and Exchange Rates**

عندما تتقلب أسعار الصرف بحرية فإن القيمة السوقية لعملة دولة ما سوف ترتفع أو تنخفض استجابة للتغير في ظروف السوق ولكن ما هي العوامل الرئيسية التي تسبب التغير في أسعار الصرف؟ (عبد الفتاح وعبد العظيم، ١٩٨٧ م).

## **تقلب سعر الصرف Exchange Rate Volatility**

كما سبق أن أوضحنا، فإن أحدي السمات الرئيسية للتجربة المعاصرة مع تعويم أسعار الصرف، كانت تتمثل في تقلب أسعار الصرف، وعلي وجه الخصوص، تقلباتها بالنسبة لبعض معايير السوق، ويرى بعض المعلقين أنها قد شهدت تقلبات مفرطة excessively volatile. يمكن النظر إلي التقلبات الراهنة في أسعار الصرف من أربعة زوايا مختلفة هي:

أولاً: كانت أسعار الصرف متقلبة علي أساس تاريخي on a historical basis. علي سبيل المثال، فقد زادت تقلبات أسعار صرف عملات الدول الصناعية السبع Group of ٧ مقابل الدولار الأمريكي، وعلي أساس المتوسط الشهري كانت التقلبات قد زادت من ٢٠،٠% في فترة من ١٩٦١-١٩٧٠م (جزء من تطبيق نظام بريتون وودز) إلي ١،١٨% في فترة من ١٩٧٤-١٩٨٣م.

ثانياً: كانت أسعار الصرف متقلبة بالنسبة لما يطلق علي المحددات الرئيسية fundamental determinants مثل المعروض النقدي، مستويات الدخل مستويات الأسعار وتوازن الحساب الجاري. وقد تم إيضاح هذا الأمر في الجدول رقم (١). أن السمة التي أظهرها هذا الجدول هي إن أسعار الصرف أكثر تقلباً عن المحددات الرئيسية، مثل أسعار السلع والمعروض النقدي (وكان هذا الأمر حقيقياً بغض النظر عن المؤشر الذي تم اختياره للتعبير عن أسعار السلع أو مقياساً لمعروض النقدي)، ولكنها أظهرت مقدار تقلب مماثل لما شهدتها أسعار الأصول المالية الأخرى مثل الدين الحكومي (government debt) وقد تم التعبير عنه بمعاملات التغاير لمعدلات الفائدة علي أذون الخزانة كنوع من التقريب، باعتبارها تعبر عن مقلوب (سعر هذه الأذون).

أخيراً: كانت أسعار الصرف متقلبة بالنسبة للتغير الذي تم التنبؤ به من خلال الزيادة المدفوعة علي سعر الصرف الآجل. ويمكن أن نشير إلي أن العلاوة المعطاة علي السعر الأخر غالباً ما تشير إلي وجود اتفاق عام Consensus في الأسواق بالنسبة لسعر الصرف المتوقع الذي سوف يسود في الفترة المستقبلية. ولكن عند تمثيل العلاوة الآجلة بيانياً يتضح أنها ثابتة تقريباً (وتدور حول الصفر)، بينما التغير الحقيقي في سعر الصرف يكون علي درجة مرتفعة من التقلب، وهو ما يشير إلي أن قدرأ كبيراً من حجم التغير في سعر الصرف غير قابل للتنبؤ به (ويبدو هذا الأمر صحيحاً بغض النظر عن العملة المختارة) (جون هيدسون، ١٩٨٧م).

### التطور التاريخي لسعر الصرف في السودان

شهد السودان خلال الفترة (١٩٥٦-٢٠٠٤) سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار

العملات.بالإضافة إلى نوعين من الأسواق ألا وهما السوق الرسمي والسوق الموازي الذان ظهرا في السودان في عام ١٩٧٩م والذين لم يكن لهما وجود من قبل خاصة في الفترة ١٩٥٦-١٩٧٩م .

### ١/ سعر الصرف للفترة ( ١٩٥٦ – ١٩٧٨م):

شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية وإذا لم يكن البيع عن طريق بنك السودان فإنه يكون على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد لها. وأستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى عام ١٩٧٨م.

### ٢/ سعر الصرف خلال الفترة ( ١٩٧٩ – ١٩٨٤م):

شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف، ففي عام ١٩٧٩م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام ١٩٧٩م وتتمثل سماتها الأساسية في الآتي :

أ/ حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود.

ب/ السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود.

ج/ التعامل من خلال سوقين : سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

د/ بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي . كذلك شهد عام ١٩٧٩م استخدام سعر الصرف المعدل والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود ١,٣٠ جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ عام ١٩٨٢م وتم إلغاء السعر الموازي وأستعويض عنه بالسعر الحر في العام ١٩٨٣م وقد أستمر السعر ب ١,٣٠ جنيه للدولار الواحد حتى العام ١٩٨٤م.

### ٣/ سعر الصرف خلال الفترة ( ١٩٨٥ – ١٩٨٩م):

تم في عام ١٩٨٥م تخفيض السعر الرسمي بنسبة ٤٨% ليصبح ٢,٥٠ جنيه للدولار الواحد واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى ١٩٨٦م حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ ٤,٩٠ جنيه للدولار بنهاية عام ١٩٨٦م وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة ٤٥% بنهاية عام ١٩٨٧م في العام ١٩٨٨م تم تخفيض السعر الحر بنسبة ٦٢% .

#### ٤/ سعر الصرف خلال الفترة ( ١٩٩٠ - ١٩٩٦ ) :

استمرت سياسة التخفيض خلال العامين ( ١٩٩٠ - ١٩٩٦ ) إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير ١٩٩٢م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة، والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمه واقعيه للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية حيث شهدت تلك الفترة إتباع نظام سعر الصرف العائم (Floating Exchange Rate). وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وألغى نظام السوق الرسمي والأسواق المصرفية الحرة وأستعيض عنهما بأسواق حرة موحده للتعامل بالنقد الأجنبي.

إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية.

وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال . وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام ١٩٩٥م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان وفي عام ١٩٩٦م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناء على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي.

#### ٥/ سعر الصرف خلال الفترة ( ١٩٩٧ - ٢٠٠١ ) :

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقه سعر الصرف الزاحف ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى أنه وسيله لتعديل سعر الصرف، يتضمن تثبيت قيمة اسميه وتكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينه (جزء من المائة). وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصوره نظاميه وتبعاً لصيغه معينه تحددها السلطات المختصة.

أما الفترة خلال العامين ١٩٩٧ - ١٩٩٨م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف

بناءً على قوى العرض والطلب. على أن يقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك، أما في عام ١٩٩٩م فقد استحدث بنك السودان المركزي آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد. ومن أهم وأبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي. تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي.

## ٦/ سعر الصرف خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤) :

استخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي لعام ٢٠٠٢ المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأسيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من ١% إلى ١,٥% ثم إلى ٢% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام ٢٠٠٣م فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي. هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر. وعلى الرغم من أن الخمسة أعوام الأخيرة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف. إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراء في كل معاملاته.

(٢) أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف إذ أن هناك حدود مرسومه لتحرك أسعار الشراء والبيع.

(٣) السعر التأسيري: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان

المركزي وفي نطاق قدره ١% حول السعر التأشيرى لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.

(٤) أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

(٥) أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي للأجانب في حالة الطلب و عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية. ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك عدة آثار سالبه تنطوي تحت التعامل في الأسواق الموازية منها تتغير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصاديه منطقيه، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

جدول (٢-٢) أسعار صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

السوق الموازي	التأشيرى	البنوك التجارية	بنك السودان	الأعوام
٢٥٨,٥	٢٥٦,٨	٢٥٧,٣	٢٥٦,٨	٢٠٠٠
٢٦٥,٠	٢٦٢,٦	٢٦٠,٨	٢٦٢,٦	٢٠٠١
٢٦٨,٠	٢٦٢,٢	٢٦٦,٢	٢٦٢,٢	٢٠٠٢
٢٦٤,٠	٢٦٣,٠	٢٦١,٩	٢٦٣,٠	٢٠٠٣
٢٦٢,٥	٢٥٦,٧	٢٦٠,٧	٢٥١,٧	٢٠٠٤

المصدر بنك السودان المركزي وإحصائيات من المصارف التجارية

يتضح من الجدول أعلاه أن هذه الفترة قد شهدت استقراراً كبيراً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي ، حيث أن هناك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكورة أي يكاد يكون هناك توحيد في سعر الصرف ويعزى ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى مجموعه من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية.

ويلاحظ انخفاض سعر بنك السودان المركزي لتبنيه في سبتمبر ٢٠٠٤م سياسة رفع قيمة الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي نسبة لتحسن موقف الاحتياطي بالنقد الأجنبي وقد وصل سعر صرف الدينار السوداني ٢٣٨,٣١ مقابل الدولار بنهاية أكتوبر ٢٠٠٥م .

## سياسات النقد الأجنبي ٢٠٠٤

تمشياً مع سياسة التحرير في سوق النقد الأجنبي وتفعيله وتوحيده وفي إطار سعي بنك السودان للوصول إلى سعر صرف مرن وحقيقي للدينار السوداني تم إجراء بعض التعديلات في سياسة النقد الأجنبي علي النحو التالي:-

١/ تم التنازل للبنوك التجارية عن بعض المتحصلات غير المنظورة التي كان يتم شراؤها لصالح بنك السودان، وذلك لزيادة موارد غرف البنوك من النقد الأجنبي، مثال لذلك تحويل مستحقات المقاولين المحليين المدفوعة من الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول والتي كان يتم تحصيلها بواسطة بنك السودان للبنوك التجارية والسماح لهم باستخدامها في الاستيراد السلعي مرتبات الأجانب، نثریات السفر، البيع للبنوك والصرافات، وأي استخدامات أخرى يوافق عليها بنك السودان.

٢/ تم السماح للبنوك والشركات الصرافة بالبيع لشركات الملاحه لتغطية التزاماتها الخارجية بالنقد الأجنبي لدفع إيجار السفن بعد إبراز عقد الإيجار وذلك توسيعاً لاستخدامات موارد غرف التعامل بالنقد الأجنبي بغرض الوصول إلى سعر صرف أكثر مرونة وللمحد من التقلبات العابرة في سعر الصرف.

٣/ تم توجيه المصارف بالاستجابة لاحتياجات عملائها من النقد الأجنبي لكافة مواردها أو بالشراء من بنك السودان، وسيقوم بنك السودان بتوفير تلك الموارد شريطة أن يتم البيع للعملاء والجمهور بنفس السعر الذي تم به الشراء من بنك السودان.

٤/ تم تعديل النطاق الذي يتحرك حوله السعر التأشير ليصبح ٢,٥% بدلاً عن ٢%.

٥/ تقرر أن يكون السعر التأشير منفصلاً عن سعر بنك السودان علي أن يقوم البنك بتحديد سعره باعتباره أحد المتعاملين في سوق النقد الأجنبي.

٦/ وضع العديد من السياسات الناجحة لبناء قدر مناسب من الاحتياطات القومية بينك السودان حتى بلغت ما يعادل الحد الذي يغطي واردات ٤,٧% شهرياً.

٧/ لتنظيم العائد رقم ٢/ ٢٠٠٤ بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٤ بإنشاء وحدة لإدارة واستثمار الاحتياطات الرسمية، ومارست أعمالها منذ نوفمبر ٢٠٠٤م.

## سياسات النقد الأجنبي ٢٠٠٦:

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٦، إلي المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي لاستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره.

فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٦:

١/ إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية, وقد سُمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

٢/ توجيه المصارف باستخدام حصيلة الصادر في كافة الأغراض عدا التحويلات (النظيفة) والبيع بالإضافة للحسابات الحرة. أما في مجال الاستيراد، فقد تم إلغاء حساب الاستيراد وأن يتم التعامل في عملية الاستيراد مع الهامش مباشرة.

٣/ توحيد معاملة بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات, كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان.

٤/ إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار, وقد تم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة آلاف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى, وبتغيير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء. كما تم السماح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز أي مستندات.

٥/ السماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام, وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائض مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة للبلاد.

وفي مجال سعر الصرف, سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام ٢٠٠٦ من ٢٣٠,٦٧ دينار للدولار الواحد في ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢,٤٨ دينار للدولار الواحد في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦.

## سياسات النقد الأجنبي ٢٠٠٧:

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٧ إلى المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر صرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطيوات واستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره.

فيما يلي استعراضاً لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٧ :

تم إجراء عدد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة وذلك علي النحو التالي:

- ١/ السماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي بتحويلات من الخارج فقط وحظر تغذيتها بالمبالغ النقدية والمبالغ المشتراه من المصارف والصرافات والمبالغ المحولة أو المدفوعة من الحسابات الخاصة.
  - ٢/ حظر الصرافات من البيع لأغراض الاستيراد.
  - ٣/ السماح للمصارف بالبيع نقداً للجمهور في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.
  - ٤/ إلغاء نسب الهوامش المحصلة علي الاعتمادات الخاصة بالاستيراد وترك للمصارف تحديد الهامش المناسب حسب الجدارة الائتمانية للعميل.
  - ٥/ التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلي العملات الحرة الأخرى.
  - ٦/ تقديم النصح للمصارف وعمالئها للعمل علي التحول من التعامل بالدولار الأمريكي إلي العملات الأجنبية الأخرى وذلك بغرض تقادي مخاطر التعامل بالدولار الأمريكي.
  - ٧/ إلغاء شرط الحصول علي موافقة البنك المركزي المسبقة عند شراء المصارف التجارية العملات الأجنبية مقابل الدولار من مراسليها بالخارج والإبقاء علي شرط أن يكون مصارف من الدرجة الأولي. أما في مجال سعر الصرف, فقد ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ ٢,٠١٣٣ جنيه للدولار بنهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلي مبلغ ٢,٠٥٢٦ جنيه للدولار بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ م.
- سياسات النقد الأجنبي للعام ٢٠٠٨ م : ركزت بشكل أساسي علي تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف التالية:
- ١/ سعر صرف مرن ومستقر.
  - ٢/ بناء الاحتياطات.
  - ٣/ إدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي.
  - ٤/ تفعيل سوق ما بين المصارف.
- وفي سبيل تحقيق ذلك تم إجراء العديد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة. وقد شملت هذه التعديلات الآتي:

- إزالة بعض القيود علي تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملية المحلية حيث سمح للمصارف بتغذيتها.
- السماح للمصارف باستخدام حصيلة الصادر المشتراه من المصدرين لكافة الأغراض المسموح بها لاستخدام الموارد الأخرى بدلاً عن استخدامها في أغراض محددة. كما تم السماح للمصارف بشراء حصيلة الصادر التي يتم استردادها بعد التاريخ المحدد لها (١٨٠) يوماً لصالحها بدلاً من شرائها لصالح البنك المركزي.
- تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة.
- السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية.
- توجيه المصارف وشركات الصرافة بتحديد الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع للعملة الأجنبية ب- ٠,٤٠٪ من سعر الشراء.
- توجيه المصارف وشركات الصرافة بإخطار البنك المركزي بالتعديلات التي تطرأ علي أسعار الصرف لديها خلال اليوم.
- وقد انعكست هذه التعديلات علي استقرار وأداء سعر الصرف حيث سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ٢,٠٩١ جنيه خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة ب ٢,٠١٥٧ جنيه في عام ٢٠٠٧ وسجل متوسط سعر اليورو ٣,٠٩٦٩ جنيه خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة ب ٣,٠١٤٠ جنيه خلال عام ٢٠٠٧.

#### سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٠م :

ركزت بشكل أساسي علي تنظيم واستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف الآتية:

١/ سعر صرف مستقر ومرن ٢/ بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي ٣/ إدارة الاحتياطيات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي ٤/ تفعيل سوق ما بين المصارف.

ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء العديد من التدابير والتعديلات في الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي شملت الآتي:

- إزالة القيود عن إجراءات فتح الحسابات الجارية الحرة، حيث سمح بفتح حسابات جارية حرة بالنقد الأجنبي بشرط أن يكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري الحر بمبلغ ٥,٠٠٠ يورو (فقط خمسة ألف يورو) أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الحرة الأخرى، وان يكون لصاحب الحساب تدفقات نقدية مستمرة بالنقد الأجنبي.
- إلغاء كافة استخدامات الحسابات الجارية الحرة بالنقد الأجنبي والاستعاضة عنها باستخدامات محددة بدلاً من استخدامها في كافة الأغراض.

- عدم السماح بإعادة تحويل المبالغ الواردة من الخارج لحسابات الادخار والاستثمار الخاصة بالأفراد والأجانب بعد مرور عام علي الأقل من تاريخ الإيداع.
- إلغاء كافة ضوابط تغذية واستخدامات الحسابات الخاصة والاستعاضة عنها بضوابط جديدة.
- إلزام الصارف بشراء المبالغ المباعة من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي لصالح البنك المركزي بسعر الصرف التجاري المنفذ للعملية.
- إلزام المصارف بالحصول علي موافقة بنك السودان المركزي المسبقة بخصوص تحويل حسابات الجهات الأجنبية المستثمرة من حسابات خاصة إلي حسابات جارية حرة.
- إصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة المبالغ المضافة لحساب المقاولين المحليين.
- إصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة الصادرات غير البترولية وفقاً للاتي:
- حصائل الصادر الناتجة عن تمويل العملية بواسطة المصرف يتم بيعها فقط للمصرف الممول.
- حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل أخرى تباع للمصرف المنفذ للعملية أو للمصارف الأخرى أو لاستخدامها بواسطة المصدر نفسه للاستيراد.
- السحب لأغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة.
- غير مسموح ببيع حصيلة الصادر لمستوردين آخرين.
- السماح للمصارف باستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية(القمح، الأدوية، الأجهزة والمعدات الطبية، مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، والآلات والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار. أما بالنسبة للسلع الأخرى فيتم استيرادها عن طريق خطابات الاعتمادات المستندية إطلاع (Sight/Lcs) والدفع ضد المستندات (Cash Against Document).
- حظر إصدار خطابات الضمان بغرض الاستيراد باستثناء حسابات الضمان البحري للبضائع المستوردة للسودان.
- حظر بيع النقد الأجنبي أو إجراء أي تحويلات للخارج لصالح المقيمين (شركات, أفراد, ....الخ) بغرض استثمارات خارجية.
- أن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية عدا المعاملات الخاصة بالإيجارات وإقساط التامين للجهات الأجنبية واستحقاقات شركات الطيران والمقاولين المحليين المدفوعة من الجهات الأجنبية.
- أن يكون البيع لغرض السفر لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية وجمهورية مصر العربية في حدود مبلغ لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار أمريكي (فقط ألف دولار أمريكي) أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

- تطبيق نسبة حافز الصادر علي الموارد واستخدامات النقد الأجنبي بغرض جذب مزيد من الموارد للسوق المنتظم وتضييق الفجوة بين أسعار السوق المنظم والسوق الموازي (غير المنظم).

### سياسات النقد الأجنبي ٢٠١١:

هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي الاستمرار في المحافظة علي استقرار سعر الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب علي النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة وهي كالتالي:

- في مجال ترشيد الاستيراد تم الأتي:

١/ تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة ١٠٠% لكل طرق الدفع باستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الأجل الذي تكون فترته عاماً أو أكثر.

٢/ الاستيراد فقط عن طريق خطابات الاعتماد (إطلاع والدفع ضد المستندات)، باستثناء السلع الضرورية والإستراتيجية والاستيراد بغرض الاستثمار.

٣/ وضع ضوابط للاستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الاستيراد للسوق المحلي بالعملة الأجنبية.

٤/ زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل استيراد عربات ومشاريع الليموزين من ٤٠% إلي ٤٥%.

٥/ إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها عممت علي كافة المصارف بتاريخ ١١/٢٠١١/٩١ بناء علي قرار وزير التجارة الخارجية رقم (٢) بتاريخ ١١.٥/٢٠١١/١/

٦/ إعطاء أولوية في تخصيص وتوفير موارد النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية للسلع الضرورية والأساسية، والتي تشمل المواد الغذائية والأدوية والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وما عداها يتم استيرادها من الموارد الذاتية للعملاء.

٧/ إعادة تصميم استمارة الاستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك وطباعتها بشكل جديد بعلامات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الأطراف.

- في مجال الموارد غير المنظورة تم الأتي:

١/ تقييد المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي من شركات الصرافة علي عملائها بإغراض محددة تقتصر علي السفر، العلاج، الدراسة، مصروفات الأسر، وتحويل مرتبات الأجانب، وذلك بهدف تقنين الطلب علي النقد الأجنبي ومنع تسربه للسوق الموازي.

٢/ تقييد المبالغ المباعة بالنقد الأجنبي لأغراض السفر بشركات الصرافة ليتم تسليمها بالمطار لمزيد من الضبط.

٣/ منع الاستثمارات الخارجية التي يقوم بها المقيمون (شركات، أفراد، الخ) لحماية الاقتصاد الوطني نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد.

٤/ منع طرح أسهم الشركات المسجلة في السودان للتداول خارجياً (cross listing) وكذلك منع طرح أسهم الشركات الأجنبية للتداول بالداخل.

٥/ إصدار قرار بأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية باستثناء التسويات الخاصة بالإيجارات والتأمين، ومستحقات شركات الطيران ومستحقات المقاولين المحليين والأجانب التي تدفع من الجهات الأجنبية بالعملة الحرة بغرض تخفيف الضغط علي سوق النقد الأجنبي.

٦/ منع إصدار خطابات الضمان بالعملة الأجنبية لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح الحكومة وشركات البترول.

#### سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٢ م :

أستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو ٢٠١٢ م ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافر من ٤,٧٧% إلي ١٥% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من ٢,٦٧٠ جنيه للدولار إلي ٤,٣٩٨ بنسبة ٦٥%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من ٢,٨٨١ جنيه للدولار إلي حدود ٥,٦٠٠ جنيه للدولار في المتوسط بنسبة ٩٤%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم.

المصدر: تقارير (بنك السودان المركزي ٢٠١٢) .

#### سياسة النقد الأجنبي :

هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي بناء احتياطات من النقد الأجنبي وترشيد استخداماته مع الاستمرار في حرية التعامل به وتحرير المعاملات وإزالة كافة القيود علي حسابات النقد الأجنبي, وذلك للوصول تدريجيا لسعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة, وذلك من خلال انتهاج وتنفيذ حزمة من الإجراءات لمعالجه المشاكل التي واجهت البلاد بعد انفصال جنوب السودان وما صاحب ذلك من تحديات تمثلت في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من موارد النفط, ودعم السلع الأساسية, والتوقعات السالبة للمتعاملين المرتبطة بعدم اليقينية وانعدام الثقة في المصارف في ظرف شح او انعدام السيولة (الكاش) , والحظر الاقتصادي الأمريكي والعقوبات الامريكية وادراج السودان في قائمة الدول الراحية للارهاب, وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلي انخفاض قيمة الجنيه السوداني وتزايد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم. ولتحقيق أهداف سياسات النقد الأجنبي قام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي أسهمت نسبيا في تخفيف حدة الآثار السالبة, حيث شملت الإجراءات الجوانب التالية:

#### اولا : ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي: وتتمثل ذلك في الخطوات التالية :

- ١/ أوقف البنك المركزي ضخ النقد الأجنبي للصرافات كليا وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح أسعار الصرف, الأمر الذي شجع المصارف والصرافات علي جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت بالمصارف ١,٦٨٤ مليون دولارا بالصرافات ١٢١ مليون دولارا بنهاية ٢٠١٢ م .
- ٢/ عمل البنك المركزي علي التنسيق مع الجهات ذات الصلة في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.
- ٣/ استمر البنك المركزي في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي للإغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج, والدراسة بالخارج وغيرها. وقد أدى ذلك إلي انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها.
- ٤/ قام البنك المركزي بإنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استثمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزي, المصارف التجارية, إدارة الجمارك ووزارة التجارة), وذلك درءاً للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية والتي تسبب ضغطاً علي موارد النقد الأجنبي.
- ٤/ نظم البنك المركزي التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمل الأجانب. وذلك بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل, وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران.

#### ثانيا : موارد النقد الأجنبي

سعي البنك المركزي في التحرك الخارجي لاستقطاب موارد نقد أجنبي، مما كان له الأثر المباشر في زيادة موارد النقد الأجنبي وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف. كما قام البنك المركزي بتعديل فترة استرداد حصيلة الصادر بالنسبة للاعتماد لتصبح شهراً بدلاً عن شهرين. كما تم تحديد فترة شهر واحد فقط للاحتفاظ بحصيلة الصادر بحساب الصادر.

### ثالثاً : استقرار سعر الصرف

أستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو ٢٠١٢م ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان .

### سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٣

١/ الاستمرار في سعر الصرف المرن المدار.

٢/ الاستمرار في سياسة إصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال الأتي:

١ - تستمر المصارف والصرافات في تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للمؤشرات التي يصدرها البنك المركزي.

٢- تطبيق سعر صرف بنك السودان المركزي علي كافة معاملات البنك المركزي مع الغير.

٣- الالتزام بتطبيق السعر المعلن علي كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز.

٤ - العمل علي بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي لتقليل تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

٥ - الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير كافة المعاملات الجارية وحرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات التنظيمية الصادرة من بنك السودان.

٦ - الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي.

٧ - التوسع والاستمرار في شراء وتصدير الذهب، علي إن يظل بنك السودان المركزي الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي ويسمح للشركات المرخص لها بالعمل ولها اتفاقيات مع حكومة السودان إن تقوم بتصدير إنتاجها من الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لضوابط بنك السودان المركزي.

٨ - يسمح بتصدير الذهب بعد تصفيته وتنقيته بمصفاة الذهب بالخرطوم, يحظر تصدير الذهب الخام ابتداء من يناير ٢٠١٣ إلا بموافقة البنك المركزي.

٩ - الاستثمار في تطوير وتنظيم سوق الذهب مع الجهات الأخرى ذات الصلة بهدف إنشاء بورصة للذهب في السودان.

١٠ - العمل علي استقطاب مدخرات السودانيين المقيمين والعاملين بالخارج .

#### سياسات النقد الأجنبي ٢٠١٤:

يسعي بنك السودان المركزي للمحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف وتحقيق قدر من التوازن في القطاع الخارجي خلال فترة البرنامج الاقتصادي الثلاثي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

١/ الاستثمار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار.

٢/ الاستثمار في سياسة توحيد وإصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات .

٣/ تحريك سعر الصرف بمرونة بهدف الوصول إلي سعر موحد ومستقر تحدده قوي العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي.

٤/ الالتزام بتطبيق السعر المعلن بواسطة بنك السودان المركزي والمصارف والصرافات علي كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز بما في ذلك المعاملات الحكومية.

٥/ العمل علي بناء احتياطات مقدره من النقد الأجنبي.

٦/ علي المصارف الالتزام بنسبة الانكماش المقدره المراكز.

**برنامج إصلاح السياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي والتجارة الخارجية لصندوق النقد الدولي للفترة (١٩٧٨-١٩٨٦):**

أعلن هذا البرنامج في ١٥ سبتمبر ١٩٧٩ في مؤتمر صحفي عقده وزير المالية والاقتصاد الوطني آنذاك ، ونقلته صحيفة الأيام الصادرة يوم ١٦/٩/١٩٧٩ أهم بنود البرنامج علي النحو التالي:

١/ توحيد سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني بتضمين ضريبة التحويل وحافز المتحصلات .

٢/ إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المغتربين.

٣/ تطبيق سعرين للجنيه السوداني أحدهما رسمي ويطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات في الكشفيين المرفقين و الآخر تشجيعي ويحدد سعره حسب مؤشرات السوق يطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات بخلاف المضمنة في الكشفيين المرفقين..

٤/ إلغاء الرسم الإضافي وضريبة التنمية علي الواردات.

٥/ إلغاء نظام تجارة المقايضة باستثناء تلك التي تتم في إطار تجارة الحدود.

٦/ السماح للمقيمين وغير المقيمين من السودانيين وغيرهم بفتح حسابات جارية بعملات أجنبية ، ومنح السودانيين منهم أو الحاصلين علي رخص استيراد أولية في الحصول علي رخص استيراد لاستخدام أرصدتهم في تمويل عملياتهم.

٧/ يسمح ببيع وشراء العملات الأجنبية لدي البنوك المرخص لها بالأسعار الواقعية المرنة وقد تحدد سعر الدولار ب ٨٠ قرشا سودانيا لهذه العمليات.

٨/ تلغي القيود الحالية علي إدخال وتحويلات العملات الأجنبية إلي داخل وخارج القطر وفقا لإجراءات وضوابط مرنة وواقعية..

### المذكرة الأولى لصندوق النقد الدولي حول تخفيض الجنيه السوداني:

في هذا الجانب سنقوم باستعراض أهم ما ورد في مذكرة صندوق النقد الدولي حول (سعر صرف الجنيه السوداني والإجراءات المتصلة به) . ولعله من المناسب ملاحظه أن هذه المذكرة ، والتي لا تحمل تاريخا ، تحتوي علي إحدى عشرة صفحة بالإضافة إلي رسمين بيانيين وقد اشتملت علي سبعة أقسام محتوياتها كما يلي:

مقدمه.- عدم التوازن الداخلي.- علاقة التكاليف بالأسعار.- تعديل سعر الصرف.- الوقع علي ميزان المدفوعاتالوقع علي (التركيز) والميزانية- الوقع علي تكاليف المعيشة .

لاحظت المذكرة في مقدمتها انه (علي مدى السنوات القليلة الماضية تسبب عدد من التطورات الاقتصادية والخارجية – كعمليات الميزانية ، والتوسع في الائتمان والعلاقات بين التكاليف والأسعار – في إحداث خلل هيكلي في الاقتصاد السوداني وقد انعكست هذه التطورات في عدم التوازن الحاد في الميزانية العامة وميزان المدفوعات. وعليه فقد أضحي من الضروري القيام بخطوات إصلاحية من خلال تخفيض الجنيه السوداني بالإضافة إلي اتخاذ خطوات أخرى لإزالة أسباب العجز) . هذا وقد حدد الهدف الأساسي من هذه الخطوات الإصلاحية علي انه (زيادة معدل النمو من خلال ترشيد توزيع الموارد ومن ثم الاستغلال الأمثل للميزة المقارنة للاقتصاد السوداني خصوصا في الزراعة والصناعة الزراعية). (علي عبد القادر علي

١٩٩٠م)

انتقلت المذكرة بعد ذلك لتحليل أسباب العجز في الاقتصاد السوداني فأوضحت فيما يختص بعدم التوازن الداخلي أن ارتفاع الإنفاق التنموي من ثلاثين مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ إلي ما يفوق مائة مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ لم يصاحبه ارتفاع في الادخار بل بالعكس من ذلك تماما إذ انخفض الادخار العام حتى أصبح سالبا علي الرغم من الزيادة المتسارعة في الإيرادات الحكومية. وعزت المذكرة هذا التطور إلي ارتفاع التحويلات من الحكومة المركزية إلي الحكومات المحلية من ناحية والي الزيادة الملحوظة في الإنفاق الجاري علي الخدمة المدنية والتدهور الملحوظ في الموقف المالي لعدد من المؤسسات العامة من ناحية أخرى ، مما نتج عنه ارتفاع في عجز الموازنة الجارية من ثلاثين مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ إلي ما يفوق ١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤. ترتب علي هذا العجز أن اضطرت الحكومة والمؤسسات العامة للجوء المتزايد للاستدانة من القطاع المصرفي مما أدى إلي توسيع شديد في الائتمان المحلي بلغ ٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ (والاقتراض من الخارج مما أدى إلي ارتفاع المديونية وزيادة ضغوط خدمات الديون حتى بلغت نسبة يصعب مقابقتها من إيرادات الصادر). ومن ثم فقد أدت السياسات المالية والنقدية للحكومة خلال الفترة ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٧٥/٧٤ إلي تفاقم موجه ارتفاع الأسعار بحيث أصبح معدل التضخم السائد في السودان أعلي من معدلات التضخم في الأقطار التي يتعامل معها تجاريا. هذا ولقد شهدت الفترة حتى ١٩٧٦/٧٥ ارتفاعا شديدا في تكلفة العمالة.

## ٢/ عدم التوازن الخارجي:

تلاحظ المذكرة أن عدم التوازن الداخلي بالإضافة إلي ارتفاع أسعار المستوردات أدى إلي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، حيث تسبب الإنفاق التنموي الحكومي المباشر والضغوط التضخمية العالمية والانخفاض النسبي لتكلفة الإيرادات إلي زياد استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الخام ونقص في استيراد المواد الوسيطة لإنتاج الصادرات ، مما ترتب عليه أن ازدادت فاتورة الاستيراد من متوسط ١١٨ مليون جنيه سنويا للفترة ١٩٧٠/١٩٧٣ إلي ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤ ، بينما لم ترتفع حصيلة الصادرات ، الأمر الذي أدى إلي بارتفاع العجز في ميزان الحساب الجاري من متوسط سنوي بلغ ١٩ مليون جنيه للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ إلي حوالي مائة وخمسين مليون جنيه عام ١٩٧٥/٧٤. ولتغطية هذا العجز لجأت الحكومة إلي الاقتراض الخارجي غير الميسر مما نتج عنه ازدادت الديون الخارجية من حوالي ١٦٢ مليون جنيه بنهاية ١٩٧٢ إلي حوالي ٣٩٠ مليون جنيه سوداني بنهاية يوليو ١٩٧٥. ارتفعت خدمة الديون كنسبة من إيرادات العملات الأجنبية من ١٧% عام ١٩٧٢/١٩٧٣ إلي حوالي ٢٧% في عام ١٩٧٤/١٩٧٥ (وأخذين في الاعتبار الموقف المتدهور لاحتياطي السودان من العملات الأجنبية والذي أصبح يعادل تكلفة إيرادات أسبوعين فقط. فان هذا الموقف لميزان المدفوعات السودانية لا يمكن دعمه. بالإضافة لي ذلك فإذا لم تتخذ خطوات عاجلة للحد من الضغوط التضخمية حتى يتسنى معالجة الخلل في

ميزان المدفوعات في المدى المتوسط فسيصبح في العسير علي السودان الحصول علي قروض خارجية مما سيكون له أثر سلبي في برامج التنمية التي تعتمد اعتمادا أساسيا علي مثل هذه القروض).  
٣ / علاقة التكلفة بالأسعار:

تشير المذكرة إلي دراسة قطاعية تختص بتركيبة التكلفة واتجاهات الأسعار العالمية لاه مسته محاصيل زراعية سودانية : القطن طويل ومتوسط التيلة والذرة السودانية المروي، والذرة المروية ، والقمح والسمسم والسكر. تم إعدادها بواسطة الصندوق وتؤيد نتائجها الاعتبارات التجميعية التي تم استعراضها سابقا والتي تقول بوجود تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني. وتستند نتائج هذه الدراسة علي ملاحظة أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية قد حافظت علي اتجاهاتها الصعودية بينما بدأت أسعار الصادرات في الثبات مما أحدث تدنيا في الهوامش الربحية لهذه السلع خصوصا تلك كثيفة استخدام مدخلات الإنتاج المستوردة(القمح) . كما تشير الدراسة إلي أن القطن قد ظل يتحمل تكلفة إنتاج كل المحاصيل المروية مما أسفر عنه أحجام المزارعين عن العناية بهذا المحصول الحيوي . ولاحظت الدراسة انه إذا ما تمت جباية رسوم تكلفة الإنتاج علي الفول والقمح والذرة فان هذه المحاصيل لم تتمكن من المنافسة عالميا علي أساس سعر الصرف السائد لها (واحد جنيه = ٢,٥ دولار) بينما سيكون القطن منافسا هامشيا. إلا انه إذا استمرت الاتجاهات الصعودية في تكلفة الإنتاج من ناحية ، وإذا لم تتحسن التوقعات للطلب علي القطن وصاحبها انخفاض في الأسعار من ناحية أخرى ، فسيكون من اللازم تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني حتى تصبح زراعه القطن مجزية من الناحية الربحية .

تلاحظ المذكرة أنه علي الرغم من صعوبة الحسابات المباشرة لمدى تخفيض سعر الصرف نسبة لعدم توفر المعلومات لتفشي القيود الكمية علي الاستيراد ، فان الحسابات المبنية علي إعادة أرباحية الإنتاج للتصدير تتطلب تخفيضا لسعر الصرف بحيث يصبح الجنيه السوداني يعادل ٢,٥ دولار مما يعني أن نسبة التخفيض المطلوب تبلغ ٣٠% علي أساس سعر الصرف الرسمي و ٢٠% علي أساس سعر الصرف الفعلي . كما يعني هذا التخفيض إن العملة الأجنبية ستصبح أكثر تكلفة بنسبة ٤٤% علي أساس السعر الرسمي و ٢٥% علي أساس السعر الفعلي وتقول المذكرة إن هذا التخفيض سيكون كافيا لإعادة توازن تركيبة التكلفة في السودان مع الأسعار العالمية كما سيوفر مجالا للتكيف مع زيادة تكلفة العمالة التي ستصاحب إزالة التشوهات في أسعار المدخلات الإنتاجية . ومن ثم فان التخفيض المقترح سيؤمن تنافسية أهم المحاصيل السودانية وسيخلق فرصا كبيرة للتوسع في الصناعات الزراعية ومن ثم سيوسع المقدر التصديرية. وتسارع المذكرة لتلاحظ انه (لإغراض الاستفادة من الواقع الكلي للتخفيض علي تخصيص الموارد لابد من ترك جهاز الأسعار ليعكس تكلفة الإنتاج بحرية ، بالأخص ، لابد من استبدال نظام الشراكة في التكلفة المعمول به في مشروع الجزيرة بنظام فرض فئات للماء والأرض لكل المحاصيل المروية).

كذلك تلاحظ المذكرة أن نجاح التعديل المقترح ، والذي يتطلب أن يساوي الجنيه دولارين في تحقيق الهدف متوسط المدى سيعتمد اعتمادا كبيرا علي نجاح الإجراءات التي ستتخذ للتغلب علي مشكلة التضخم ، فإذا لم يتحقق التوازن النقدي المحلي فان الحاجة إلي تعديل آخر في سعر الصرف ستظهر جديد.

تنتقل المذكرة بعد ذلك لتعدد آثار تخفيض سعر الصرف وتتوصل إلي النتائج التالية :

أ- يتوقع إن يكون التحسن الذي سيطرأ علي الميزان التجاري في المدى القصير متوسطا ، إلا انه سيزداد مع الزمن بعد أن تتعدل الأنماط الزراعية وتزرع أراضٍ جديدة ويبدأ السودان في إنتاج سلع ذات مرونة خل مرتفعة.

ب- في المدى القصير يتوقع إن تتصف الواردات بمرونة سعرية متدنية وذلك نسبة للقيود الكمية الممارسة التي خفضت هذه الواردات إلي ادني مستوياتها ، إلا أن التخفيض من شأنه التخفيف التدريجي من وقع هذه القيود بحيث يتحدد حجم الواردات عن طريق قوى السوق الأم الذي سيؤدي إلي استخدام أكثر كفاءة لموارد النقد الأجنبية الشحيحة بالإضافة إلي ذلك فان التكلفة المرتفعة للواردات ستشجع تلك المشروعات والوحدات الإنتاجية التي تتسم بمحتوى استيراد متدن كما ستحفز إنتاج السلع التي تحل محل الواردات.

ج- نتيجة لتقوية الثقة في الجنيه السوداني سيؤدي التخفيض إلي تشجيع الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلي نمو الصادرات سيؤدي إلي وفرة النقد الأجنبي مما سيمكن من استيراد مدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية بكميات أكبر ومن ثم سيؤدي إلي ارتفاع معدل استغلال الطاقة المصممة.

د- سيؤدي التخفيض إلي تحسين الوضع المالي للحكومة علي الرغم من أن مثل هذا التحسن ربما يكون ضئيلا إذا لم تصاحبه إجراءات ضرائبية إضافية ، فبينما ستتأثر الإيرادات الحكومية سلبا نسبة للارتفاع في تكلفة استيراد السكر ، إلا أن هذه الخسارة ستغطي بواسطة الزيادة في الإيرادات الناتجة عن الضرائب النسبية علي التجارة الخارجية التي سترتفع قاعدة تقييمها بنسبة ٤٤% . هذا ، وسيكون تأثير التخفيض علي الإنفاق الجاري هامشيا لما تتسم به بنود هذا الإنفاق من تدني محتواها الاستيرادي.

هـ- بينما سيؤدي التخفيض إلي زيادة تكلفة الإنفاق التنموي نسبة لمحتواها الاستيرادي المرتفع إلا أن هذه الزيادة لن تؤدي إل عبء مالي ذي أهمية لأن التخفيض سيؤدي إلي ارتفاع قيمة القروض الخارجية التي ستستخدم في تمويل الإنفاق التنموي (القيمة بالجنيه السوداني).

وفيما يختص بتأثير القيود الكمية علي الاستيراد فان (ريع الندرة) الذي كانت تجنيه تلك الفئات التي تتمكن من الحصول علي تراخيص استيراد سيتدنى ، كما وانه نسبة لأن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلي ارتفاع إنتاج السلع التي تحل محل الواردات فان الوقع الإجمالي للتخفيض سيتمثل في ارتفاع أسعار المستهلكين سلعا ذات محتوى استيرادي متدن ومن ثم فان تأثير التخفيض في تكاليف المعيشة سنحصر في القطاع الحضري فقط.

## منهج تنافسية المحاصيل : فشل التجربة الأولى

يتضح من استعراض مذكرة الصندوق الأولي في القسم الثاني أعلاه إن صندوق النقد الدولي قد استند في حجته القائلة بتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني في عام ١٩٧٨ علي النتائج الأولية لدراسة قام بنشرها فيما بعد النشا شيببي ١٩٨٠ . واستخدم النشا شيببي في دراسته ما يسمي بمنهج تنافسية المحاصيل الذي يعتمد علي استخلاص تكلفة الإنتاج الفعلية لهذه المحاصيل بعد تعديل تكاليف الإنتاج المحلية وأسعار مدخلات الإنتاج المستوردة لتأخذ في الاعتبار مختلف الضرائب وسياسيات الدعم وغيرها من أسباب التشوهات السعرية (من تحكم في الأسعار وإتباع الأساليب الاحتكارية). أي بمعنى آخر يعتمد هذا المنهج علي تقدير التكاليف علي أساس الأسعار العالمية باعتبارها أفضل مؤشر لأسعار السوق التنافسي.

علي أساس هذه التكاليف الفعلية يمكن احتساب صافي النقد الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من تصدير السلعة المعينة ، أو الذي يتم توفيره من عدم استيراد السلعة في حالة إحلال الواردات ، الذي يمكن مقارنته بوحدة الموارد المحلية التي تستخدم في إنتاج السلعة تحت النظر. يعني ذلك انه يمكن القيام بتقدير سعر صرف ضمني لكل محصول يقارن النقد الأجنبي الذي يتم توفيره بالموارد المحلية التي يتم استخدامها في الإنتاج . وقد عبر النشا شيببي عن هذه العلاقة بمؤشر اسماء تنافسية المحصول أو السلعة ، أو ما يمكن أن نطلق عليه سعر صرف المحصول أو السلعة ، وقد عرفه علي النحو التالي:

معادلة رقم (١)

$$\text{تنافسية المحصول (بالدولار)} = \frac{\text{القيمة المضافة العالمية (بالعملة المحلية)} \times (\text{سعر الصرف})}{\text{تكلفة عوامل الإنتاج المحلية (بالعملة المحلية)}}$$

حيث عرفت القيمة المضافة العالمية علي النحو التالي:

معادلة رقم (٢)

$$\text{القيمة المضافة العالمية} = (\text{قيمة إنتاج السلعة علي أساس الأسعار العالمية}) - (\text{تكلفة عوامل الإنتاج المستوردة بالأسعار العالمية})$$

وهذا وقد استخدم النشا شيببي هذا المنهج لتقدير تنافسية مختلف المحاصيل الزراعية السودانية للسنوات ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٧/٧٦ . ويهمننا في هذا المجال تلخيص ما توصل إليه التحليل من نتائج تختص بالمحاصيل المروية ، إذ أنه ولأسباب تتعلق بتوفر المعلومات لم يكن من المستطاع الحصول علي نتائج للمحاصيل المطرية لعام ١٩٧٣/٧٢.

### جدول رقم (١) تنافسية المحاصيل الزراعية السودانية : نتائج النشا شيببي (دولار)

المحصول	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٧/٧٦
القطن طويل التيلة	٣,٥٢	٢,٦٨
القطن متوسط التيلة	٢,٧٥	٢,٢٢
فول	١,٩٢	٢,٤٦

قمح	١,٠٥	١,١٠
ذرة	١,٣٩	١,٣٤
سكر	٣,٩٦	٢,٥٨
المتوسط المتكفل(*)	٢,٦٨	٢,٢٦

المصدر : النشاشيبي (١٩٨٠)

(\*) ملاحظة : للتثقيل استخدمت الاونصة في قيمة الناتج

ولعل في استطاعة القاري القيام بترتيب هذه المحاصيل فيما يتعلق بتنافسياتها كما لعله من الواضح أن تنافسية المحاصيل الزراعية السودانية قد تدهورت خلال السنوات تحت الدراسة ، إلا أن ما يهمنا ملاحظته هو إمكانية القول بتخفيض سعر الجنيه السوداني علي أساس مقارنة سعر صرف المحصول المعني بسعر صرف سائد في السنة المعينة .ويمكن تلخيص هذه الإمكانية في قانون لاتخاذ القرار يقضي بالمقارنة التالية: معادلة رقم (٣)

إذا كان سعر صرف المحصول أكبر من (أصغر من) سعر الصرف السائد يتوجب زيادة سعر الصرف السائد (تخفيض سعر الصرف السائد).

علي افتراض إمكانية تطبيق هذه المنهجية في ظروف الاقتصاد السوداني، وعلي افتراض أنها مقبولة من الناحية النظرية ، قمنا باختبار سجل التخفيضات المتعاقبة لسعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ وذلك للحكم علي سياسات صندوق النقد الدولي من خلال تطبيق منهجيته ذاتها حتى نضمن لفسنا حيادا أكاديميا نحن في غنى علي أية حال ، ولأغراض هذا الاختبار استخدمنا المعطيات والافتراضات التالية:

أ- أن هنالك علاقة سببية بين تنافسية المحصول المعني وإنتاجيته معبرا عنها بالقلّة الفدانية : ونسارع لنلاحظ إن صياغة هذه الدالة تستند علي مذكرة الصندوق وعلي تحليل النشا شبيبي باستخدام هذه الصياغة يمكن الحصول علي مرونة تنافسية للمحصول المعني بالنسبة لإنتاجيته . وقد قمنا بحساب هذه المرونات علي أساس مقارنة النتائج المنشورة للأعوام ١٩٧٧/٧٦ و ١٩٨١/٨٠ : هذا وقد كانت المرونات علي النحو التالي:

القطن طويل التيلة (١,١٩) ، والقطن متوسط التيلة (٢,٠٥) ، الفول المروي (١) ، الفول المطري (٠,٥٤) ، السمسم (٤,٠٦).

ب- إن دالة التنافسية معرفة علي الإنتاجية دالة لوغريتمية بمعني إن المرونات المحسوبة أعلاه ستظل ثابتة خلال فترة التحليل . وعلي الرغم من إن هذا افتراضا يمكن اعتباره متصلبا للغاية إلا انه ولعدم توفر المعلومات لا يوجد افتراض بديل مناسب . وعلي الرغم من تصلبه إلا إن افتراضنا لا يعتبر أكثر تصلبا من افتراضات مذكرة الصندوق.

ج- أن سلع القطن والفول والسمسم تمثل أهم صادرات القطر ومن ثم يمكن التوصل إلي سعر صرف الجنيه السوداني بتثقييل أسعار صرف كل من هذه المحاصيل بنصيب المحصول في حصيلة الصادرات للسنوات المعنية. ويجد بنا ملاحظة أن هذا الافتراض قد كان صحيحا فيما قبل عام ١٩٨٠م. إلا إن التركيبة النسبية للصادرات السودانية قد تغيرت جذريا بعد ذلك عندما بدأ الأثر الإسلامي في الظهور بحيث تساوى النصيب النسبي للصادرات الحبوب مع نصيب صادرات القطن. علي أساس هذه الافتراضات قمنا بحساب أسعار الصرف لكل محصول علي حده وحساب سعر الصرف الجنيه السوداني للفترة ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢. ولقد كانت النتائج علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (٢) منهجية تنافسية المحاصيل : أسعار الصرف المحصولية (دولار)**

البند	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
القطن طويل التيلة	٢,٦٩	١,٧٥	١,٣٠	١,٢٢	٢,٣١	٢,٤٨
القطن متوسط التيلة	٢,٢٢	١,٥٨	١,٢٥	١,٦١	٣,٢٦	٤,٠٧
الفول المروي	٢,٤٦	١,٧٥	٢,٢١	١,٥٠	١,٥٠	١,٧٧
الفول المطري	٣,٢٢	٣,٣٤	٣,٠١	٣,٤٠	٣,٠٣	٣,٠٣
السمسم	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٧٩	٤,٧٢	٣,٤٢
البند	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
سعر الصرف						
المحصول المثقل	٢,٦٦	١,٩٤	١,٥٦	٢,١٦	٢,٠٥	٢,٩٢
سعر الصرف الرسمي	٢,٨٧	٢,٥٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,١٧	٠,٧٧
سعر الصرف الفعلي	٢,٥٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٢٥	١,٠٦	٠,٦٢
سعر الصرف المثقل	٣,٧٥	٢,٣٩	٢,٠٠	١,٦٠	١,١٠	٠,٦٨

المصدر : علي ١٩٨٥

دعنا نلاحظ أنه فيما يتعلق بعام ١٩٨٢/٨١ فقد احتسب سعر الصرف الرسمي بالتثقييل الزمني للأسعار ١,٢٥ دولار للجنيه والذي كن سائدا خلال الفترة (١٩٨١/٦/٨ - ١٩٨١/١١/٩) و ١,١١ دولار للجنيه والذي كان سائدا خلال الفترة (١٩٨١/١١/١٢ - ١٩٨٢/٨/٣٠). كذلك فيما يتعلق بعام ١٩٨٢/٨١ استخدم التثقييل الزمني بالطريقة الموضحة أعلاه إلي التثقييل النسبي خلال الفترة الثانية ، حيث احتسبت ٧٥% من حصيلة الصادرات علي أساس سعر ٠,٩ دولار للجنيه . أما فيما يتعلق بعام ١٩٨٣/٨٢ فقد تم التوصل إلي المتوسط المثقل بحيث احتسبت ٧٥% من حصيلة الصادرات علي أساس السعر الرسمي بينما

عوملت ٢٥% من حصيلة الصادرات علي أساس متوسط سعر الصرف للسوق الحر بلغ ٠,٧٥ دولار للجنيه. (علي عبد القادر علي، ١٩٩٠)

ليس من الصعوبة بمكان استخدام قانون اتخاذ القرار الذي لخصناه في المعادلة رقم (٣) للتأكد من صحة النتائج التالية:

### النتيجة الأولى:

إن سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة ١٩٧٨- ١٩٨٣، محكوما عليها بمنهجية تنافسية محاصيل الصادر السودانية التي قال بها الصندوق ، قد كانت سياسة خاطئة باستمرار إما (أ) لان قرار التخفيض قد كان صوابا إلا انه نسبة التخفيض قد كانت خطأ ، أو (ب) لان قرار التخفيض كان خطأ ومن ثم كانت نسبة التخفيض خطأ أيضا.

### النتيجة الثانية:

أن التطبيق الصارم لمنهجية التنافسية التي قال بها الصندوق كان يقتضي تعديل سعر الصرف بحيث تزداد قيمة الجنيه السوداني ابتداءً من موسم ١٩٨٢/٨١ .

### النتيجة الثالثة:

إن سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني علي المستوى التجميعي للاقتصاد محكوما عليها بمنهجية التنافسية قد كانت خطأ للأسباب الواردة في النتيجة الأولى أعلاه . كما أن التطبيق الصارم لهذه المنهجية كان يقتضي تعديل سعر الصرف بحيث تزداد قيمة الجنيه السوداني ابتداءً من موسم ١٩٨١/٨٠ . (قارن سعر المحصول المثقل بسعر الصرف المثقل).

هذا ما كان من أمر الحكم علي سياسة التخفيض بمعيار المنهجية التي قال بها الصندوق . وتجدر الإشارة كذلك إلي أن حسين وثيرلول (١٩٨٤) قد قاما باختيار تطبيقي آخر لمضامين الإطار الذي اقترحه الصندوق لتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني وذلك عن طريق تقدير دوال لعرض الصادرات باستخدام نماذج للاقتصاد القياسي ، حيث قاما بمفاضلة المعادلة رقم (١) بالنسبة للزمن للحصول علي الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة التخفيض . وقد توصلا إلي نتيجة مؤداها أن مرونة العرض المتدنية بالإضافة إلي مرونة مرتفعة للأسعار بالنسب لتخفيض سعر الصرف تؤدي إلي خسارة في النقد الأجنبي لكل وحدة من الموارد المحلية المستخدمة في إنتاج السلعة لكل سلع الصادر . وعلي المستوى التجميعي يقدران تخفيضا لسعر الصرف بنسبة ١% يؤدي إلي فقدان النقد الأجنبي بنسبة ١,٠٢% لكل وحدة من الموارد المحلية المستخدمة . ولقد سجل الفول اعلي خسارة لما يتسم به من تدن في مرونة العرض وارتفاع لدرجة المرور العابر تدن .

وبعد , يبدو أن الصندوق قد بدأ في الاقتناع بفشل تجربته الأولى في مجال سياسة سعر الصرف ( ليس لفعل الشواهد التجريبية المتراكمة ولان قاطني الغابات السودانية قد عرضوا سياسته لنقد موضوعي استخدمت فيه أساليب التحليل المهنية المتعارف عليها) . ومن ثم فقد بدأ في التحضير لإجراء تجربة ثانية في نفس المجال وليس علي الصندوق من حرج في ذلك إذا كان في متناول يديه معمل خاص ، وتحصل عليه دون عون مادي أو فني لإجراء التجارب..

**ربط الجنيه السوداني بسلة للعملات:**

### **نحو تجربة ثانية للصندوق**

كما سبق و ذكرنا فسوف يهتم هذا القسم باستعراض محتويات مذكرة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتجربته الثانية في مجال سعر الصرف , وذلك بغرض التوثيق من ناحية وحتى يتسنى لنا التعليق علي هذه المحتويات فيما بعد من ناحية ثانية. هذا وسنقوم بإتباع التسلسل الأصلي لمذكرة الصندوق حسبما أوردنا في المقدمة. (علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠)

### **سياسة سعر الصرف**

يشتمل هذا الجزء من مذكرة الصندوق علي جزاءين فرعيين , على النحو التالي:

#### **أ- التجربة حديثة العهد:**

يقول الصندوق في مذكرته انه (خلال السنوات الماضية وجد السودان أنه من الضروري القيام بتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي عدة مرات .ولما كانت الفترة الزمنية بين كل تخفيض وآخر طويلة ، فقد تمت التخفيضات بالضرورة بنسب كبيرة من ناحية ز كما تفشي ، بالضرورة أيضا ، خبرها قبيل تنفيذها ومن ثم أصبحت معلومات عامة ، ومن ناحية أخرى . لقد كان لمثل هذه التعديلات الكبيرة عدد من النتائج السلبية من أهمها الارتفاع الحاد في أسعار المستوردات ( بما في ذلك أسعار الواردات الأساسية كالبنترول والقمح والسكر) والمضاربة ، والتي فرضت تكلفة حقيقة علي الاقتصاد ، وبعض الآثار التوزيعية التي حابت المجموعات التي تعمل بالتجارة . وكنتيجة للارتفاع الهائل الأني في تكلفة المعيشة فقد اكتسبت تعديلات سعر الصرف صفة (الانكماش) التي أدت بدورها إلي إثارة المعارضة السياسية مما جعل تنفيذ التعديلات لاحقة في سعر الصرف من الصعوبات بمكان).

(ولقد كان موجة المضاربة التي صاحبت(تخفيضات) عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ عدد من الآثار الاقتصادية الضارة . فحالما تأسست التوقعات فيما يتعلق بتخفيض آت ، قام المصدرون بالاحتفاظ بسلعهم للحصول علي غنائم مالية بالعملة المحلية ، وفي نفس الوقت قام عدد من التجار المحليين ببناء مخزوناتهم من سلع الصادر والوارد لنفس الهدف وتمت مكافأتهم بارتفاع قيمة هذه السلع بالعملة المحلية بعد تنفيذ تخفيض سعر الصرف . وقد تسبب هذا في تحويل للدخل من المستهلكين والمنتجين إلى التجار . هذا وقد تطلب نشاطات بناء المخزون السلعي هذه تمويلا إضافيا من البنوك والذي كان يمكن تدفقه في مجالات أكثر إنتاجية في الاقتصاد. بالإضافة إلي ذلك فقد زاد الضغط علي الاحتياطي الرسمي من النقد

الأجنبي ، والأمر الذي ربما تسبب في تدني ما هو متاح من النقد الأجنبي للإغراض الأساسية وخدمات الديون المستحقة في آجالها المحدودة . ومن ثم ، فقد أدت موجة المضاربة إلي تفاقم حالة عدم التوازن الخارجي ، وأدت أيضا إلي ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الحر إلي مستويات لا يمكن تبريرها بقوى العرض والطلب). (علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠م)

#### ب- التعديلات المستقبلية لسعر الصرف:

يقول الصندوق أن ( هذه العوامل الأربعة : الارتفاع الحاد في الأسعار ، والانكماش السياسي للتخفيض و سوء تخصيص الموارد بسبب المضاربة ، والأثر السلبي علي توزيع الدخل ، التي تصاحب التخفيضات الكبيرة في أسعار الصرف. تعضد وبشدة الحجة القائلة بإتباع منهج التعديل التدريجي لسعر الصرف . فبينما يعتبر سعر الصرف الرسمي السائد حاليا ملائما لضمان تنافسية الصادرات السودانية في الإطار الحالي لتركيبه التكاليف ، والأسعار العالمية والإنتاجية و إلا انه ليس من المتوقع أن تستمر هذه الظروف لمدة طويلة . فالتغيير في أي من هذه العوامل ، وخصوصا تكاليف الإنتاج التي تتأثر بتحركات سعر صرف السوق الحر ، وسيطلب تغييرا في سعر الصرف الرسمي للإغراض التنافسية وحدها . بينما لا يتوقع أن تطرأ مثل هذه التغييرات (في العوامل المذكورة) خلال الأشهر القليلة القادمة ، إلا انه لا بد من مراقبة سعر الصرف الرسمي مراقبة لصيقة في ضوء تطور هذه العوامل ، كما لا بد من عدم استبعاد احتمال تعديل جديد لسعر الصرف. بالإضافة إلي الاعتبارات التنافسية ، هناك عوامل أخرى ربما أشارت إلي الحاجة إلي هذا التعديل ، فعلي أساس سعر الصرف الجاري يوجد هناك طلب زائد علي النقد الأجنبي في إطار السوق الرسمي ، خصوصا فيما يتعلق بالواردات الأساسية. وقد تمت مقابلة هذا الطلب الزائد من خلال السوق الحر ، إلا أن هذا قد تسبب في اتساع الشقة بين سعري الصرف الرسمي والحر مما أدى إلي تشوهات في التجارة والإنتاج . وإذا لم يتم تضيق هذه الشقة من خلال ترشيد سياسة الاستيراد والتشدد في السياسات النقدية والمالية ، فسيتحتم تعديل سعر الصرف الرسمي). (علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠م).

#### التعديل التدريجي لسعر الصرف:

ويشتمل هذا الجزء من مذكرة صندوق النقد علي جزأين فرعيين علي النحو التالي:

#### أ- مزايا التعديل التدريجي:

يقول صندوق النقد أنه (إذا ما قبلت الحجة القائلة بأنه سيتحتم تعديل سعر الصرف الرسمي مع مرور الزمن فيبدو أن هنالك ثلاث مزايا من التغيير الدوري والمحدد النسبة لسعر الصرف في مقابل التغييرات المتباعدة كبيرة النسبة : فالتغييرات المحدودة ستعمل علي تهدئة القضايا السياسية والاجتماعية والتي تثيرها التغييرات الكبيرة وعلى الارتفاع التدريجي للأسعار وعلي تدني ربحية المضاربات. ويمكن أن يخفض سعر الصرف بالنسبة للدولار بطريقة دورية ، كما يمكن إجراء التخفيضات عن طريق ربط الجنيه بسلة من

العملات. وإذا اتبع النهج التدريجي لتخفيض سعر الصرف ، فإن الاتفاق مع الصندوق فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف سيأخذ شكل تحقيق هدف محدد كمياً لتخفيض سعر الصرف الرسمي علي مدى زمني معلوم . والعامل الحاسم في نجاح التخفيض التدريجي لقيمة العملة في تحقيق أهدافه المرتجاة هو بقاء الهدف الكمي لتخفيض سعر الصرف ، والذي يتم الاتفاق عليه ، سرا يتحفظ عليه بشدة . وإذا ما أصبحت الأهداف الكمية هذه معلومات عامة فسيؤدي هذا إلي فقد أن بعض المكاسب من إدخال نظام الربط بسلة من العملات ، وكوسيلة لتخفيف المضاربة)،(علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠م).

#### ب-التعديل بواسطة سلة العملات أم مقابل عملة واحدة.

يقول الصندوق (إن التعديل التدريجي في حالة ربط الجنيه السوداني بالدولار الأمريكي يعاني من مشكلتين مقارنة بحالة ربط الجنيه بسلة من العملات . أولاً، سنظل قيمة الجنيه السوداني ثابتة علي مدى كل الفترات التي تفصل بين تعديل وآخر، كما ستبقي العلاقة بين الدولار والجنيه السوداني هي محور النشاطات في سوق النقد الأجنبي . ولتحقيق المرونة لسياسة سعر الصرف فانه من المهم أن يتعود الجمهور علي حقيقة التذبذب اليومي لقيمة الدولار. الأمر الذي يتحقق عند ربط الجنيه بسلة من العملات بطريقة تلقائية مما يشجع قبول تذبذب قيمة الدولار . ثانياً ، سيصبح الاتجاه العام للقيمة المتبادلة للجنيه السوداني واضحاً مقارنة بحالة الربط بسلة العملات . ففي حالة (السلة) سينتذبذب سعر الصرف تلقائياً بالإضافة إلي التغييرات التي تفرضها السياسة . ومن ثم فإن الاتجاه العام لن يكون مفضوحاً . ومن المتوقع أن تؤدي حالة عدم التيقن فيما يتعلق بسلوك سعر الصرف في المدى القصير التي سيفرزها إتباع السياسة الجديدة ، إلي تدني القابلية للمضاربة حتى إذا قورنت بالوضع السابق الذي يتسم بتغييرات كثيرة في سعر الصرف. ومن ثم سياسة الربط بسلة العملات عنصراً أكبر من المرونة في سياسة سعر الصرف. وسيكون من المفضل إدخال نظام السلة في الوقت الحاضر حيث لا توجد توقعات حول إجراء تخفيض في سعر صرف العملة. هذا وسوف يترتب علي التغييرات في العملات المضمنة في السلة تغييرات في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار(كما تحددها تغييرات الأوزان بالنسبة لهذه العملات) مما سيعود الجمهور علي هذه التطورات قبيل أي تغييرات مفروضة بواسطة السلطات والتي ربما تم رفضها في وقت لاحق. وعندما يتم تقويم سعر الصرف الرسمي، فانه يمكن استخدام السلة لبلوغ هذا الهدف عن طريق تخفيضات طفيفة والتي ستكون مغلقة جزئياً بواسطة التحركات التلقائية للدولار مقابل العملات الأخرى)،(علي عبد القادر علي ، ١٩٩٠).

#### التجربة الثانية لصندوق النقد الدولي:

لأغراض المناقشة التفصيلية للمقترحات الجديدة للصندوق فيما يتعلق بسعر صرف الجنيه السوداني يمكننا تلخيص أهم ما جاء في المذكرة علي النحو التالي:

أولاً: يلاحظ أن الصندوق يقدم لنا اعترافاً صريحاً بأن التخفيض المتعاقب لسعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤ قد أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم حالة عدم التوازن وتفاقم مشكلة التضخم.

ثانياً: يلاحظ أن الصندوق قد استخدم ظاهرة المضاربة في سوق النقد الأجنبي كأهم أداة تحليلية و ظاهرة الطلب الزائد في السوق الرسمي كأداة تحليلية ثانوية.

ثالثاً: يلاحظ أن الصندوق قد اعتمد تقليل نقشي ظاهرة المضاربة في سوق النقد الأجنبية كدالة هدف للسياسة المقترحة.

رابعاً: بالاعتماد علي هذا الإطار التحليلي يقترح الصندوق ربط الجنيه السوداني بسلة من العملات، عوضاً عن ربطة بالدولار، وذلك بغرض تحقيق الهدف المعتمد ومن ثم يقترح الصندوق إتباع منهج التعديل المتكرر لسعر الصرف عوضاً عن سياسة التعديل المتعاقب.

خامساً: ليتمكن الصندوق من إقناع صانعي القرار قامت المذكرة بشرح عدد من الآثار التي ستترتب علي إتباع السياسة الجديدة مركزة علي الآثار علي التجارة الخارجية وعملية تسعير السلع وخدمات الديون وسعر صرف السوق الحر(علي عبد القادر علي، ١٩٩٠ م) .

### الفصل الثالث : الإطار التحليلي:

#### أولاً : اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Tests):

عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية، يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية (Stochastic Trends) معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، ولغرض إجراء عملية التحليل، فإنه يتطلب معالجتها بتحويل إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إيجاد الفرق الأول  $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$  (First Difference) أو الفروقات من الرتبة الأعلى وحسب طبيعة السلسلة ومدى استجابتها لهذا التحويل. ولغرض الحكم علي إستقرارية السلسلة فإنه تتم عادة استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey and Fuller (١٩٨١)) أو اختبار فيليبس- بيرون (PP) (١٩٨٨) - Phillips-Perron (Perron) وسيستخدم في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع.

## اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test(ADF):

يعد اختبار ديكي فولر الموسع نسخة مطورة من اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller (DF)، ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة. ففي عام (١٩٨١) طور كم من ديكي و فولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وسميت هذه المعادلات باختبار ديكي فولر الموسع. تحتوي معادله الانحدار الأولي علي الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية علي الحد الثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت أو بدون الاتجاه العام، وان حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي خطأ عشوائي بتباين متساو، ولغرض اختبار جذور الوحدة فانه يستلزم تقدير واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقه المربعات الصغرى العادية

(Ordinary least Squares)(OLS)، ولغرض التوضيح فان معادلة الانحدار التي تحتوي علي الحد الثابت والاتجاه العام

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \gamma Y_{t-1} + \delta_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \delta_p \Delta Y_{t-p} + E_t$$

حيث:

$Y_t$  هي السلسلة الزمنية المراد اختبارها.

$\Delta$  الفرق الأول للسلسلة الزمنية.

$\alpha, \beta, \gamma, \delta$  المعلمات المراد تقديرها.

$P$  عدد الارتدادات الزمنية.

$E$  هو الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر وتباين ثابت وان عناصره غير مرتبطة ظاهريا.

بعد إن يتم تقدير معادلات الانحدار أعلاه يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

السلسلة ( $Y_t$ ) غير مستقرة ( $Y_t$  يحتوي علي جذور الوحدة) ،  $H_0: \delta < 0$

(السلسلة ( $Y_t$ ) مستقرة) ،  $H_1: \delta = 0$

إذ تقاربت قيم  $DF_t = \frac{\delta^\wedge}{SE_{\delta^\wedge}}$  المستخرجة مع قيم ( $\tau$ ) الجدولية (التي اقترحها Mackinnon ١٩٩١)، فإذا

كانت القيمة المطلقة ل ( $DF_\tau$ ) أكبر من القيمة الجدولية المطلقة، عندئذ نرفض فرض العدم (Null

(H<sub>0</sub>)، ونقبل الفرض البديل (Alternative Hypothesis)(H<sub>1</sub>)

(أي أن السلسلة  $(Y_t)$  مستقرة) ، وبخلافه تعد السلسلة غير مستقرة، ومن ثم يستلزم اخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الزمنية ومن ثم إعادة الاختبار ، فإذا كانت غير مستقرة في الفرق الأول يتم اخذ الفرق الثاني واختبارها، وهكذا إلي إن يتم لحصول علي سلسلة مستقرة(عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، ١٩٩٠م).

### ثانيا اختبار التكامل المشترك: CO-integration Test

جرا نجر هو أول من أشار إلي مفهوم التكامل المشترك (Granger( ١٩٦٩) إذ عرفه علي انه توازنية طويلة الأجل (Stable Long-run equilibrium relationship) بين المتغيرات ، ومن ثم وسع هذا المفهوم كل من جرا نجر وانجل (Engle-Granger(١٩٨٧) وكذلك جوهانسون (Johansen (١٩٨٨، ١٩٩١، ١٩٩٤)) ، إذ يطلق علي السلسلة أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة  $(d)$ ، إذا استقرت السلسلة بعد اخذ  $(d)$  من الفروقات ، فمثلا إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول لها، فيطلق عليها أنها ذات تكامل مشترك من الرتبة الأولى ، وهكذا.

إن تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جرا نجر وانجل يقوم علي انه إذا كانت بيانات المتغيرين  $(y_t)$  و  $(x_t)$  ذات التكامل من الدرجة نفسها  $(I(d))$  ، وإذا كان بالإمكان توليد نماذج خطية من سلسلة البواقي  $(E_t = y_t + \alpha + x_t)$  الناتجة من نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات التكامل من الدرجة الصفرية  $(I(0))$ ، فإن متغيرات النموذج ستكون ذات تكامل من الدرجة نفسها  $(I(d))$  . وعليه فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. إما تحليل التكامل المشترك الذي قدمه جوهانسون، فهو أكثر شمولية من اختبار جرا نجر وانجل، لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.

إن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلي تقديرات وهمية (Spurious estimates) لمعلمت الانحدار المقدره ، عليه يتطلب إضافة مقدار الخطأ إلي المعادلات، وهو ما يسمى نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)(Vector Error Correlation Model)(خلف الله عربي، ٢٠٠٥م).

### النتائج التطبيقية للدراسة:

#### أولاً: اختبار السكون

Null Hypothesis: REER has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

---

---

Prob.* t-Statistic	
-	Augmented Dickey-Fuller test
0,0076	3,646030 statistic
-	Test critical
3,548208	1% level values:
-	
2,912631	5% level
-	
2,594027	10% level

---

---

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

من النتيجة أعلاه اتضح سكون سلسلة سعر الصرف الفعلي عند مستواها

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

---

---

Prob.* t-Statistic	
-	Augmented Dickey-Fuller test
0,0000	7,704699 statistic
-	Test critical
3,500396	1% level values:
-	
-	5% level

---

---

٢,٩١٣٥٤٩

-

٢,٥٩٤٥٢١

١٠% level

---

---

\*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.

هناك استقرار لسلسلة اسعار المستهلك عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: ٠ (Automatic - based on SIC, maxlag=١٠)

---

---

Prob.\* t-Statistic

---

---

- Augmented Dickey-Fuller test

٠,٠٠٠٠٠ ٩,٩٨٠٢٢٠ statistic

---

- Test critical

٤,١٢٧٣٣٨

١% level values:

-

٣,٤٩٠٦٦٢

٥% level

-

٣,١٧٣٩٤٣

١٠% level

---

---

\*MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.

هناك استقرار لسلسلة معدلات التضخم عند الفرق الأول.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

				Hypothesis
Prob.**	Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0,05				ed
0,0195	29,79707	33,20653	0,312264	None *
0,1633	15,49471	11,86859	0,121721	At most 1
0,0345	3,841466	4,470498	0,075433	At most 2 *

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0,05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0,05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

				Hypothesis
Prob.**	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0,05				ed
0,0468	21,13162	21,33795	0,312264	None *

٠,٤٤٣٢ ١٤,٢٦٤٦٠ ٧,٣٩٨٠٨٨ ٠,١٢١٧٢١ At most ١

٠,٠٣٤٥ ٣,٨٤١٤٦٦ ٤,٤٧٠٤٩٨ ٠,٠٧٥٤٣٣ At most ٢ \*

Max-eigenvalue test indicates ١ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level

\* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

اثبت جوهانسون وجود علاقة تكاملية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي، معدلات التضخم ، وسعر المستهلك.

ثالثاً: اختبار التقلبات باستخدام نماذج ARCH نموذج عتبة لانحدار الذاتي لاختلاف التباين الشرطي

### Threshold Autoregressive Conditional Heteroscedasticity: TAR

اقترح هذا النموذج على حدة كل من زانكويان (١٩٩٠) Zankoian وجاقاناثان وجلوستين و رانكل (١٩٩٣) Glosten, Jagathan, Runkle يكتب النموذج كالاتي:

$$\sigma_t^2 = \omega + \alpha \varepsilon_{t-1}^2 + \gamma \varepsilon_{t-1}^2 d_{t-1} + \beta \sigma_{t-1}^2$$
$$d_t = 1; \text{if } \varepsilon_t < 0; \quad d = 0 \quad \text{otherwise}$$

الاخبار الجيدة في هذا النموذج هي  $\varepsilon_t < 0$  والاخبار السيئة  $\varepsilon_t > 0$  لها تأثيرات مختلفة علي التباين الشرطي حيث تأثير الاخبار الجيدة هو  $\alpha$  بينما تأثير الاخبار السيئة  $\alpha + \gamma$ . إذا كانت قيمة  $\gamma > 0$  أكبر من الصفر نقر بوجود تأثير الرافعة و إذا لم تساوي الصفر فإن تأثير الرافعة غير متمائل.

توصيف النموذج لدرجات أعلي يكون كالاتي:

$$\sigma_t^2 = \omega + \sum_{i=1}^q \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \gamma \varepsilon_{t-i}^2 d_{t-1} + \sum_{j=1}^p \beta_j \sigma_{t-j}^2$$

- تقدير TAR عند استخدام بيانات سعر صرف الجنيه السوداني REER مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٨ وطريقة التقدير هي الإمكان الأعظم كالاتي:

Dependent Variable: REER

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution

Date: 11/26/20 Time: 12:21

Sample: 1960 2018

Included observations: 09

Convergence achieved after 302 iterations

Presample variance: backcast (parameter = 0,7)

$$\text{GARCH} = C(\xi) + C(\sigma) * \text{RESID}(-1)^2 + C(\tau) * \text{GARCH}(-1)$$

Coefficient			
Prob.	z-Statistic	Std. Error	Variable
		1.8,740	
0,0000	70,16070	1,048418	C
		0,90309	
0,0000	22,80881	0,417870	INF
	-	-9,79E-	
0,0000	19,99427	4,84E-06	CPI

Variance Equation			
		0,40391	
0,7079	0,374681	14,00710	C
		2,16009	
0,0008	3,360739	0,744231	RESID(-1)^2
0,4741	0,710808	0,90794	GARCH(-1)
		0,7807	

		-	
١١٠,٦٠١	Mean dependent	٠,١٧٩٣٤	
٧	var	٤	R-squared
٤٧,٥٠٣٠	S.D. dependent	٠,٢٢١٤٦	Adjusted R-
٧	var	٤	squared
٩,٣١٣٤٦	Akaike info	٥٢,٥٠٠٣	
٠	criterion	٢	S.E. of regression
٩,٥٢٤٧٣		١٥٤٣٥١,	Sum squared
٥	Schwarz criterion	٩	resid
٩,٣٩٥٩٣	Hannan-Quinn	٢٦٨,٧٤٧	
٤	criter.	١	Log likelihood
		٠,٧٥٠١٩	Durbin-Watson
		٤	stat

### التفسير

تعطي  $\gamma$  تأثير الرافعة و يتم تمثيلها في نتيجة المثال أعلاه بالحد (١)ARCH\*( $RESID < 0$ ) وهو لا يختلف معنوياً عن الصفر و بالتالي لا يوجد تأثير غير متمائل. عند استخدام هذا النموذج في التنبؤ فإننا نعتبر أن توزيع البواقي متمائل بحيث تساوي  $d_t = 1$  نصف الوقت و بما أن تحديد هذا الوقت غير ممكن نفترض أن  $d_t = 0.5$  لكل المشاهدات.

### نموذج الإنحدار الذاتي لاختلاف التباين الشرطي الأسي EGARCH

اقترح نيلسون (١٩٩١) Nelson هذا النموذج:

$$\ln(\sigma_t^2) = \omega + \left| \frac{\sigma_t \xi_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right| + \sqrt{\frac{2}{\pi}} + \frac{\gamma \xi_{t-1}}{\sigma_{t-1}} + \beta \ln(\sigma_{t-1}^2)$$

حيث طرف المعادلة الأيسر يساوى لوغاريتم التباين الشرطي. و يفيد هذا بأن عمل الرافعة أسياً و ليس تربيعياً مما يضمن أن تنبؤات التباين الشرطي ستكون موجبة. ويمكن اختبار وجود آثار الرافعة من خلال اختبار الفرض:

$$H_0 : \gamma = 0$$

$$H_1 : \gamma \neq 0$$

و تكون الآثار تقاربية إذا قبل الفرض البديل. يكتب النموذج في الدرجات الأعلى كالاتي:

$$\log(\sigma_t^2) = \omega + \sum_{j=1}^p \beta_j \log(\sigma_{t-j}^2) + \sum_{i=1}^q \left( \alpha_i \left| \frac{\varepsilon_{t-i}}{\sigma_{t-i}} \right| + \gamma_i \frac{\varepsilon_{t-i}}{\sigma_{t-i}} \right)$$

- تقدير EGARCH عند استخدام بيانات سعر صرف الجنيه السوداني REER مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٦٢-٢٠١٨ وطريقة التقدير هي الإمكان الأعظم كالاتي:

Dependent Variable: REER

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution

Date: ١١/٢٦/٢٠ Time: ١٢:٢٤

Sample: ١٩٦٠ ٢٠١٨

Included observations: ٥٩

Convergence achieved after ٧٧ iterations

Presample variance: backcast (parameter = ٠,٧)

LOG(GARCH) = C(٤) + C(٥)\*ABS(RESID(-

١)/@SQRT(GARCH(-١))) + C(٦)

\*RESID(-١)/@SQRT(GARCH(-١)) +

C(٧)\*LOG(GARCH(-١))

---

Coefficie			
Prob.	z-Statistic	Std. Error	nt

٠,٠٠٠٠٠	٤١,٠٥٤٤٧	٢,٧٥٥٩٩٦	١١٣,١٤٦
---------	----------	----------	---------



التفسير

بقدر تأثير الرافعة  $\gamma$  بالحد  $(1) |RES|/SQR[GARCH]$  و هو يختلف معنوياً عن الصفر مما يعدل علي وجود تأثير الرافعة علي سعر الصرف.

الخاتمة: النتائج والتوصيات ومصادر المعلومات

**أولاً: النتائج**

- ١- توجد علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة من سعر الصرف واسعار المستهلك ومعدلات التضخم .
- ٢- يوجد أثر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي علي تقلبات أسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
- ٣- أدى الانخفاض المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني من قبل صندوق النقد الدولي إلي ضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية .
- ٤- انخفاض سعر الصرف ادي الي زيادة أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره زاد من الضغوط علي أسعار المستهلكين.
- ٥- السعي الي التوصل الي سعر صرف مستقر ومرن ومدار.
- ٦- بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي وإدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي

**ثانياً: التوصيات**

- ١ – عدم تدخل البنك المركزي في سوق سعر الصرف للتوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية.
- ٢ -العمل علي تقوية الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية وذلك بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد.
- ٣ – يجب علي الدولة اتخاذ حزمة من الاجراءات الكفيلة باستقرار سعر الصرف وفق سياسة تعويم الجنيه السوداني .
- ٤ – جذب وتشجيع دخول مدخرات المقيمين بالخارج الي البلاد عبر النافذة الموحدة البنك المركزي .
- ٥ – خفض واردات السودان من السلع الكمالية مثل السيارات وغيرها ممايساعد علي حدوث اتزان في الميزان التجاري وبالتالي يقل الطلب علي النقد الاجنبي .

ثالثاً: مصادر المعلومات:

- (١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،، ٢٠٠٠، الدار الجامعية للنشر، ص٦٨٩، ص٦٩٠).
- (٢) خلف الله احمد محمد عربي، الاقتصاد القياسي المتقدم، (نوفمبر ٢٠٠٩م)، الطبعة الثانية، جي تاون لأعمال الكمبيوتر.
- (٣) خلف الله احمد محمد عربي، الاقتصاد القياسي المالي، (نوفمبر ٢٠٠٩م)، الطبعة الثانية، جي تاون لأعمال الكمبيوتر.
- (٤) جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، تأليف: طه عبد الله منصور وآخرون، (١٩٨٧-٥١٤٠٧م) دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، ص(١٤٥-١٨٢).
- (٥) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد وعبد العظيم محمد مصطفى التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسة، المكتبة العربية، جامعة الملك سعود، ص ٥٤٨-٥٦٢
- (٦) ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، (٢٠٠٢م)، مؤسسه شباب الجامعة، ٤٠ شارع الدكتور مصطفى شرفة.
- (٧) سي بول هالوود -رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ٢٠٠٧، دار المريخ للنشر.
- (٨) فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ١٩٩٤ ، ص١١ . ٢٠٠٠، الدار الجامعية للنشر، ص٦٨٩، ص٦٩٠)
- (٩) فريد عمر مدني، مجلد السياسات الاقتصادية، السياسات التجارية" ، المؤتمر الاقتصادي الأول ، الخرطوم، ديسمبر ١٩٨٢م.
- (١٠) محمد الحسن المكاوي، "المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإئمائي بالسودان" ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، سلسلة إصدارات الوعد الحق، إصدار رقم (٧)، الخرطوم، ٢٠٠٥م.
- (١١) عبد الوهاب عثمان ، " منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان" (٢٠٠١م) ، الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعمليات المحدودة، الخرطوم .
- (١٢) علي توفيق الصادق ، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، "السياسات النقدية في الدول العربية" صندوق النقد العربي- معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ١٩٩٦م.

ثانياً: مصادر أخرى:

- (١) محمد ذهب كباده ، سياسات سعر الصرف وأثرها علي الأداء الاقتصادي

- ٢) سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحوث تصدر عن بنك السودان المركزي (الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء) الإصدار رقم (١٣)، مايو ٢٠٠٨م.
- ٣) الجهاز المركزي للإحصاء: جمهورية السودان ، الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان (نسخة مختصرة )، (سبتمبر ٢٠١٢م).
- ٤) تقارير بنك السودان السنوية خلال فترة الدراسة.
- ٥) الجهاز المركزي للإحصاء السوداني.
- ٦) صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري، رقم الإيداع ١٤/٢٤٩.
- ٧) موقع مكتب إحصاءات العمل، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٨) معروف، ٢٠٠٦م، المجلة الاقتصادية.
- ٩) مخرجات برنامج EViews.
- ١٠) مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ١٥ ، العدد ٠٢ جوان ٢٠١٨ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة غرادية، الجزائر).
- ١١) موري سمية، (٢٠٠٩-٢٠١٠م) آثار تقلبات أسعار الصرف علي العائدات النفطية (دراسة الجزائر)

## دور السياسات المالية والنقدية علي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ( GDP )

(السودان في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥ م)

The role of Fiscal and monetary policy on the GDP growth an empirical study –  
Sudan (١٩٩٠- ٢٠١٥)

د: خالد محمد خيرى - استاذ الاقتصاد المساعد- جامعة النيل الأبيض -كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

[E-mail: k.khairy.nlb@wnu.edu.sd](mailto:k.khairy.nlb@wnu.edu.sd)

د. صلاح محمد إبراهيم أحمد – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الأبيض – كلية الاقتصاد  
والدراسات المصرفية

[E-mail:salahmoha1963@wnu.edu.s](mailto:salahmoha1963@wnu.edu.s)

### المستخلص

السياسات الاقتصادية لها دور مهم جداً في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل معدلات نمو عاليه في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات تضخم منخفضة وإعادة التوازن الاقتصادي.

يهدف هذا البحث إلي معرفة أثر السياسات الاقتصادية المالية والنقدية علي معدل النمو الاقتصادي في السودان للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠١٥م) وتأثير هذه السياسات الاقتصادية عن طريق أدواتها الاقتصادية مثل الضرائب والإنفاق الحكومي بالنسبة للسياسة المالية وعرض النقود وتكاليف رأس المال بالنسبة للسياسة النقدية .

أتبع البحث المنهج الوصفي بتحليل الجداول والبيانات ومعرفة أثر كل من السياسة المالية والنقدية علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان للفترة المذكورة ، كذلك أتبع البحث المنهج القياسي التطبيقي وطبقت طريقة المربعات الصغرى (OLS Method) علي برنامج الحاسوب (E.Views) لبيانات من بنك السودان ووزارة المالية للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠١٥م) .

توصل البحث إلي وجود علاقة ضعيفة بين تطبيق السياسات المالية والنقدية ومعدلات النمو وفي بعض السنوات تحققت معدلات نمو عالية إلا أن العامل الرئيسي فيها ليس السياسات

الاقتصادية المنتهجة وإنما أسباب أخرى ، وقد أوصى البحث بعمل تعديلات في السياسات المالية والنقدية حتى يكون لها الأثر الواضح في تحقيق معدلات نمو عالية.

### Abstract

The fiscal and monetary policy has an importante role on the principle variable economics, it can achieves economic aims , supports growth ( GDP) decrease in inflation rate and equilibrium economics .

The aims of this research it is to highlight and evaluate the effect of fiscal and monetary policy on the growth economics (GDP) on the Sudan economics by use fiscal and monetary elements (tax , government expenditure , money supply ) .

The research followed descriptive approach by analysis the table to know the effects of the policy on the (GDP) , and this research also used statistical and analytical approach and data from the central bank of Sudan reports and ministry financial and economic from period (١٩٩٠- ٢٠١٥) and applied least squares method on the software (E.Views) .

The research concluded that , there is an feeble and powerless relation between economy's growth and economics policy applied .

Research recommend to coordinate between economies policy and economic growth .

إن الهدف من استخدام السياسات الاقتصادية هو إحداث تأثير علي مستوى المتغيرات الكلية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل مستويات نمو عالية وتنمية مستدامة أو تحقيق استقرار اقتصادي وغيره من الأهداف الاقتصادية ، وبالتالي فإن استخدام تطبيق المتغيرات الاقتصادية يكون حسب متطلبات اقتصاديات هذه الدول والتي تختلف فيما بينها . فالاقتصاديات المتقدمة مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني وغيره له مميزاته وملامحه وأدواته ومتغيراته الاقتصادية التي يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية فيه للوصول إلي أهداف محددة ، أما الاقتصاديات البسيطة والمختلفة مثل اقتصاديات دول العالم الثالث فهي لديها أدواتها ومتغيراتها الاقتصادية التي يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية فيها ، ومشكلة كثير من هذه الاقتصاديات البسيطة أنها تستخدم نفس الأدوات والسياسات والمتغيرات التي تستخدمها الاقتصاديات

المتقدمة في علاج مشاكلها الاقتصادية ، وهنا تكمن مشكلة هذه الاقتصاديات وهي استخدام سياسات ونظريات اقتصادية لا تناسب مع أوضاعها ومشاكلها الاقتصادية ومرونة متغيراتها الاقتصادية دون أي تعديل لهذه السياسات والنظريات الاقتصادية ، وبالتالي في كثير من الأحيان لا تستطيع هذه السياسات أن تحقق الأهداف التي طبقت من أجلها ويكون الفشل في طريقة التطبيق وليس في السياسة نفسها .

تستخدم السياسة المالية كل من الضرائب والإنفاق الحكومي من أجل التأثير علي المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، ويعتمد الإنفاق الحكومي علي إيرادات الدولة وهذه الإيرادات تختلف من دولة إلي أخرى ، فمثلاً في دول الخليج تعتمد نفقات الدولة علي البترول ومشتقاته والدول الغنية مثل أمريكا و أوروبا أيضاً لديها مشروعاتها وإيراداتها الخاصة بها ، أما الدول الفقيرة فإنها في أغلب الأحيان تعتمد إيراداتها علي الرسوم والضرائب بنسبة كبيرة جداً . فكفاءة السياسة المالية تكون بما تحققه أدوات هذه السياسة من إمكانية إحداث تغيرات علي الدخل ومستوى التشغيل ومعدلات النمو والتضخم أما السياسة النقدية فإنها تستخدم عرض النقود من خلال أدواتها الاقتصادية مثل عمليات السوق المفتوحة ( من خلال بيع شراء الأوراق المالية ) والاحتياطي النقدي القانوني للمصارف لدي البنك المركزي وأسعار تكاليف رأس المال والتمويل وإحداث تغيرات اقتصادية يعتمد في المقام الأول علي مدى مرونة عرض النقود والمتغيرات التي تؤثر فيه من أجل إحداث تأثيرات علي الدخل والاستثمار وغيره وتحقيق الأهداف الاقتصادية الموضوعية .

الهدف من البحث :-

يهدف هذا البحث إلي :-

- ١ . معرفة أثر الإنفاق الحكومي علي معدل النمو الاقتصادي في السودان .
- ٢ . معرفة أثر الضرائب علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان .
- ٣ . معرفة أثر عرض النقود علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان .

**مشكلة البحث :**

تكمن مشكل البحث في الإجابة علي هذه الأسئلة

- ١ . إلي أي مدى يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر علي النمو الاقتصادي في السودان ؟
- ٢ . إلي أي مدى يمكن للضرائب أن تؤثر علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان ؟
- ٣ . إلي أي مدى يمكن أن يؤثر عرض النقود علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان ؟

**فرضيات البحث :**

- ١ . هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان

٢. هنالك علاقة عكسية بين الضرائب ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان .
٣. هنالك علاقة طردية بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان .

### منهجية البحث :

أتبع البحث المنهج الوصفي في تحليل الجداول ,والمنهج القياسي والتطبيقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لمعرفة أثر كل من الإنفاق الحكومي والضرائب وعرض النقود علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان للفترة من ١٩٩٠م – ٢٠١٥م علي برنامج الحاسوب ( E.Views ) .

### خطة البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول علي النحو التالي :-

- الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية.
- الفصل الثاني : السياسات المالية والنقدية في السودان
- الفصل الثالث تحليل السياسات المالية والنقدية في السودان .
- الفصل الرابع : المنهجية والشواهد التطبيقية .
- الفصل الخامس : اختيار الفرضيات والنتائج والتوصيات والخاتمة .
- الدراسات السابقة :
- ١/ اثر السياسة المالية علي اداء الاقتصاد السوداني (٢٠٠٥-٢٠١٠ م)د/محمد درار الخضر : تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة المالية ودورها في اداء الاقتصاد السوداني , هدفت الى معرفة دور الساسة المالية علي الناتج الاجمالي المحلي , وعملت علي ايجاد حلول ايجابية لتخفيض الاثار السالبة للسياسة المالية علي الاقتصاد السوداني , اتبعت المنهج التحليلي الوصفي , اهم نتائج الدراسة:
- مثلت الديون العامة الداخلية والخارجية وفوائدها عبء كبير علي الاقتصاد السوداني
- تزايد معدل الاداء الفعلي للضرائب خلال الفترة
- حقق الاقتصاد السوداني معدلات نمو عالية خلال الفترة
- ٢/ اثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في السودان (٢٠٠٠-٢٠١٦ م) -اسراء محمد عمر -دراسة لنيل درجة الماجستير - هدفت الى معرفة اثر السياسة النقدية علي اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة , اتبعت المنهج الوصفي التحليلي , من نتائج الدراسة:

- وجود ارتباط طردى بين النمو الاقتصادى والاحتياطي النقدي القانونى
- عدم وجود اثر معنوى لعرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير
- وجود اثر معنوى بين عرض النقود والناتج الجمالي المحلي في المدى الطويل
- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لان معظم الانفاق العام موجة الى القطاع الاستهلاكي.

## الفصل الأول :

### الإطار النظري

#### ١-١ السياسة المالية :- Fiscal Policy<sup>(١)</sup>

إن احد أهم الموضوعات التي يبحث فيها الاقتصاد الكلي هو الكيفية التي يمكن بها تفادي التقلبات في النشاط الاقتصادي والتي تؤدي إلي الكساد ( بطالة ) أو التضخم . فعندها يكون إجمالي الناتج المحلي المتوازن  $(GDP) = C + I + G + (x - m)$  أقل من الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق التوظيف الكامل ( أي إذا كان الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ) سينجم عن هذا الوضع فجوة كساديه ، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي المتوازن اكبر من الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق التوظيف الكامل ( أي عندما يكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي ) سينتج عن هذا الوضع فجوة تضخمية , ولتفادي هاتين المشكلتين قد تلجأ الحكومات إلي التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياساتها الإنفاقية والضريبية ، تعرف هذه الإجراءات بالسياسة المالية ، وعليه عندما تلجأ الحكومة إلي السياسة المالية لمعالجة الاقتصاد من البطالة والتضخم ستستخدم لتحقيق ذلك الهدف أداتين هما الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو الاثنان معاً .

فإذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية expansionary Fiscal policy بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي ، ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع الدخل عند التوظيف الكامل . أما إذا كان مستوى الطلب الكلي أعلي من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل فإنه يمكن تقليل الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب .

#### عوامل الاستقرار الذاتية Automatic stabilizers (٢)

لكي تكون السياسة المالية محققة للاستقرار الاقتصادي لا بد أن يرتبط تنفيذها بتوقيت صحيح .

ويري بعض الاقتصاديين إن مع مرور الوقت فإن تنفيذ برامج جديدة للإنفاق أو الضرائب يولد أثراً علي الاقتصاد ولذلك يجب دراسة الحاجة إلي مثل هذه البرامج وبالتالي

يجب أن يكون الاعتماد الأكبر علي الضرائب و المدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل وليس علي السياسة المالية الحذرة ( discretionary policy ) . الضرائب و المدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تشكل عوامل استقرار ذاتية لأنها تخفض التقلبات في الدخل دون إن يقوم صانعو السياسة بفعل ما .

١. عبد الله الشريف الغول – موضوعات في الاقتصاد الكلي – م ج ام درمان الأهلية ٢٠٠٨ – ص ١٦٤ .

٢. مايكل ابد جمان – الاقتصاد الكلي التغذية السياسية – دار المريخ للنشر ١٩٨٨ – ص ١٢٦ - ١٢٧ .

## ١-٢ السياسة النقدية : - Monetary policy (١)

هي إحدى الخيارات التي تلجأ إليها الحكومة ممثلة في السلطات النقدية لمعالجة التضخم أو تخفيف البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والسياسة النقدية تستخدم الأدوات التالية :-

- كمية النقود ( أي عرض النقود ) .

- سعر الفائدة ( أي تكلفة رأس المال ) .

وقد تكون السياسة النقدية توسيعه عند محاربة البطالة وانكماشية لمعالجة التضخم . فالسياسة النقدية تحقق أهدافها من خلال أحداث تغييرات علي سعر الفائدة ، ويرى بعض الاقتصاديين أنه في بعض الحالات من الممكن أن تحقق السياسة النقدية أهدافها من خلال متغيرات أخرى غير سعر الفائدة مثل:

١. يفترض الكلاسيك علاقة عكسية بين الاستهلاك وسعر الفائدة ، بما أن الاستهلاك

هو احد مكونات الطلب الكلي ، فإن الزيادة في العرض الحقيقي للنقود تؤدي إلي

أسعار فائدة أقل ومعدلات استهلاك أكبر ، هذا يعني أن السياسة النقدية سوف تكون

أكثر فعالية إذا كان الاستهلاك يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة .

٢. تؤثر السياسة النقدية أيضاً علي الدخل من خلال تأثيرها علي صافي الثروة نسبة

للارتباط المباشر بين الاستهلاك وصافي الثروة الخاصة . ستؤدي الزيادة في

عرض النقود إلي زيادة صافي الثروة الخاص وبالتالي زيادة الاستهلاك والذي

يؤدي بدوره إلي زيادة الدخل .

## ١-٣ الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية : (٢)

## The relative Effectiveness of Monetary and Fiscal policy:-

تكون الفعالية النسبية لكل من السياسة المالية النقدية من خلال مقدرتها علي توليد تغييرات في المستوى التوازني للدخل، وبالتالي كلما كان التغيير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة للتغيير في عرض النقود والإنفاق الحكومي والضرائب , كانت السياسة المالية والنقدية أكثر فعالية وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر وتعاضمت فعالية كل من السياسة المالية والنقدية , فالسياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار , فإذا تغير الاستثمار فإن التغيير في الدخل يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر , بالنسبة للتغيير في المشتريات الحكومية يكون التغيير في الدخل أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر . وهناك محددات أقوى لفعالية كل من السياسة النقدية والمالية وهما:-

- مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة :-(٣)

كلما كانت مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر كانت فعالية السياسة النقدية أقل وفعالية السياسة المالية أكبر .

- مرونة الاستثمار لسعر الفائدة :-

كلما اشتدت عدم مرونة الاستثمار لسعر الفائدة كانت السياسة النقدية أقل فعالية والسياسة المالية أكبر فعالية .

١. عبد الله الشريف الغول – موضوعات في الاقتصاد الكلي – مرجع سابق – ص ١٧٤

٢- عبدالله الشريف الغول – موضوعات في الاقتصاد الكلي – سبق ذكره – ص ١٧٦

٣- صالح صالحى – السياسة النقدية – القاهرة دار الفجر - ٢٠٠٨ ص ١٨٢

### الفصل الثاني :

السياسة النقدية والمالية في السودان (١٩٩٠م – ٢٠١٥م)

٢-١ السياسة النقدية في السودان (١٩٩٩- ٢٠١٥) : (١)

من السهل أن نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان المركزي في إدارة السياسة النقدية , المرحلة الأولى امتدت في التسعينات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة إنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ، ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان المركزي وكان دور البنك المركزي في التأثير علي الأوضاع النقدية ينحصر في توزيع التمويل المتاح لدى البنوك التجارية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عن

طريق السقوفات والتدخل المباشر ، وقد استمر هذا الوضع حتى العام ١٩٩٦م حيث بدأ بعدها الوضع في التغيير ، ويمكن أن نعتبر عامي ٩٦ - ٩٧ بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد الدور الفعال للسياسات النقدية في السودان وفي العام ١٩٩٦م تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم استقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر الصرف للعملة الوطنية ، وفي إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي في تنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.

جدول رقم (١)

الأعوام	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عرض النقدية	٢,٥٨	٣,٤	٤,٣	٥,٦	٧,٣	٩,٦	١٤,٠	١٧,٠	١٩,٧	٢٢,٠	٢٨,٠	٣٥,٠	٤١,٠	٥٨,٠	٦٦,٠	٧٧,٠	٧٩,٠
GD P	١٢,٤	١٣,٤	١٤,٣	١٥,٢	١٦,٣	١٩,٣	٢٠,٤	٢٢,٤	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٨,٠	٢٩,٤	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٨,٤	٢٩,٣	٢٩,٩
معدل النمو	٦٠,٦%	٨,٣%	٦,٤%	٦,٥%	٦,١%	٧,٢%	٥,٦%	٩,٩%	١٠,٩%	٦,٤%	٥,٩%	٥,٢%	١,٩%	١,٤%	٤,٤%	٣,٦%	٣,٧%

المصدر: وزارة المالية

١. احمد مجذوب احمد-السياسة المالية والنقدية في الاسلام-دار جامعة ام درمان الاسلامية للنشر -

الخرطوم ط ١ ١٤١٨هـ ص ٨٩

جدول رقم (٢)

السنة	الإيرادات الضرائب / الحكومية	الإنفاق الحكومي
-------	------------------------------	-----------------

١٥,٤٥	١٢,٤٩	١٩٩٠
١٩٧٥	١٥,٤٠	١٩٩١
٥٢,٤٥	٢١,٢٣	١٩٩٢
٨٠	٦,٣	١٩٩٣
١١٩	١٠,٣	١٩٩٤
٢٧٨	٢٠,٩	١٩٩٥
٨٣٠	٦٠,٤	١٩٩٦
١٢٤٤	٨٢,٦	١٩٩٧
١٥٧٥	١١٦,٢	١٩٩٨
١٩٧٥	١٥٤,٠	١٩٩٩
٣١٢٥	١٦٠,٢	٢٠٠٠
٣٤٢٨	١٨٨,٠	٢٠٠١
٣٧٧٠	٢١٣,٧	٢٠٠٢
٥٦٣٣	٢٦٥,٨	٢٠٠٣
٧٩٣٦	٤٢٠,٣	٢٠٠٤
١٠٤٣٥	٥٠٠,٧	٢٠٠٥
١٤٧١٣	٥٠٨,١	٢٠٠٦
١٠٠٤٨٠ نفط ١٧٤٠٣	٦٥٢٩,٥٠	٢٠٠٧
١٥٩٩٧٧ نفط ٢٢٧٢٤	٧٦٨٠,٦٠	٢٠٠٨
٩٥٩٦٦ نفط ٢٠٦٩٦	٨٦٥٥,٦٠	٢٠٠٩
٩٢٤ نفط ٢٤١٦٢	١٠٠٠,٩	٢٠١٠

٢٠١١	١١٤٨١	٢٨٥٧٨ نפט ٨٤.٣
٢٠١٢	١٥٥٦٨	٢٦٢٧٢ نפט ٤٢٤.٠
٢٠١٣	٢٤١٣٤	٣٦١٧٨ نפט ٦٣٦.٨
٢٠١٤	٢٦٢١٦	٤٠٥١٦ نפט ٥٨١.١
٢٠١٥	٢٧٠.٨	٤٠٨١.٠ نפט ٥٥٦.٠

المصدر: وزارة المالية

من الجدول رقم (١) نلاحظ الآتي :-

شهد عرض النقود ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٤ حيث ارتفع من ٢,٥٨ مليون جنيه في العام ١٩٩٩ إلى ٩,٦١ مليون جنيه ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع شبه النقود بالإضافة إلى ارتفاع وسائل الدفع الجارية وارتفاع العملة لدى الجمهور تحت الطلب . ومن واقع السياسة النقدية للفترة من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م نلاحظ أن معدل نمو عرض النقود الاسمي قد بلغ ٢٥% ، ٣٣% ، ٣٠,٣% ، ٣٠,٨% ويعزى الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود إلى عدة عوامل منها :-

- فعالية الأدوات المستخدمة في ضبط السيولة مثل الاحتياطي القانوني .
- القيود التي وضعت من قبل السلطات النقدية لتخفيف استدانة الحكومة من البنك المركزي حيث تم وضع سقف مستهدف لكل عام مع الالتزام الحكومة بهذه السقوفات وفي العام ٢٠٠٤م تستخدمها الحكومة ويرجع ذلك إلى فعالية السياسة النقدية المتمثلة في شهادات شهامة التي تهدف إلى تغطية عجز الموازنة الحكومية بالإضافة إلى التحكم في عرض النقود.
- النمو المنضبط لتمويل القطاع الخاص .

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م سجل معدلات نمو مرتفعة إذ بلغ متوسط معدل النمو ٦,٨% وقد ارتفع خلال الفترة من ١٩٩٩م ٢٠٠٤م من ١٢,٤ مليون جنيه إلى ١٩,٣ مليون جنيه في العام ٢٠٠٤م ، نلاحظ أن هذه الفترة شهدت استقراراً متصلاً في الأداء الاقتصادي بعد دخول البترول كمنتج جديد في هيكل الإنتاج والصادرات مع زيادة في إنتاجه وارتفاع أسعاره العالمية، حيث أضاف للاقتصاد السوداني أكثر من ٥٠% من إجمالي القيمة المضافة كما زاد من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن تدفق

الاستثمارات الخارجية المباشرة وأثرها في تمويل الاقتصاد ، كما أصبح يساهم بصورة كبيرة في الصادرات بعد تغطية الطلب المحلي .

أما الفترة من ٢٠٠٥م - ٢٠١٠م فقد شهدت ارتفاع في معدل النقود بشكل أكبر من الفترة السابقة نتيجة لارتفاع وسائل الدفع سابقة الذكر ، أما الناتج الإجمالي ( GDP ) ومعدل النمو فقد تواصل الارتفاع في معدل نمو الناتج الإجمالي خلال هذه الفترة إذ بلغ متوسط معدل النمو ٧,٣% مقارنة بالفترة السابقة ٦,٨% وقد شهدت البلاد استقرار في النمو خلال هذه الفترة بالرغم من الآثار السالبة للالتزام المالية العالمية علي مجمل الإيرادات العامة للدول والقطاعات الإنتاجية وعائد الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي وما تبع ذلك من ضغوط أسعار صرف العملات الأجنبية ، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠م - ٧,٣% حيث ارتفع من ٢٠,٣ مليون جنيه في العام ٢٠٠٥ إلى ٢٩,٤ مليون جنيه في العام ٢٠١٠م وذلك لزيادة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعاره العالمية ، كذلك تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة بجانب نمو مساهمة القطاعات الفرعية مثل قطاع البناء والتشييد وخاصة صناعة الأسمنت والكهرباء وزيادة مساهمة قطاع الخدمات .

أما الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٥م فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً ملحوظاً في عرض النقود مقارنة مع الفترتين السابقتين ، ومن الجدول نلاحظ الآتي :-

ارتفع عرض النقود من ٤١,٨٥ مليون في العام ٢٠١١ إلى ٧٧,٣٩ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج من عملية الشراء وتخصيص الذهب للحكومات المركزية ، إضافة إلي ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص وارتفاع وسائل الدفع الجارية ، وقد شهدت معدلات النمو انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة إذ بلغ في المتوسط ( ٢,٨ % ) ونلاحظ تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع تاراً وانخفض أخرى فقد انخفض في العام ٢٠١١ إلى ١,٩% في العام ٢٠١٢ إلى ١,٤% نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج ، حيث تمثل عائدات النفط ٧٥% من إيرادات النقد الأجنبي و ٤٥% من الإيرادات المالية العامة ويمثل النفط ٩٥% من حجم الصادرات ، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٤% في العام ٢٠١٢م إلي ٤,٤% في العام ٢٠١٣م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي ويعزي إلي دخول النفط باكتشاف بعض المربعات النفطية ودخولها في الإنتاج وزيادة إنتاج بعض الشركات .

٢-٢ السياسة المالية في السودان ١٩٩٩م - ٢٠١٥م :

كل السياسات المالية في السودان خلال هذه الفترة ركزت علي تحقيق أهداف معينة وهي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض متوسط معدل التضخم وزيادة عائد الصادرات والعمل علي استقرار سعر الصرف . فقد هدفت موازنة العام ٢٠٠٠ م إلي تحقيق نمو ٥% ومعدل تضخم ١٢% وقد سجل معدل النمو نسبة ٨,٣% ومعدل التضخم ٨,١% بما يفوق المستهدف حيث بلغت الإيرادات العامة الذاتية ٣٣٤ مليار دينار مقابل ٢٠٥,٢ مليار دينار في العام ١٩٩٩م إي نسبة زيادة ٦٢,٨% ، وتعزي هذه الزيادة إلي الزيادة في عائدات البترول وقد سجلت إيرادات الضرائب الفعلية ١٥٠,٢ مليار دينار مقابل ١٥٤ مليار دينار .

وفي العام ٢٠٠١م هدفت السياسة الكلية إلي ترشيد الطلب الكلي ودفع الإنتاج والإنتاجية بتوجيه الإنفاق نحو القطاعات والخدمات الأساسية والاستمرار في برنامج الخصخصة وبرامج الدعم الاجتماعي ، كما استهدفت معدلات نمو الناتج الإجمالي بنسبة لا تقل عن ٦,٥% والنزول بمعدلات التضخم إلي ٥% ومن واقع الأداء الفعلي فقد تحقق معدل النمو والتضخم بنسبة ٦,٧% و ٤,٨% وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية إلي ١٦,١ مليون دينار نتيجة لارتفاع الضريبة علي القيمة المضافة .

في العام ٢٠٠٢م وفي إطار تنفيذ برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة فقد ركزت السياسة الاقتصادية المالية علي الاستقرار الاقتصادي والاستمرار في سياسة التحويل الاقتصادي وسياسة الاعتماد علي الذات وتوجيه السياسات الكلية لدفع الإنتاج والإنتاجية وتقوية قدرات البلاد الإستيعابية والاهتمام ببرنامج التقانة وتقوية العلاقات الاقتصادية الخارجية . وهدفت إلي تحقيق معدل نمو ٧% ومعدل تضخم ٥% مع المحافظة علي استقرار سعر الصرف ، ومن واقع الأداء الفعلي فقد حقق معدل النمو نسبة ٦,٥% والتضخم ٨% .

وفي العام ٢٠٠٣م ارتكزت الموازنة علي نفس موجهات العام ٢٠٠٢م بالإضافة إلي الاهتمام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية ومكافحة الفقر. وهدفت إلي تحقيق معدل نمو ٥,٨% وتضخم ٧% والمحافظة علي الاستقرار في سعر الصرف . أما العام ٢٠٠٤م فقد هدفت الموازنة بالإضافة إلي الأهداف السابقة لنفس الأعوام فقد هدفت إلي المحافظة علي تخفيض حدة الفقر والاستقرار الاقتصادي والاستمرار في تحقيق معدلات نمو عالية.

ولأول مرة في تاريخ السودان تتحقق موارد إضافية في حدود ١٦٥ مليار دينار دون تحميل المواطنين أي أعباء إضافية وذلك بسبب زيادة الإيرادات البترولية والإيرادات الضريبية التي ادى توسيعها إلي زيادة الإنفاق التنموي ، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية إلي ٤٢٠,٣ مليار عن العام السابق ٢٦٦,٨ مليار دينار بزيادة ٥٧,٥% . وكذلك الأمر في العام ٢٠٠٥م والتي هدفت فيه الموازنة إلي نفس الأهداف السابقة وكذلك موازنة العام ٢٠٠٦م

، والعام ٢٠٠٧م والعام ٢٠٠٨م والعام ٢٠٠٩م والتقييد الوحيد في أهداف السياسة المالية هو التوسع في برنامج التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والتركيز علي تنمية وأعمار المناطق المتأثرة بالحروب .

وجاءت موازنة العام ٢٠٠٩م بأهداف منها الاستمرار في المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ موجهات اتفاقية السلام واستمرار في تنفيذ اتفاقية قسمة الثروة وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز علي تنفيذ الإنفاق علي مشروعات البيئة التحتية والخدمات الأساسية . وكذلك أدت أهداف السياسة المالية للعام ٢٠١٠م بنفس موجهات موازنة العام ٢٠٠٩م.

وفي الأعوام من ٢٠١١م إلي ٢٠١٥م وبعد انفصال جنوب السودان جاءت موجهات السياسة المالية في البحث عن بدائل لعائد النفط والذي خرج من الموازنة بعد انفصال دولة جنوب السودان وعملت السياسة المالية علي زيادة معدلات النمو وخفض معدلات التضخم والمحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وتقليل الارتفاع في انهيار الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

### الفصل الثالث :

#### تحليل السياسات الاقتصادية في السودان -١٩٩٩ - ٢٠١٥م

الاقتصاد السوداني مر بعدة مراحل خلال العهود الثلاثة الأخيرة الماضية وهي المرحلة الأولى ، الفترة من ١٩٩٠م حتي ١٩٩٥م والتي شهدت توسعاً مذهباً في الإنفاق العام للحكومة والذي بدوره أدى إلي صدمات تضخمية لم يشهد لها السودان مثيلاً حيث بلغ متوسط معدل التضخم ١١٥%

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الإصلاح الذي أعقب الإدراك بالفشل للسياسات غير المدروسة التي تمت في المرحلة الأولى وهي من منتصف التسعينات حتى بداية الألفية الجديدة والتي تمت بمساعدة عاملين أساسيين هما:

١/ عودة صندوق النقد الدولي ومساهمته في رسم سياسة إصلاحية جديدة للاقتصاد .

٢/ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والذي ساعد علي الاستقرار النسبي للأوضاع المالية في الاقتصاد مما أدى إلي الهبوط التدريجي لمعدلات التضخم .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة العودة إلي عدم الاستمرار في الإصلاح وعدم تقوية السياسات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والذي ساعد في ذلك تدفق صادرات النفط والتي

أعطت مساحة كبيرة للحكومة للحركة المالية دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى ، وذلك لان موارد النفط هي موارد غير مستدامة ولا يمكن الاعتماد عليها في المدى الطويل ، وبالتالي توسع الإنفاق الجاري ( التشغيلي ) بمستويات عالية مما أدى إلي تقليص الموارد التي يمكن توظيفها في قطاعات إنتاجية أخرى بتعبير آخر كان البترول نعمة وليس نعمة علي الاقتصاد السوداني حيث أصيب السودان بالمرض النيجيري، الاعتماد علي الواردات وإهمال الإنتاج المحلي ، والذي أدى إلي أتساع الفجوة بين العرض من الإنتاج المحلي والطلب الفائض في القطاع العام ، وعدم التوازن هذا بين الطلب والعرض الكليين في الاقتصاد تسبب في ارتفاع الأسعار خاصة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ومن هنا بدأت مشكلة الدولار كانعكاس لعدم التوازن في الاقتصاد والكلي.

### ٣-١ السياسات الاقتصادية في السودان ١٩٩٩م - ٢٠١٥م

منذ العام ١٩٨٩م وبعد أن سيطرت حكومة الإنقاذ علي مقاليد الحكم في السودان عملت علي تطبيق سياسة السوق الحر ولتحقيق ذلك قامت بتطبيق سياسة الخصخصة ببيع مؤسسات الدولة غير الناجحة وذلك لتقليص دور الدولة في الاقتصاد وفتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في الاقتصاد وكانت النتيجة لهذه السياسات ارتفاع معدلات التضخم بصورة عالية جداً للفترة من ١٩٩٢م - ١٩٩٥م وانصبت أغلب السياسات الاقتصادية لمعالجة هذا الوضع والسيطرة علي معدلات التضخم وهذه الفترة هي التي رسمت ملامح الاقتصاد السوداني فيما بعد وذلك لان كل السياسات الاقتصادية التي جاءت بعد ذلك كانت عبارة عن معالجات للأوضاع التي خلفتها سياسات التحرير الاقتصادي في العام ١٩٩٢م .

وفي العام ١٩٩٩م بالرغم دخول البترول في ميزانية السودان والذي كان يمثل ثلثي موارد الدولة . إلا أنه لم تستقل موارد البترول بالشكل الصحيح وإنما استغلت في أغلب الأحيان بزيادة الصرف الحكومي ( الإنفاق الجاري) في مقابلة الصرف علي حرب الجنوب والتي استنزفت مواد كثيرة جداً بالإضافة إلي الصرف البذخي للحكومة علي الاحتفالات والمؤتمرات والدستوريين وغيره وكانت النتيجة إهمال جانب الإنتاج المحلي خاصة المشروعات الزراعية ، واتسمت هذه الفترة من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م بالاستقرار الاقتصادي لتوفر موارد أجنبية من البترول والتدفقات الأجنبية خلال هذه الفترة فمعدلات التضخم وسعر الصرف اتسمت بالاستقرار النسبي وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

الفترة من العام ٢٠٠٥م حتى العام ٢٠١١م وهي فترة الانتعاش للاقتصاد السوداني وذلك بعد توقيع اتفاقية السلام مع جنوب السودان لحرب استمرت أكثر من عشرون عاماً بنهاية هذه الحرب توقف بند صرف استنزاف موارد كثيرة جداً من موارد السودان وخلال هذه الفترة ركزت السياسة المالية علي زيادة معدلات النمو والتي ارتفعت من ١٩,٣ في العام ٢٠٠٤م إلي ٢٧ في العام ٢٠١١م ومع زيادة عرض النقود والتوسع في السياسات المالية وأدى ذلك إلي زيادة معدلات النمو مع الثبات النسبي لمعدلات التضخم وأسعار الصرف.

وخلال هذه الفترة وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي عام بعد عام ، إلا أن الصرف البذخي للحكومة مازال متواصل والاعتماد علي البترول كمورد أساسي في الميزانية أدى إلي إهمال بقية القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في الناتج القومي الإجمالي بنسب متواضعة جداً خلال هذه الفترة فقد السودان فرصة سانحة لتوزيع موارد البترول علي النمو بالقطاعات الإنتاجية الأخرى والتي كانت يمكن أن تقلل من خطر الاعتماد علي مورد واحد فقط في الميزانية السنوية للدولة .

خلال هذه الفترة ازداد عرض النقود من ٩,٦١ في العام ٢٠٠٤م إلي ٤١,٨٥ في العام ٢٠١١م بمعدل زيادة ٥% في المتوسط سنوياً مع المحافظة في معدلات أسعار صرف وتضخم اتصفت بالثبات النسبي فكانت السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة توسعية ، أما السياسة المالية فقد ركزت في المقام الأول علي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو.

الفترة من العام ٢٠١١م – ٢٠١٥م وبعد انفصال جنوب السودان وفقدان السودان لمورد أساسي وهو البترول والذي كان يشكل ثلثي موارد الميزانية فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي من ١,٩% في العام ٢٠١١م إلي ١,٤% للعام ٢٠١٢م وارتفعت معدلات التضخم وتراجع أسعار الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، وبالرغم من السياسات المالية والنقدية التي عملت علي السيطرة علي واثبات التضخم بمعدلات منخفضة و أسعار الصرف ثابتة بإتباع سياسة انكماشية إلا أن التضخم ارتفع بمعدلات أكبر وتراجع الجنيه السوداني معدلات أكبر وسبب ذلك هو عدم تنازل الحكومة للصرف الزائد وعدم وجود بدائل لمورد البترول ، فعدم الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى أدى إلي تدهور في هذه القطاعات والتي تحتاج إلي موارد ضخمة لإعادتها ليكون لها دور إيجابي في الاقتصاد السوداني .

#### الفصل الرابع :

## المنهجية والشواهد التطبيقية

في هذا الفصل سيتم استخدام المنهج التطبيقي ومن ثم تكوين معدلات النمو المقترح والذي يتكون من ثلاثة معادلات وهي :-

### المعادلة الأولى :-

$$\text{Log } (dy) = B_0 + B_1 \log dG + e \longrightarrow (1)$$

حيث أن:  $dy =$  معدل النمو &  $dG =$  التغير في الإنفاق الحكومي

$e =$  المتغير العشوائي

المعاملات  $B_0, B_1$

وسيتم تقدير أثر التغير في النمو ( $dy$ ) وذلك من خلال التغير في الإنفاق الحكومي علي معدل النمو ( $GDP$ ) ، ونتوقع علاقة طردية ،

### المعادلة الثانية :

$$\text{Log } (dy) = B_0 - B_1 \log dx + e \longrightarrow (2)$$

بحيث أن :-  $dx =$  التغير في الضرائب وستقوم بتقدير أثر التغير في النمو من خلال التغير .

في الضرائب ومتوقع علاقة عكسية .

### المعادلة الثالثة :-

$$\log (dy) = B_0 + B_1 \log (dm) + e \longrightarrow (3)$$

بحيث أن :  $dm =$  عرض النقود بتقدير للنقود وستقوم بتقدير أثر التغير في النمو من خلال التغير في عرض النقود ، ونتوقع علاقة طردية.

### الشواهد التطبيقية :-

سيتم تقرير النموذج بتطبيق طريق المربعات الصغرى (least squares) ، وستقوم بتقرير وتحليل كل معادلة علي حدة .

### المعادلة الأولى :-

داله الإنفاق الحكومي باستخدام بيانات دورية عن الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو من بنك السودان المركزي ووزارة المالية للفترة من ( ١٩٩٠م - ٢٠١٥م ) باستخدام برنامج ( E.Views ) تم تقدير المعادلة (١) كآلاتي :

$$\log(dy) = ٧,٨٢ + ٠,٠٠٠١ (G) \longrightarrow (٤)$$

$$R^2 = ٠,٢٢ \quad / \quad F = ٧,٣٣$$

$$P\text{-Value } ٠,٠١ \quad / \quad \text{Durban - Watson} = ٧,٣$$

يمكن تقييم الكفاءة الإحصائية للدالة أعلاه من خلال تفسيرات الاختبارات الآتية :-

F. Statistic = يشير إلي وجود علاقة جوهريّة بين المتغير التابع والمتغير المستقل يدل هذا الاختبار علي القوة المعنوية الإحصائية ، أي القدرة التفسيرية للنموذج ، ويلاحظ لديه معنوية إحصائية عالية عند مستوى ١% مما يدل علي وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل وبالتالي نرفض العدم ونقبل الغرض البديل.

P-Value statistic : تعتمد هذه القيمة علي مستوى المعنوية أو مستوى الاحتمال ، وهو احتمال الوقوع في الخطأ ، وفي معظم العلوم يتم اختيار مستويين للمعنوية هما (٥% ، ١% ) وبالتالي فإن القيمة الاحتمالية ( P. value ) تخيرنا بحجم الاحتمال بأن الاختلاف المقاس في التجربة يعود إلي عوامل تتعلق بالصدفة وبالتالي إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من ٥% فهذا يدل علي معنوية النموذج وان البيانات ذات تأثير حقيقي وهنا القيمة الاحتمالية هي (١% ) وهي أقل من (٥% ) وهذا يعني أن احتمال الفرق في البيانات مجرد صدفة هو (١% ) وبالتالي نرفض هذا الفرض أي نرفض العدم ونقبل بالقرض البديل.

R<sup>2</sup> = وبذل هذا الاختبار علي قوة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وتشير قيمة R<sup>2</sup> ٠,٢٨ أي أن حوالي ٢٨% من التغير في المتغير التابع ترجع إلي التغير في المتغير المستقل ، بينما ٧٢% غير مضمنة في النموذج وهذا يدل علي ضعف العلاقة وتأثير التغير في الإنفاق الحكومي علي التغير في النمو .

Durbin- Watson يدل هذا الاختبار علي ما إذا كان هنالك ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث تقع قيمته ٧,٣ D-W = هي المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي .

المعادلة الثانية :-

$$Y = ٧,٥٣ - ٠,٠٠٠٨ (TX) \longrightarrow (٥)$$

$$^{-2}R = ٠,٢٦$$

$$F = ٦,٦٤$$

$$P. Value = ٠,٠٢١$$

$$D.W = ١,٦$$

ونجد أن الاختبار F يشير إلى وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمستقل ، أي القوة التفسيرية للنموذج ونلاحظ أن قيمة  $F = ٦,٦٤$  المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية مما يدل أن النموذج له قيمة معنوية إحصائية عالية عند مستوى ١% ووجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل .

وكذلك قيمة p. value والتي تقع ما بين القيمة ٥% - ١% وهي أقل من ٥% وهذا يدل علي حقيقة معنوية البيانات وأن الصفة تمثل فقط ٢% وان حقيقة البيانات تمثل ٩٨% وبالتالي نرفض فرض العوم ونقبل بالفرض البديل .

أما قيمة  $^{-2}R$  وهي ٢٦% فهذا يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ضعيفة وان ٢٦% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ناتجة من التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل ، وأن ٧٤% من التغيرات تمثلها (e) أي المتغير العشوائي .

أما اختبار D.W والذي يشير ما إذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية ، وتشير قيمته (١,٦) حيث تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي .

### المعادلة الثالثة :-

$$Y = ٧,٦٨ + ٠,٠٠٠٦(M) \longrightarrow (٦)$$

$$^{-2}R = ٠,٣٩ \quad F = ١١,٤٦$$

$$p. value = ٠,٠٤ \quad D.W = ١,٢٦$$

ونجد إن F تشير إلى وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمستقل أي القوة التفسيرية للنموذج ، وإن قيمة  $F = ١١,٤٦$  وهي أعلى من القيمة الجدولية وبذلك أن النموذج له قيمة معنوية إحصائية عالية عند مستوى ١% ووجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل ، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل وهو وجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل .

وكذلك اختبار p. value والتي تمثل قيمة أقل من ٥% وقيمة p. value هي ٤% أي أن ٤% فقط من البيانات غير حقيقة وإن ٩٦% حقيقة وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل.

$R^{-2}$  والتي تشير إلى وسطية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وهي  $R^{-2} = 39\%$  وتفسر بأن  $39\%$  من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع إلى التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل .

أما اختبار D. W وهو  $1,26$  والذي يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوعه في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي .

## الفصل الخامس :

### اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج والتوصيات والخاتمة

#### ٥-١ اختبار الفرضيات:-

#### ٥-٢ الفرضية الأولى :-

وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في السودان .

من المعادلة (٤) : والتي تدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي أي كلما زاد الإنفاق الحكومي ، كلما زاد معدل النمو الاقتصادي في السودان ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث الزيادة في الإنفاق الحكومي بزيادة المشتريات الحكومية وزيادة المرتبات يزيد من معدلات الطلب الكلي ويحفز المؤسسات الإنتاجية على زيادة الإنتاج لزيادة الطلب المصحوب بالقوة الشرائية ( طلب فعال ) ويحرك الجمود الاقتصادي بزيادة معدلات الطلب على السلع والخدمات ، تشير النتيجة إلى أن  $28\%$  من التغير في معدلات النمو ترجع إلى التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي ، وهذا نسبة ضعيفة تشير إلى أن الزيادة في معدلات النمو تحدث لأسباب أخرى غير الإنفاق الحكومي بنسبة  $72\%$  وهذا الأمر يتنافى مع الفرضية الأولى لوجود العلاقة الطردية الضعيفة وبالتالي لا يمكن

قبول هذه الفرضية برغم من وجود العلاقة إلا إنها تعتبر علاقة ضعيفة جداً وإن النسبة الأكبر من التغير في النمو يفسر بأسباب غير الإنفاق الحكومي ، رغم من جودة النموذج وقدرته التفسيرية للمتغير المستقل والتابع ووجود علاقة طردية إلا إن ضعف النسبة تجعلنا نرفض هذه الفرضية .

#### ٥-٣ الفرضية الثانية :-

هنالك علاقة عكسية بين الضرائب ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان تدل المعادلة (٥) على وجود علاقة عكسية بين الضرائب ومعدل النمو ، فكلما زادت الضرائب تأثرت معدلات النمو بالنقصان وحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة الضرائب سواء إن كانت

مباشرة أو غير مباشرة ذات تأثير سلبي علي النمو من خلال تقليل القوة الشرائية للأفراد ( مباشرة ) ومن خلال زيادة تكاليف الإنتاج علي المنشآت الإنتاجية مما يجعل المنشأة أمام خيارين وهي أما أن تقلل العمالة حتي تقلل من تكاليف الإنتاج وهذا بدوره يقلل من الطلب ، وأما أن تزيد من أسعار المنتجات وهذا أيضاً يقلل من الطلب لان زيادة الأسعار تقلل من الطلب . وفي كل الحالتين يتأثر الطلب وتضطر المنشأة الإنتاجية إلي تقليل الإنتاج والذي يترك أثر سالب علي النمو.

تشير النتيجة إلي أن ٢٦% من التغيرات التي تحدث في معدل النمو ترجع إلي التغيرات التي تحدث في الضرائب ، ونظرياً للضرائب أثر سالب علي معدل النمو ، ولكن تطبيقاً علي مستوى الاقتصاد السوداني فإن هذه النسبة ضعيفة جداً ، وإن ٧٤% من التغيرات التي تحدث في النمو تحدث نتيجة لمتغيرات غير الضرائب وبالتالي ترفض هذه الفرضية .

#### ٥-٤ الفرضية الثالثة :-

وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي السوداني . تشير المعادلة رقم (٦) علي وجود علاقة موجبة بين عرض النقود ومعدل النمو الاقتصادي ، وحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة عرض النقود في ظل هياكل إنتاجية مرنة تستجيب للتغيرات التي تحدث في جانب الطلب فإن أي زيادة في عرض النقود تقابلها زيادة في الطلب بنفس النسبة تقريباً ، وزيادة الطلب كما ذكر في حالة هياكل إنتاجية مرنة تقابلها زيادة في الإنتاج وبالتالي يزيد من النمو.

تدل  $R^{-2}$  علي الارتباط بين المتغير التابع والمستقل وقيمة  $R$  هي التي تحدد حجم وقوة هذا الارتباط . ومن خلال المعادلة (٦) نجد أن  $R = ٠,٣٩$  أي  $R^{-2} = ٣٩\%$  من التغيرات التي تحدث في النمو هي من التغيرات التي تحدث في عرض النقود وتعتبر هذه النسبة وسط وتفسر أن ٣٩% من التغير في النمو ناتج من التغير في عرض النقود ، وإن ٦١% من التغيرات التي تحدث في النمو هي لأسباب أخرى غير عرض النقود ، وفي حالة إذا كان الاقتصاد مستقر ومتوازن ويمتاز باستقرار في معدلات التضخم يمكن أن نقبل الفرضية ولكن في الاقتصاد السوداني والذي يمتاز فيه معدلات التضخم بعدم الاستقرار والتسارع في الزيادة خاصة بعد انفصال الجنوب وخروج البترول من ميزانية الحكومة فإن أي زيادة في عرض النقود تتحول إلي زيادة في الأسعار خاصة في ظل الهياكل الإنتاجية غير المرنة أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلي زيادة في الأسعار والأمر الذي يؤثر علي الطلب الكلي فتكون النتائج سلبية وبالتالي نرفض هذه الفرضية .

## ٥-٥ النتائج :-

١. لم تفلح جميع السياسات المالية والنقدية المتبعة في التأثير علي معدل النمو وزيادة حجم (GDP).
٢. هنالك عدم تناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية حيث السياسة النقدية نهجها انكماش وإن السياسة المالية نهجها توسعي مما أدى إلي زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم.
٣. يتسم الاقتصاد السوداني بضعف هيكله الاقتصاد الأمر الذي أضعف قاعدة القطاعات المنتجة ومن ثم أضعاف قدرتها علي الإنتاج.
٤. مم خلال نتائج التحليل السابقة نجد إن المتغير التابع لها علاقة طردية معنوية عند مستوى دلالة معنوية ١% مما يؤكد وجود إليه تصحيح الخطأ في النموذج .
٥. عدم وجود أثر معنوي لعرض النقود والإنفاق الحكومي رغم وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل وقد يكون هنالك أثر معنوي في المدى الطويل
- ٦-٥ التوصيات
١. ربط زيادة عرض النقود بالنتائج المحلي الإجمالي حتى لا تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مما ينعكس سلباً علي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .
٢. ضبط الإنفاق الحكومي وتوجيهه لإزالة الأثر السالب في الناتج المحلي الإجمالي .
٣. تقليل الصرف علي القطاعات غير المنتجة لأحداث نوع من التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة ، توجيه الإنفاق نحو المشروعات الإنتاجية .
٤. زيادة الناتج الإجمالي المحلي عبر الاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.
٥. معالجة المشاكل والمعوقات التي تعيق عملية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وعلاجها لما له من أثار ايجابية علي الاقتصاد الكلي.
٦. توجيه السياسات الاقتصادية الكلية نحو تنمية الموارد والإستفادة من الإمكانيات المحلية وإنتاج السلع والخدمات المحلية حتى تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.
٧. العمل علي قيام مراكز تهتم بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية وأدواتها وأثارها علي مؤشرات الاقتصاد الكلي للمساعدة في تحليل اتجاه السياسات.

## المراجع:

١. حامد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧م.
٢. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصر، سينا للنشر، ١٩٩٢م.
٣. سامي خليل، الاقتصاد الكلي، الكويت، بدون تاريخ.
٤. شريف كحلا، الأسس الحديثة لعل مالية الدولة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩م.
٥. صالح صالح، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠٠١م.
٦. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، القاهرة، دار الفجر، ٢٠٠٨م.
٧. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٩٢م.
٨. عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، جامعة أم درمان الأهلية للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٧م.
٩. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٠. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، مطبعة الشركة الشرقية، ١٩٧٠م.
١١. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠م.
١٢. مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨م.
١٣. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.
١٤. محمد احمد العدناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ١٩٩٥م.
١٥. محمد الخطيب محمد، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، الجزائر، دار أسامة للنشر، ٢٠٠٨م.
١٦. محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، منشورات برتي، ١٩٩٤م.
١٧. محمد ديوداء، الاقتصاد والتطور الاقتصادي، مصر دار الجماعات المصرية، المجلد الأول، بدون تاريخ.

١٨. محمد نجات صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي، ترجمة عبد القادر حسين شاس، رفيق يوسف، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠٠٧م.
١٩. منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٧٩م.
٢٠. منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، علما، ونظاما بدون تاريخ.
٢١. منير الحمش، دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة، دمشق، مؤسسة الوحدة، ١٩٨٥م.
- التقارير والدوريات:

١. جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، السودان في أرقام (٢٠٠٢-٢٠٠٦).
٢. جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، السودان في الأرقام (٢٠٠٥-٢٠٠٩).
٣. بنك السودان المركزي، العرض الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٢-٢٠١٦).

المراجع الإنجليزية:

١. Milton Friedman, Monetary policy, theory and practices, ١٤ February ١٩٨٢, United States.
  ٢. Sargent .T.J, Macro Economic Academic Press, ١٩٧٩.
- W.C. Freund, Higher Standard of Living, New York , Office of Economic Research, ١٩٧٩.

## **Comparison between Spine Students book one and Smile student book one on teachers' point of view**

**١- Dr. Mohammed Alameen Yousif Kiber, Associate Professor , White Nile University**

**m.kiber@wnu.edu.sd**

**٢- Dr. Mohi Eldeen Ahmed Abd Elrahman Ahmed Assistant Professor , White Nile University**

**[mohieldeen9@wnu.edu.sd](mailto:mohieldeen9@wnu.edu.sd)**

**٣- Dr. Abdelrahman Mohammedain Abdelrahman Ahmed Associate Professor , White Nile University**

**[abogamals1977@wnu.edu.sd](mailto:abogamals1977@wnu.edu.sd)**

### **Abstract**

This paper aimed to compare and contrast between spine one and smile one which are used to teach English language at Sudanese basic school. Spine one has been replaced by smile one in late decade. The motivation behind this study lies in the belief this comparison shed important light on the syllabus contents of teaching English as a foreign or second language, the objectives , and the activities. A teachers' questionnaire was used to collect the teachers stand points about the contents, objectives , and the learning activities of spine and smile to identify some of the differences among these textbooks and to explore the findings which reflect English language teaching curriculum in Sudan . the data was analyzed by adopting (SPSS) program. The results reveal

the following: spine and smile one are different in term of objectives. spine and smile one are different in term of content. spine and smile one are different in term of activities .Moreover, smile one has a general trends as well as the unique features which is different from spine one. The researchers recommend that smile should be supported and encouraged as it contains modern trends in teaching English. As well as contains clear objectives and effective activities in accordance to the general objectives of teaching English.

### المستخلص

هدفت هذه الدراسة الي مقارنة بين spine one and smile one الذان يستخدمان لتدريس اللغة الانجليزية في مدارس السودان لتلاميذ مرحلة الاساس. smile one حل محل spine one في العقد الاخير.الدافع من وراء هذه الدراسة يقوم علي الاعتقاد علي ان هذه المقارنة تسلط الضوء علي محتوى المنهج و اهدافه و مناشطة التعليمية. استخدم استنبيان لمعلمي مرحلة الاساس لجمع البيانات لتوضيح وجهة نظرهم فيما يتعلق بمحتوي المنهج و اهدافه و مناشطة التعلمية للتعرف علي الاختلاف في الكتابين من اجل بلورت النتائج التي تعكس تدريس منهج اللغة الانجليزية في السودان. و قد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية.بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة للنتائج الاتية: spine one and smile one مختلفين من ناحية الاهداف و والمحتوي و من ناحية المناشط التعليمية . و من اهم توصيات البحث : يجب دعم و تشجيع تدريس كتاب smile one. لانه يحتوي علي اتجاهات حديثة لتدريس اللغة الانجليزية , كما يحتوي علي اهداف واضحة و مناشط تعليمية مؤثرة تتماشى و الاهداف العامة لتدريس اللغة الانجليزية.

### ١. Introduction

English has become the most important language in most of the world countries, During the beginning of ٢١<sup>st</sup> century, a lot of efforts have been made in many countries to enhance and develop their education system to bring it into line with social, economic, political, and cultural change in the world that is why the administration of the National Centre for curricula decided to replace Spine

series into Smile one. The ultimate goal of this paper is to compare and contrast some aspects of two English textbooks at Sudanese basic school level, namely Spine and Smile, the books that are designed to be taught for third level at basic school. Also, it interested in investigating the differences and similarities between the two textbooks in term of objectives, contents and activities. This paper is important because it aims to answer an important question that is why every country carries out the education reform especially through curriculum reform. These changes in education are reflected in national educational policies and the curriculum framework via curriculum designers. Change in curriculums is always imposed by Social/economic/political/cultural factors. These changes are supported to be according to the need and the mode of the age if they are intended to develop education.

## **1.2 Statement of Problem**

This study aims to compare between Spine Students book one and Smile student book one on teachers' point of view in term of objectives, contents, and activities. The reasons which have led to this study is the current debate on the future of English in the Sudanese education system and the manner in which the English curriculum is delivered. There has been very few researches carried out on national and international educational systems therefore this study will attempt to fill the existing gap in literature in this area. It has been acknowledged that Sudanese students in the past have not performed well in learning English . There is an effort to radically change the national education system of English language to provide a curriculum, which is able to enhance students performance in English language . This requires the competent use of English as a global language. The choice of the curriculum delivery and method of education is very much determined by the financial means of the family. For those Sudanese families, which have the financial capabilities many are opting to place their children in international schools with government approval. From prior research the major contributing factor to this, is the medium of instruction through which

the curriculum is delivered . In reality, the overall standard of the English language in Sudanese basic school is low because of the English textbook. Therefore , it should be changed to a new one.

The problem was observed by the researchers due to their experience of teaching English at basic school, secondary school , universities as well postgraduate

According to some scholars such as ..... A curriculum should be changed to suit peoples social , economical , cultural , and political needs. So this study is done to meet the above people's needs.

### **The Objectives of the Study**

This study aims to achieve the following objectives:

- ١- To appreciate the similarities and differences between spine and smile one in term of objectives.
- ٢- To appreciate the similarities and differences between spine and smile one in term of contents .
- ٣- To appreciate the similarities and differences between spine and smile one in term of activities.
- ٤- To identify general trends as well as the unique features of spine and Smile one .

### **The Questions of the Study:**

This study aims to answer the following questions:

- ١- What are the similarities and differences between spine and smile one in term of objectives?
- ٢- What are the similarities and differences between spine and smile one in term of content?
- ٣- What are the similarities and differences between spine and smile one in term of activities?
- ٤- To what extent do the general trends as well as the unique features of spine and Smile are different.

### **The hypotheses of the study:**

This study aims to verify the following hypotheses

- ١- Spine and smile one are different in term of objectives.
- ٢- Spine and smile one are different in term of content .
- ٣- Spine and smile one are different in term of activities .
- ٤-The general trends as well as the unique features of spine and Smile one are different.

## **Literature review**

This part presents a review of the relevant literature in this particular field of study. It serves to review in detail the English curriculum content for both the Spine one and Smile to highlight the various learning theories in relation to the delivery of the English curriculum. The reasons behind changing the textbook will be presented. What and why to change Curriculum Framework , and planning and implementing the curriculum. The literature reviewed in the process of this research will also be discussed

### **Historical background about teaching English language in Sudan**

#### **Changes in national curriculum**

It is well known that Curricula are change regularly to anticipate the future better opportunities for the students' needs There is a need to revise and review curriculum to suit the social, psychological, economical , and political needs of a particular county. Some countries such as Japan and Sri Lanka have an approved government direction for future curriculum, while others are only in the position to predict trends.

The integration of information technology, listening and speaking skills, and the handwriting books is the basic need changing from Spine to Smile in Sudanese English Language curriculum. This change across the curriculum is regarded as a major priority by many countries. Other priority areas for the coming years include maintaining basic skills such as literacy and numeracy; values education in a pluralistic society; vocational education and enterprise studies; encouragement of independent, self-directed learning; development and refinement of school based assessment; and education for participation in a global

society. Countries expect to continue to focus on the balance between compulsory and elective subjects.

In addition to curricular and pedagogical changes, some countries are considering changes in school structures. For example, the Sudanese curriculum institute is planning to decrease the content of the subjects teaching at classrooms in one year. Also it is decreasing the number of hours in the school day, and reducing the number of school days by eliminating instruction on Saturdays.

### **What and why to change Curriculum Framework**

State of Israel ,Ministry of Education ,Pedagogical Secretariat, Language Dept., English Inspectorate, Revised English Curriculum ,Principles and Standards for Learning English as an International Language for All Grades(۲۰۱۳) Research in foreign language acquisition and insights from the field during the last decade have set new challenges for EFL teaching, learning and assessment, requiring an in-depthree xamination of the English Curriculum “Principles and Standards for Learning English as a Foreign Language” published in ۲۰۰۷. As a result of this process, it was decided to revise and expand the document, resulting in a curriculum that will better address the needs of teachers, material writers and test designers.

The following new components have been integrated into the curriculum:

- Benchmarks for teaching English at the Pre-Foundation Level, in order to facilitate the teaching of the beginning stages of language acquisition to younger learners.
- Word and grammar lists, in order to standardize the linguistic content of materials being taught and tested.
- Higher-order thinking skills (HOTS) at all levels and all domains, in order to enhance learners’ understanding and critical thinking.
- Information Communications Technology (ICT) skills, in order to enable learners to be prepared to cope with the challenges of using modern digital tools.

Key components for the teaching of literature (and access to information when appropriate) at all levels, in order to provide a more unified and comprehensive framework for literature teaching.

### **Goals of the Curriculum**

This curriculum is an expansion of the curriculum published in ۲۰۰۷. It adheres to the goals set

in ۲۰۰۷, whereby on completion of the twelfth grade, learners should be able to:

- interact effectively in a variety of situations;
- access and make use of information from a variety of sources and media;
- present information in an organized manner;
- appreciate literature and other cultures, and develop linguistic awareness.

According to Renato Operti, Hyekyung Kang, Giorgia Magni (۲۰۱۸:۸-۹) It is essential to distinguish the nature of a curriculum framework from a curriculum, as well as the complex dynamics behind their preparation, development and subsequent implementation. A framework implies the existence of specific ways of organizing and managing content - policies, procedures, concepts, etc. - in a systematic manner.

“parameters, directions and standards for curriculum policy and practice” (IBE-UNESCO, 2014a, p. 6). That being said, it should organize, control and/or regulate the content of the curriculum – the subject descriptors or syllabi, textbooks and other teaching and learning approaches and materials. Meanwhile, flexibility is also a crucial feature that should be present in curriculum frameworks, and should not constitute a set of rules, but rather a set of guidelines, allowing for variation and use of discretion when implementing it, while adhering to underlying principles and specified standards (IBE-UNESCO, 2014a). It is important to note that a curriculum framework is not the solution to all challenges and issues of a curriculum, which is why it is essential to keep the targets of a curriculum framework clear (IBE-UNESCO, 2014a, p. 8).

A curriculum framework may include a wide range of matters, which will generally provoke direct impact on processes of curriculum development and implementation. Some possibilities include, for instance, the way in which curriculum is aligned with the country’s future needs; teachers’ governance aspects; teacher recruitment and selection processes; methodologies adopted in the classroom; assessment practices; and class sizes or even time allocation for the different subjects or areas of knowledge per education level.

Planning and Implementation of a Curriculum.

### **Planning and Implementation of a Curriculum.**

According to Wiles and Bondi (2007) cited Vanessa Jane Woodruff (2010:12-13) , a curriculum is a plan of action with planned targets and values that are delivered through the teachers to stimulate the development process of the individual. The outcome of the curriculum is determined by how well the delivery process provides successful learning experiences for the children.

Through the delivery of selected activities (such as reading, socializing and playing an instrument) the curriculum intends to have a positive effect on the child’s behaviour in the classroom, which can be applied to everyday life as they learn new things (Kelly 2009). The Department of Education and Early Childhood Development in Victoria Australia (2012) refers to five

categories into which, curriculum planning can be divided. Firstly the context of what is to be taught is to be understood clearly. Secondly there must be effective planning and adequate sourcing of the necessary materials for the delivery of the syllabus. Thirdly the curriculum must be well

Page ١٣ of ٧٠ implemented. Fourthly there should be a proper curriculum maintenance system to ensure that targets are being met and finally there must be a proper system of evaluation and review to make sure that the students have achieved the anticipated goals.

### **Previous studies**

The last few years have seen an increase in research studies on the differences and the similarities between two takes books in which one has been replaced by other. The comparison between previous Spine Students book one and the recent Smile student book one on teachers' point of view is important to be investigated so as to know the strength and the weakness point of each of them.

The huge amount of researches, studies and on-line articles and papers conducted locally and internationally indicates that to compare between a textbook which is replaced by other gives instructors, teachers and scholars a chance to know advantages and drawbacks of both of them, it gives them a new medium to enhance instructions and designing materials. The studies identified in this review that are concerned with difference and simulates in term of objectives, contents and the learning outcomes

Koji Uenishi<sup>١</sup> and Masaki Akase wrote a paper entitled "A Comparative Analysis of English Textbooks in China, Japan and, Thailand. This study makes a comparison of the frequency of the wh-interrogative questions taught in English textbooks in the above-mentioned countries. It focuses on the textbooks at the primary and secondary educational levels in Japan and the ones at primary educational level in China and Thailand. The aim is to analyze the corpora to identify some of the differences among the textbooks and to explore the findings which reflect English language teaching curriculum in Japan. Each textbook was first digitized and then analyzed in terms of the wh-interrogatives.

The results reveal the following: (1) In China and Thailand, new wh-interrogative questions are introduced in a well-organized way from Book 1 to Book 3 in the primary school textbooks and they are also regularly recycled. (2) In China, four interrogatives (i.e. what, where, how, who) are introduced in the first grade at primary schools, while why is introduced in the second grade. (3) In Japan, the wh-interrogatives failed to appear in an organized way in standard EFL textbooks. The what and how interrogatives are taught in Book 1 (9th grade), while how is completely omitted in Book 2 (7th grade). In Book 2 the new interrogatives (i.e. where, when) are introduced, but why is never taught for three years. (4) The wh-interrogative what is the highest frequency in all of the textbooks in the three countries. However, the second most frequently taught wh-interrogative from Book 1 through Book 3 varies from country to country. Specifically, the second most frequently taught interrogatives are where in China, who in Thailand and how in Japan.

Another study was viewed in the wider context of educational research projects initiated by the National Institute for Educational Research (NIER) of Japan. In the late 1960s, for example, NIER organized a series of workshops as part of a joint research project: A Comparative Study of School Curriculum Development of the Stage of Elementary Education in Asian Countries. The outcome of these workshops was the publication in 1970 of a three-volume report titled Asian Study of Curriculum.

This study was conducted by Research Centre for Basic Education, Southwest University, Chongqing, China (2016). The title of the paper is A Comparative Study on the Three Versions of Mainstream English Textbooks of New Curriculum for the Senior High School in China. It examined three versions of mainstream English textbooks for current use in senior high school. It first focuses on the research background and significance of the current use of three main versions of English compulsory textbooks. Then it outlines the design of the research scope and contents, research method. It conducts comparison of four dimensions and is analyzed in details. The findings indicate that three versions of

textbooks have their respective and unique characteristics, and the scope of adaptation. It suggests that the author of textbooks should re-examine and survey, and really come up with a credible basis to demonstrate the moderate and feasible measures of the materials, and to adjust the difficulty of the text. At the same time, it needs to increase the input of modern teaching equipment, so that teachers are more likely to operate and implement the link in the classroom teaching.

This study is conducted by Shahzad Karim and Naushaba Haq(۲۰۱۴) it concerned with the evaluation of two English language teaching (ELT) textbooks from the point of view of hidden curriculum i.e. the invisible or implicit ideological assumptions hidden in the content of these textbooks and the culture of language learning and teaching they promote. Both the textbooks (selected for the present study) are used for ELT in two different systems of education in Pakistan. One is used in the government owned schools; the other in private system of education which follows the Cambridge system of education. The research framework includes the detailed analysis of the selected units from the two textbooks. Firstly, the text of the units was analyzed by focusing on genre, contents and hidden curriculum the contents may embody. The second part of the framework is the analysis of the culture of language learning and teaching these books promote. For this purpose the focus was on the rubrics and questions/activities of grammar, vocabulary and four language skills given in the exercises at the end of each unit. The results reveal a clear-cut difference in the two textbooks from the point of view of hidden curriculum and the culture of language learning and teaching they espouse.

This study was conducted by Elham Ghaderi Doust, Sanandaj,(۲۰۰۷)it aims to provide an introductory of the codification of the objectives and components of teaching writing within the National Language curriculum in upper secondary in correlation with elementary and lower secondary curriculums. The method is a qualitative analysis of the contents. The data includes the Persian Language curriculum in Iranian upper secondary schools (version ۲۰۰۷) and American core

curriculum for Language Arts (in New Jersey, ۲۰۰۴) collected through library study and note taking from Iran and foreign documents. In the present research, objectives and components of teaching writing within the curriculums in countries cited are analyzed and perused based on Autonomous and Ideological approaches to literacy; suggesting that objectives and components of American curriculum for teaching writing are formularized and influenced by Ideological approach, whereas Iranian writing curriculum possess properties of Autonomous Approach (consciously or unconsciously) and characteristics concerned with Ideological approach are marginal in Iran. After discussing features of curriculums in America (New Jersey), impressed by the Ideological approach to literacy, we proceed to bring forward the advantages and drawbacks of objectives and components of Iranian curriculum for teaching writing and some suggestions to improve are mentioned.

### **Methodology**

This study is descriptive analytical one. The comparison of the two textbooks i.e., Sine and Smile one was based on the objectives, content, and the activities. The process of comparison was done by asking the English language teachers and trainers about their standpoints of the two books. In addition the researchers found it interesting to make inquiries about their attitudes to English in general, how they imagined the ideal textbook and if they thought their English skills and knowledge had improved in the course of the school year. This verifies the fourth hypotheses which reveals the similarities and the differences between the two books in term of objectives.

The researchers therefore decided to construct a questionnaire as a tool to collect data because they thought that it would be the easiest way to collect.

The statements of the questionnaire were primarily responded by English language teachers who have been trained to teach Sine as well as Smile. White Nile, Rbak and Kosti localities. The responds of the teachers' questionnaire was analyzed by using (SPSS).

The teachers' questionnaire was submitted to five educational experts at three universities so as to ensure the quality and to avoid the problematic aspects of the questionnaire such as poor wording constructions and ambiguity,

The researchers respected their standpoints about the overall contents, shape and the design of the questionnaire. In the light of their feedback, some items had been slightly changed ; while other were reconstructed and restructured to remove the ambiguity and make the items quite clear for the respondents.

To check the consistency of the questionnaire items, the SPSS was applied, and then accordingly the statistical analysis the negative items have been canceled. a corompach Afa Test was applied to check the consistency of the items in the questionnaire,

### **Discussion of hypotheses**

The hypothesis one which assumes that Spine and smile one are different in term of objectives. The majority of the participates agree that smile objectives are unique because of they are explained in the instructional unit , lesson ,and specific tasks, help in communication, promote independent learning motivate learners in learning for pleasure, enable learners to present ideas in an organized, planed manner.

The second hypothesis which claims that Spine and smile one are different in term of content. Most of the participants agree that smile textbook one increases studens' vocabulary, includes procedures where students can choose a variety of texts or tasks, provides a variety of texts that suit the learners' reading level, the article that the textbook selected are up date and diversified, teach phonemic awareness and other essential factors related to the contents of syllabus.

The hypothesis three anticipates that Spine and smile one are different in term of activities. The participants' responds are: Provides success oriented tasks and positive feedback, Provides multiple opportunities for learners to listen to and recite rhymes , chants , songs . and simple dialogues, provides activities for peer interactions, Provides ability to perform activities such as giving instructions ,

following directions , making requests and responding to written messages, includes assessment activities such as thematic projects and performance – based tasks, and other aspects related to the aspects of a good textbook designing.

## **Conclusion**

This study focuses on the Comparison between Spine Students book one and Smile student book one on teachers' point of view. The two books show a striking difference in the objectives ,contents , and activities. spine and smile one are different in term of objectives. spine and smile one are different in term of content. spine and smile one are different in term of activities .Moreover, smile one has a general trends as well as the unique features which is different from spine one. The researchers recommend that smile should be supported and encouraged as it contains modern rends in teaching English. As well as contains clear objectives and effective activities in accordance to the general objectives of teaching English .

## **References**

- Renato Operti, Hyekyung Kang, Giorgia Magni (٢٠١٨) Comparative Analysis of the National Curriculum Frameworks of Five Countries: Brazil, Cambodia, Finland, Kenya and Peru, In-Progress Reflection No. ١٨ on Current and Critical Issues in Curriculum, Learning and Assessment
- Koji Uenishi ١ and Masaki Akase ٢, A Comparative Analysis of English Textbooks in China, Japan and Thailand: A Focus on Wh-interrogative Questions ١ Faculty of Foreign Studies, Setsunan University, ٢ Nagano Prefectural Akaho Senior High School, Proceedings of The ١٦th Conference of Pan-Pcific Association of Applied Linguistics
- National Institute for Educational Research.(١٩٧٠) An International Comparative Study of School Curriculums

Faculty of Education, and Research Centre for Basic Education, Southwest University, Chongqing,(۲۰۱۶) China. A Comparative Study on the Three Versions of Mainstream English Textbooks of New Curriculum for the Senior High School in China . [www.cscanada.org](http://www.cscanada.org)

Karim, S., & Haq, N. (۲۰۱۴). Culture of language learning: A comparative study of English language textbooks used in Pakistan. Journal of Language and Linguistic Studies, ۱۰(۲), ۱۵۷-۱۶۸.

Elham Ghaderi Doust, Sanandaj, (۲۰۰۷) A Comparative Study on Objectives and Components of Writing Skill in National Curriculum of Iran and America (New Jersey) at High School [Ghaderidoost.elham@gmail.com](mailto:Ghaderidoost.elham@gmail.com).

State of Israel ,Ministry of Education ,Pedagogical Secretariat,  
Language Dept., English Inspectorate, Revised English Curriculum ,Principles and Standards for Learning English as an International Language for All Grades(۲۰۱۳)

Vanessa Jane Woodruff (۲۰۱۵) The Similarities And Differences Between The Delivery Of The English Curriculum In A Private National Primary School And An International Primary School In Standard Four And Year Five In Malaysia  
Vanessa Jane Woodruff School Of Education, Languages & Communication  
Wawasan Open University

## دور المزيج الترويجي في تحقيق الحصة السوقية

### دراسة حالة شركة سكر كنانة

د. حسابو أحمد حسابو آدم - أستاذ إدارة الأعمال المشارك - بجامعة الإمام المهددي، Email:

[hassabo2007@gmail.com](mailto:hassabo2007@gmail.com)

#### المستخلص:

هدفت هذه الورقة إلي التعرف علي الدور الذي تلعبه عناصر الترويج في تحقيق الحصة السوقية لمنتجات شركة سكر كنانة المحدودة، افترضت الورقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المزيج الترويجي وتحقيق الحصة السوقية، كما أن هذه الورقة العلمية إستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي، فضلاً عن الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS). توصلت الورقة إلي العديد من النتائج من أهمها مساهمة تطوير الأسلوب الترويجي المناسب حسب طبيعة السوق إلي تحقيق الحصة السوقية للمنظمة، كما تساعد أنماط الإنفاق لدي العملاء في الأسواق المستهدفة المنظمة في تحقيق الحصة السوقية. أوصت الورقة إلي تكثيف الحملات الإعلانية عبر وسائل الإعلام المعاصرة من أجل جذب المزيد من العملاء والزبائن، والتعرف علي ميول وإتجاهات العملاء والعمل علي تلبية رغباتهم وتطلعاتهم وضرورة وضع إستراتيجية ترويجية لضمان تسويق المنتجات والمحافظة علي حصتها السوقية.

**الكلمات المفتاحية:** تنشيط المبيعات، الحصة السوقية، ولاء العملاء، الجهود الترويجية وعناصر الترويج الشخصية

#### Abstract:

This paper aimed at recognizing the role of promotion mix for ascertaining the market share for Kenana Sugar Company, and it was hypothesized there were statistical relationship between marketing mix elements & ascertaining market share. The researcher used descriptive & historical methods, in addition to the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). This paper concluded to various findings, such as: perusal suitable promotion evolution will lead the Kenana to ascertain market share, the styles of expenditures of the clients in the targeted markets, also motivated Kenana to ascertain the market share. The most focused recommendations were; enlarging advertisement campaigns through the possible media for attracting more clients & consumers, and to recognize about their

tendency & attitudes, in order to meet their interests & needs, also it is so necessary to assign promotional strategic for products marketing & and to ascertain sustainable market share.

**Key words:** sales activation, market share, clients' loyalty, promotional efforts & personal promotion mix elements

### المقدمة (Introduction):

يتوقف نجاح ترويج المنتجات الصناعية علي مدي إختيار المنظمات الصناعية و الخدمية المزيج الترويجي المناسب

لتلبية رغبات عملائها الحاليين و جذب عملاء جدد ، و لا يمكن أن تحقق حصتها السوقية إلا من خلال معرفة نسبة

مبيعات الشركة في السوق بالنسبة للمبيعات الإجمالية في القطاع الصناعي أو الخدمي ، لتحقيق قدرأ ملموساً من

الأرباح تعكس مركزها المالي. يتطلب الحصول علي الحصة السوقية بذل الجهود التي من شأنها تلبية رغبات وتطلعات العملاء و الذين يعتبرون مفتاح نجاح الشركة و استمراريتها ، فكلما كانت الحصة السوقية كبيرة كلما زاد ولاء العملاء للشركة و بالتالي زيادة مبيعاتها و أرباحها.

### مشكلة البحث (Research problem):

تعتبر الأنشطة الترويجية التي تقوم بها منظمات الأعمال هي مفتاح إستمراريتها وبقائها في ظل المنافسة الشرسة بين

المنظمات المعاصرة، لكن مع ذلك لاحظ الباحث أن شركة سكر كنانة لا تهتم كثيراً بترويج منتجاتها بهدف المحافظة

علي حصتها السوقية، حتي اصبح الطلب علي منتجاتها مثل الأعلاف والدواجن يضمحل مما جعلتها تفقد حصتها

السوقية و ميزتها التنافسية ، لذلك يمكن أن يتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الأدوار التي يمكن ان تلعبها عناصر المزيج الترويجي في تحقيق الحصة السوقية للمنتجات الصناعية؟

وللتعامل مع هذه المشكلة تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل تؤثر الوسائل الإعلانية في تحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة؟

٢- هل تؤثر الدعاية و النشر في تحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة؟

٣- إلي أي مدي يمكن أن يؤثر البيع الشخصي في تحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة؟

### أهمية البحث (Research significance):

تكمُن أهمية البحث من أهمية الترويج الذي يعتبر من أهم عناصر المزيج التسويقي، فلا يمكن ان تحافظ الشركات علي إستمراريتها وبقائها في السوق إلا من خلال تكثيف الجهود الترويجية والتي تجذب جمهور العملاء والمشتريين لشراء منتجاتها وتحقيق المزيد من الأرباح، كما تكمن أهمية البحث في معرفة الأساليب الترويجية التي تتلائم مع طبيعة نشاط و حجم المنظمات الصناعية، من خلال وضع إستراتيجيات ترويجية للمحافظة علي حصتها السوقية. من ناحية أخرى يمكن أن يشكل هذا البحث إضافة نوعية للمكتبة السودانية و مكتبة الجامعة في البحوث ذات العلاقة بالتسويق.

### أهداف البحث (Research objectives):

يهدف البحث إلي إبراز الجوانب التالية:

- ١- التعرف علي أهمية عناصر الترويج ودورها في تحقيق الميزة السوقية لمنظمات الأعمال.
- ٢- إبراز العلاقة الترابطية والتكاملية بين عناصر المزيج الترويجي.
- ٣- إظهار الجوانب الترويجية التي تتبعها شركة سكر كنانة في ترويج منتجاتها.

### فرضيات البحث (Research hypothesis):

افترض البحث الفرضيات التالية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعلان و تحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعاية والنشر وتحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيع الشخصي وتحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.

### منهجية البحث (Research methodology):

استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الورقة العلمية، والمنهج التاريخي من خلال إبراز الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والإستفادة من الجوانب العلمية بمتغيرات البحث، والمنهج الإستنباطي لإستنباط فرضيات البحث والحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

### الدراسات السابقة (Overview of previous researches):

استطاع الباحث أن يتحصل علي بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، كما يلي:

- ١- دراسة سمية فرح (٢٠١٥)<sup>(١)</sup>: تناولت هذه الدراسة أثر إستراتيجيات الترويج والإعلان علي تقديم المنتجات و الخدمات، من اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإعلان والترويج ترفع من جهل المستهلك بالمنتجات والخدمات من خلال تقديم معلومات عن الشركة المنتجة وخصائص منتجاتها وخدماتها، بينما أوصت الدراسة بوضع إستراتيجيات ترويجية للترويج يتم مراجعتها كل

عام لتطويرها لتواكب المتغيرات وكذلك الإهتمام بالعنصر البشري و تدريبه حتي يقوم بأنشطة الترويج بالصورة المطلوبة.

يختلف البحث المقدم عن هذه الدراسة بأنه تناول كل عناصر الترويج و دورها في تحقيق الحصة السوقية للشركات الصناعية.

٢- **دراسة مجيد منصور (٢٠١١)<sup>(٢)</sup>** : تناولت هذه الدراسة دور علاقة الترويج الإلكتروني بالحصة السوقية ، كانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بأن علاقة تكاملية بين الإعلام و تنشيط المبيعات و الترويج الإلكتروني، وأن هنالك علاقة طردية بين إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات و زيادة الترويج الإلكتروني في المعاملات المصرفية ، بينما تمثلت أهم التوصيات في ضرورة تعاقد المصارف مع شركات الترويج الإلكتروني للقيام بحملات ترويجية إلكترونية تستطيع من خلالها تنشيط مبيعاتها بهدف الوصول إلي أكبر عدد من العملاء.

إتفقت هذه الدراسة مع البحث المقدم في الحصة السوقية كمتغير تابع ، بينما إختلفت معه في تناول عناصر المزيج الترويجي كمتغير مستقل ومجتمع الدراسة في المنشآت الصناعية، بينما كان مجتمع الدراسة في المؤسسات الخدمية.

٣- **دراسة ناهد توفيق (٢٠١٠)<sup>(٣)</sup>**: تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المفهوم التسويقي الحديث علي جودة و تطوير منتجات الألبان، توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من ضمنها أن إهتمام المنتجات بجودة الألبان و إتباع الأساليب العلمية للترتيب الداخلي لمزارع الدواجن، وأن المستهلك السوداني يفضل الألبان الطازجة أكثر من ألبان البودرة ، لذلك أوصت الدراسة بتكثيف الوعي التسويقي لمنتجات الألبان.

إتفقت هذه الدراسة مع البحث المقدم في تناول عناصر المزيج الترويجي، بينما يكمن الإختلاف في المتغير التابع والذي يتمثل فب تحقيق الحصة السوقية.

٤- **دراسة نادر سعد (٢٠٠٨)<sup>(٤)</sup>**: تناولت هذه الدراسة أثر الترويج المصرفي علي تسويق الخدمات المصرفية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان، ٢٠٠٨م، توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها أن الترويج المصرفي هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المصارف في تسويق خدماتها والوصول إلي عملائها الحاليين و المرتقبين، كما أن الترويج المصرفي يزيد من حصة المصرف من الودائع الإستثمارية ويضمن لها النمو والإستمرار والإزدهار، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة مواكبة المصارف للتطورات التقنية العالمية في الصناعة المصرفية و السعي لتطبيقها في المصارف السودانية للإرتقاء بها، وكذلك ضرورة تبني إستراتيجيات للترويج المصرفي طويلة الأمد تضمن لها إستمرارية تسويق خدماتها المصرفية في المستقبل.

إتفقت هذه الدراسة مع البحث المقدم بتناول فعالية الترويج بحسابه من عناصر المزيج التسويقي ، وإختلف معها في تناول كل عناصر المزيج ودورها في تحقيق الحصة السوقية للمنشآت الصناعية بينما تناولت المؤسسات الخدمية كمتغير تابع.

٥- دراسة علاء السراي (٢٠٠١)<sup>(٥)</sup> : تناولت هذه الدراسة دور عناصر المزيج الترويجي في تنمية و زيادة الحصة السوقية ، توصلت الدراسة إلي نتائج عديدة من ضمنها وجود تباين للأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي، حيث كان البيع الشخصي ذو التأثير الأكبر علي تسويق المنتجات الصناعية، وتعتبر الأنماط الحياتية للمستهلكين ومستويات دخلهم لها تأثير علي القوة الشرائية للمنتجات الصناعية، ومن أهم التوصيات كانت ضرورة إهتمام المنشآت الصناعية بتنمية مهارات الإتصال مع الشرائح المستهدفة لدي العاملين في الإدارات التسويقية ، و ضرورة القيام ببحوث لقياس إتجاهات العملاء نحو أهمية عناصر المزيج الترويجي خلال فترات متقاربة لمعرفة التغيرات المحتملة في الأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي.

إتفقت هذه الدراسة مع البحث المقدم في المتغيرين المستقل و التابع ، لكن اختلفت معه في تناولها للأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي و تأثيراتها في إتجاهات العملاء، بالإضافة إلي تنمية الحصة السوقية بدلاً من تحقيقها.

### الإطار النظري (Literature Review):

يشتمل الإطار النظري علي متغيرات البحث والتي تشتمل علي المزيج الترويجي والحصة السوقية من خلال محورين، كما يلي:

#### المحور الأول: المزيج الترويجي (Promotion mix):

يتم تناول المزيج الترويجي من خلال التعرف علي مفهوم الترويج وعناصر المزيج الترويجي، علي النحو التالي:

أولاً: مفهوم الترويج: تناول العديد من الباحثين والكتاب مفهوم الترويج على النحو التالي:

١- ممارسة إخبار وإقناع وإتصال من خلال التأثير علي سلوك الآخرين ومشاركة مؤسسات العمال الأفكار والمشاعر الخاصة بجمهور المستهلكين<sup>(٦)</sup>.

٢- التأثير علي جمهور المستهلكين لقبول السلعة أو الخدمة أو الفكرة ، ثم البحث عنها إما لإعادة شرائها بغرض إستخدامها<sup>(٧)</sup>.

٣- النشاط الذي يتم ضمن إطار أي جهد تسويقي و ينطوي علي عملية إتصال إقناعي<sup>(٨)</sup>.

ثانياً: المزيج الترويجي: عرف المزيج الترويجي بأنه نشاط الإتصال التسويقي الذي يهدف إلي إخبار وإقناع وتذكير المستهلكين أو المشترين بقبول أو إعادة شراء الخدمة أو السلعة<sup>(٩)</sup>، وتتألف عناصر المزيج الترويجي من عناصر شخصية وغير شخصية ، علي النحو التالي:

١- العناصر الشخصية: تتمثل العناصر الشخصية العناصر الفرعية التالية:

أ- القوي البيعية: تعرف القوي البيعية بأنها مجموعة الأشخاص المكافين بالإتصالات الشخصية بين التجار والعملاء الحاليين والمرتبين، وتنقسم القوي البيعية هي الأخرى إلى مجموعتين<sup>(١٠)</sup>:

- القوي البيعية الداخلية: تتألف من الموظفين والمبعوثين المختصين في كتابة التقارير وإستلام الطلبات والرد عليها.

- القوي البيعية الخارجية: تتألف من المنقبين والذين يبحثون عن المشترين المحتملين، الممثلين وهم الذين يقومون بتمثيل المؤسسة في المعارض والمناسبات التجارية بتقديم المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات للعملاء المرتقبين ومفتشي البيع والذين يقومون بمراقبة أنشطة الشركات البائعة.

ب- العلاقات العامة: تعرف الجمعية الدولية للعلاقات العامة بأنها وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر، تهدف من خلالها المنظمات و الهيئات العامة والخاصة إلى كسب تعاطف وتأييد أولئك الذين تهتم بهم، والحفاظ على ثقتهم عن طريق تقييم الرأي العام المتعلق بها، من أجل ربط سياستها و إجراءاتها قدر الإمكان، ومن أجل تحقيق تعاون مثمر أكثر كفاءة عن طريق تخطيط<sup>(١١)</sup>. تحقق العلاقات العامة مجموعة من المزايا، أهمها ما يلي<sup>(١٢)</sup>:

- مستوى عالي من المصدقية: حيث تتمتع المقالات وكل ما ينشر عن المؤسسة و منتجاتها من قبل وسائل الإعلام كجهة محايدة بمصدقية عالية، وبالتالي يكون لها أثر كبير على الجماهير.

- القدرة على الوصول إلى الهدف: حيث يمكن للعلاقات العامة أن تصل إلى المشترين المحتملين الذين يمكن أن يتجنبوا مندوبي البيع والإشهار، إذ تصلهم الرسالة عن طريق العلاقات العامة.

- القدرة على التضخيم المقبول: يمكن لنشاط العلاقات العامة أن يضخم دور وصورة المؤسسة ومنتجاتها مع تقبل الجمهور لهذا التضخيم.

ت- تنشيط المبيعات: يقصد به تلك الأنشطة التي تستخدم بشكل مباشر للحث والإقناع أو عرض قيمة مضافة أو حوافز للمنتج وذلك لصالح البائعين<sup>(١٣)</sup>. ومن أمثلة تنشيط المبيعات السلع والمنتجات التي تعرض في المعارض علي المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وخير مثال معرض الخرطوم الدولي الذي يقام في السودان سنوياً، وكذلك الجهود البيعية غير الروتينية والتي تتمثل في المسابقات التي تجربها بعض المؤسسات للترويج عن منتجاتها أو خدماتها.

٢- العناصر غير الشخصية: تتمثل في العناصر الفرعية التالية:

أ- الإعلان: عرفت جمعية التسويق الأمريكية الإعلان بأنه " الوسيلة غير الشخصية الهادفة إلى تقديم الأفكار والسلع أو الخدمات بواسطة جهة معلومة نظير أجر مدفوع<sup>(١٤)</sup>. يهدف الإعلان إلى إقناع المستهلك بشراء السلعة، ويستخدم فيه وسائل إعلانية عامة مثل: التلفزيون، المذياع، الجرائد، المجالات، وغير ذلك من الوسائل العامة غير الموجهة إلى شخص أو أشخاص معينين بل توجه إلى قطاع سوقي معين.

ب- النشر والدعاية: يعتبر النشر عملية إتصال غير مباشر بهدف إثارة المستهلكين وجذبهم بزيادة الطلب علي المنتج ، بينما تعرف الدعاية بأنها وسيلة غير شخصية و مجانية بهدف الترويج عن المنتجات أو الخدمات أو الأفكار للجمهور عبر جهة معينة ، فهي كذلك نشاط إخباري عن المؤسسة ومنتجاتها<sup>(١٥)</sup>.

**ثالثاً: العوامل المؤثرة على المزيج الترويجي:** يتأثر المزيج الترويجي لأية مؤسسة بعوامل عديدة منها<sup>(١٦)</sup>:

١- الوضع الاقتصادي العام: يزيد الإستهلاك في فترات الإنتعاش الإقتصادي مما يدفع المؤسسات إلى بذل المزيد من الجهد للترويج لسلعها.

٢- الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة: يؤدي الوضع المالي للمؤسسة إلي مقدرتها علي استخدام الوسائل الترويجية المتنوعة والعكس بالعكس.

٣- دورة حياة المنتج: تختلف كثافة الترويج طبقاً لمراحل دورة حياة المنتج، ففي مرحلة التقديم يتم التركيز على جهود قوة البيع والإعلان الإخباري، بينما يتم مرحلة النمو التركيز على المزيج الترويجي لبناء طلب رئيسي على المنتج وتلبية تطلعات المستهلك الحالي والسعي لإقناع المستهلكين المستهدفين من الفئات الأخرى، أما في مرحلة النضوج والتشبع. ينبغي علي المؤسسة إحداث نوع من التوازن بين عناصر المزيج الترويجي للمحافظة على مستوى معين للمبيعات، أما في مرحلة الإنحدار ينبغي للمؤسسة العمل علي تخفيض تكاليف الإنتاج و تكاليف التسويق ومن ضمنها الترويج.

٤- نوع المنتج وطبيعته: بحيث يتم التركيز على استخدام البيع الشخصي في الترويج للمنتجات الصناعية، بينما في المنتجات الإستهلاكية يتم الإعتماد على الإعلان.

٥- سعر المنتج: يؤثر سعر السلعة أو الخدمة أيضاً على اختيار المزيج الترويجي المناسب، ففي حالة المنتجات التي يكون فيها سعر الوحدة منخفضاً مثل المياه الغازية يكون التركيز على الإعلان، وذلك من خلال ارتفاع تكاليف البيع الشخصي لأية زيارة ومعاملة بيعية.

٦- طبيعة السوق: تؤثر طبيعة السوق على اختيار المزيج الترويجي وذلك من عدة جوانب، كما يلي<sup>(١٧)</sup>:

أ- درجة التركيز أو الإنتشار في السوق: يكون الإعلان أكثر فعالية في حالة إنتشار السوق جغرافياً، بينما يكون التركيز أكثر علي القوي البيعية في حالة السوق المركز.

ب- نوع العملاء: يفضل استخدام البيع الشخصي إذا كان السوق المستهدف من الوسطاء أو المشترين الصناعيين، أما إذا كان السوق المستهدف من المستهلكين يتم اللجوء إلى الغالب إلى استخدام الإعلان.

ت- عدد العملاء: يستخدم الإعلان عندما يكون عدد العملاء كبيراً، لأنه في هذه الحالة يصبح البيع الشخصي مكلفاً والعكس بالعكس.

### المحور الثاني: الحصة السوقية (Market share):

يتناول الباحث في هذا المحور مفهوم وخطوات الحصة السوقية، بالإضافة إلى طرق تعظيم الحصة السوقية، على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الحصة السوقية: تناول العديد من الباحثين والكتاب مفهوم الحصة السوقية، بأنها تعني<sup>(١٨)</sup>:

أ- نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها إلى المبيعات الإجمالية لقطاع الصناعة.  
ب- نصيب المنظمة من السوق والتي يرتفع في حالة مواجهة منافسيها وينخفض في حالة عدم مقدرتها لمواجهتهم.

ت- مؤشر يدل على مكانة المنظمة في السوق في منطقة بيعية معينة.  
ث- وسيلة من الوسائل التي يتم من خلالها التأكد من مدي تحقيق الأهداف التسويقية والقيام بالإجراءات اللازمة لتحسين أداء المنظمة.

ثانياً: خطوات تحديد الحصة السوقية: توجد خطوات عديدة لتحديد الحصة السوقية للمنظمة، أهمها ما يلي<sup>(١٩)</sup>:

- ١- تحديد السوق (المنطقة الجغرافية) مكان الدراسة، من خلال تحديد مبيعات المنظمة فيها، مما يساعد علي حصر عدد الشركات المنافسة في نفس المنطقة.
- ٢- تحديد المنتجات من سلع وخدمات في السوق المستهدف.
- ٣- تحديد الشركات أو الجهات المنافسة الحالية و المرتقبة في السوق المستهدف.
- ٤- جمع المعلومات المتعلقة بالشركات المنافسة والتي تتعلق بتقاريرها المالية المنشورة، مواقعها الإلكترونية ومجالاتها المتخصصة التي تصدرها.

ثالثاً: طرق تعظيم الحصة السوقية: لا تستطيع المنظمات تعظيم أرباحها إلا من خلال تعظيم حصتها السوقية، والذي يتم من خلال معرفة اتجاهات العملاء وتحسين الخدمات المقدمة لهم، والقيام بالعديد من الإستراتيجيات طبقاً لإحتياجات السوق و ظروفه السائدة ، علي النحو التالي<sup>(٢٠)</sup>:

- ١- إستراتيجية الإختراق للأسواق: تعد من أسهل الإستراتيجيات لزيادة الحصة السوقية للمنظمة، لكنها في نفس الوقت تواجه بمخاطر عالية، كما انها تستخدم في حالة محدودية العملاء في مرحلة تقديم السلعة في السوق لأول مرة.

- ٢- إستراتيجية تنمية المنتجات والخدمات: تقوم المنظمات بزيادة حصتها السوقية في حالة قدرة العملاء علي إستيعاب المزيد من الخدمات والمنتجات.
- ٣- إستراتيجية تنمية الأسواق: تقوم المنظمة طبقاً لهذه الإستراتيجية بتقديم كميات كبيرة من المنتجات والخدمات، بهدف التوسع و الإنتشار جغرافياً.
- إستراتيجية تنويع المنتجات والخدمات في السوق: تعتبر من أعظم الإستراتيجيات خطورة لأنها تستخدم في ظل ظروف عدم التأكد، لأنه ربما لا يتوفر العملاء الذين يمكنهم إستيعاب منتجات وخدمات المنظمة، يطلق عليها أحياناً إستراتيجية الإنتحار أو الموت.

### إجراءات الدراسة الميدانية (Proceedings of Physical study):

تشتمل هذه الإجراءات علي مجتمع وعينة البحث، ثبات وصدق الإستبانة، الأساليب الإحصائية التي إستخدمت في تحليل البيانات بالإضافة إلي إختبار فرضيات البحث، علي النحو التالي:

**أولاً: مجتمع و عينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بإدارة شركة سكر كنانة (الموقع)، وهم من المحاسبين ومنديب المبيعات و رؤساء الأقسام والذين لهم صلة مباشرة بنشاط التسويق وعددهم ١٠٠ فرداً. تم إختيار عينة ميسرة من ٥٠ فرداً وتم توزيع الاستبانات عليهم جميعاً وإستردت صالحة بنسبة ١٠٠%.

**ثانياً: ثبات وصدق الإستبانة:** للتأكد من صحة الثبات الظاهري لعبارات الإستبانة، تم عرضها لمحكمين من أصحاب التخصص و تم تعديل العبارات طبقاً لملاحظاتهم، كما إستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات والإتساق الداخلي، فكانت نسبة الثبات ٩٠% وكانت نسبة معامل ألفا كرونباخ (٨١%)، وهي نسبة جيدة جداً يعتمد عليها في نتائج البحث.

### الجدول ٠١ - الثبات و الصدق الإحصائي

البيان	الإستبانات الموزعة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الثبات
فرضيات البحث	٥٠	١٥	٠,٨١٣	٠,٩٠٢

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

**ثالثاً: الأساليب الإحصائية:** قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث الوسط الحسابي والتباين والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لإختبار صحة عبارات فروض البحث، على النحو التالي:

١- إختبار الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى: والتي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعلان و تحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

الجدول ٠٢ - إختبار المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تختلف عناصر المزيج الترويجي طبقاً لطبيعة المنتج و خصائص السوق في شركة سكر كنانة.	٤,٦٤	٠,٥٣
٢	يساهم إختيار الأسلوب الترويجي المناسب في تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤,٢٨	٠,٦١
٣	تلعب الإعلانات دوراً فاعلاً في زيادة حجم المبيعات و في تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤,٤٤	٠,٧٦
٤	تساهم إستراتيجية التميز في زيادة الميزة التنافسية و الحصة السوقية للشركة.	٤,١٢	٠,٨٢
٥	يؤدي تطوير الأسلوب الترويجي المناسب حسب طبيعة السوق إلي تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤,٣٠	٠,٨٦
	المتوسط العام	٤,٤٨	٠,٨٩

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

يتبين من الجدول رقم (٠٢) أن الإجابات تراوحت ما بين أعلى وسط حسابي للعبارة رقم (٠١) والتي كانت نصها: تختلف عناصر المزيج الترويجي طبقاً لطبيعة المنتج وخصائص السوق لشركة سكر كنانة، حيث بلغ وسطها الحسابي (٤,٦٤)، بينما حصلت العبارة رقم (٠٤) على أقل نسبة من الإجابات والتي كانت نصها: تساهم إستراتيجية التميز في زيادة الميزة التنافسية و الحصة السوقية للشركة، حيث بلغ وسطها الحسابي (٤,١٢).

بلغ المتوسط العام للأوساط الحسابية لإجابات العينة المستهدفة (٤,٤٨) وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في قياس عبارات هذه الفرضية، أنه أعلى من النقطة التي تمثل درجة الموافقة (+٤) فيما بلغ المتوسط العام للانحرافات المعيارية (٠,٨٩)، طبقاً لهذا النتائج يمكن إثبات صحة عبارات الفرضية الأولى.

٢- إختبار الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الثانية، والتي تنص علي وجود

علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعاية و النشر و تحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

الجدول ٠٣ - إختبار المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تؤثر الأهمية النسبية لعنصر الدعاية و النشر في زيادة الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.	٤,٤٠	٠,٨٨
٢	يؤدي ضعف الأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي إلي ضعف الأهداف الإستراتيجية الترويجية.	٤,٢٢	٠,٨٩
٣	تساعد درجة الأهمية النسبية بالدعاية و النشر في التأثير علي القرار الشرائي للعملاء و الزبائن.	٤,٠٦	٠,٧٩
٤	يحقق التنسيق بين عناصر المزيج الترويجي في توصيل رسالة الشركة و زيادة الطلب علي منتجاتها.	٤,٢٤	٠,٧٧
٥	يؤدي تطوير الأسلوب الترويجي المناسب لطبيعة السوق إلي تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤,٣٠	١,٠٥
	<b>المتوسط العام</b>	٤,٢٤	٠,٨٨

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

يتبين من الجدول رقم (٠٣) أن الإجابات تراوحت ما بين أعلي وسط حسابي (٤,٤٠) على العبارة رقم (٠١) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات وهي: تؤثر الأهمية النسبية لعنصر الدعاية و النشر في زيادة الحصة السوقية لشركة سكر كنانة، بينما حصلت العبارة رقم (٠٣) على أقل نسبة من الإجابات ، حيث بلغ وسطها الحسابي (٤,٠٦)، وتنص هذه العبارة على أن: تساعد درجة الأهمية النسبية بالدعاية والنشر في التأثير علي القرار الشرائي للعملاء والزبائن.

بلغ المتوسط العام للأوساط الحسابية لإجابات العينة المستهدفة (٤,٢٤)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في قياس عبارات هذه الفرضية، أنه أعلى من النقطة التي تمثل درجة الموافقة (+٤) فيما بلغ المتوسط العام للانحرافات المعيارية (٠,٨٨)، طبقا لهذا النتائج يمكن إثبات صحة عبارات الفرضية الثانية.

٣- إختبار الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الثالثة: والتي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيع الشخصي وتحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

الجدول ٠٤ - إختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يؤدي الإهتمام بتطوير البيع الشخصي إلي تحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.	٤,٢٤	٠,٩٨
٢	يؤدي نمط الحياة السائد لدي العملاء في الأسواق المستهدفة إلي زيادة الحصة السوقية للشركة.	٣,٨٨	٠,٨٠
٣	تساهم إتجاهات العملاء بالأسواق المستهدفة في إمكانية تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤,٠٢	٠,٨٢
٤	تساعد أنماط الإنفاق والإدخار لدي العملاء في الأسواق المستهدفة للشركة في تحقيق الحصة السوقية	٤,١٨	٠,٨٣
٥	يساهم مستوي دخل العملاء في الأسواق المستهدفة في إمكانية تحقيق الشركة للحصة السوقية.	٤,٤٢	٠,٨٦
	<b>المتوسط العام</b>	<b>٤,١٥</b>	<b>٠,٨٦</b>

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

يتبين من الجدول رقم (٠٤) أن الإجابات تراوحت ما بين أعلي وسط حسابي (٤,٤٢) على العبارة رقم (٠٥) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وهي: يساهم مستوي دخل العملاء في الأسواق المستهدفة في إمكانية تحقيق الشركة للحصة السوقية، بينما حصلت العبارة رقم (٠٢) على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ وسطها الحسابي (٣,٨٨)، وتتص هذه العبارة على أن: يؤدي نمط الحياة السائد لدي العملاء في الأسواق المستهدفة إلي زيادة الحصة السوقية للشركة.

بلغ المتوسط العام للأوساط الحسابية لإجابات العينة المستهدفة (٤,١٥) وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في قياس عبارات هذه الفرضية، أنه أعلى من النقطة التي تمثل درجة الموافقة (+٤) فيما بلغ المتوسط العام للانحرافات المعيارية (٠,٨٦)، طبقاً لهذا النتائج يمكن إثبات صحة عبارات الفرضية الثالثة.

**رابعاً: إختبار فرضيات البحث:** إشتمل البحث علي ثلاثة فرضيات، يقوم الباحث بإختبارها بهدف التأكد من صحتها أو عدمها، من خلال إستخدام مربع كاي، كما يلي:

١- إختبار كاي تربيع للفرضية الأولى والتي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعلان و تحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

الجدول ٥٥ - إختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوى المعنوية
١	تختلف عناصر المزيج الترويجي طبقاً لطبيعة المنتج وخصائص السوق في شركة سكر كنانة.	٣٠,٧٦	٢	٠,٠٠
٢	يساهم إختيار الأسلوب الترويجي المناسب في تحقيق الحصة السوقية للشركة.	١٧,٤٤	٢	٠,٠٠
٣	تلعب الإعلانات دوراً فاعلاً في زيادة حجم المبيعات وفي تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٣٩,٢٨	٣	٠,٠٠
٤	تساهم إستراتيجية التميز في زيادة الميزة التنافسية و الحصة السوقية للشركة.	٢٥,٦٤	٣	٠,٠٠
٥	يؤدي تطوير الأسلوب الترويجي المناسب حسب طبيعة السوق إلي تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤٩,٤٠	٤	٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

يتبين من الجدول رقم ٥٥ أن مستوى المعنوية الصفرية والأقل من ٠,٠٥٠ ، والذي يمثل نسبة الخطأ المقبول عند درجة ثقة لكل عبارات هذه الفرضية لا تقل عن ٩٥% ، مما يعني أن عدم وجود فروق مؤثرة في الإجابات والنتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي، كما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية في ظل مستوى معنوية الأقل من ٠,٠٥٠ ، مما يرجح القرار القاضي بقبول هذه الفرضية في حدود عباراتها ونصها كما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعلان وتحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

١- إختبار كاي تربيع للفرضية الثانية والتي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعاية و النشر وتحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

الجدول ٠٦ - إختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوى المعنوية
١	تؤثر الأهمية النسبية لعنصر الدعاية والنشر في زيادة الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.	٣٧,٥ ٢	٣	٠,٠٠
٢	يؤدي ضعف الأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي إلي ضعف الأهداف الإستراتيجية الترويجية.	٢١,٨ ٤	٣	٠,٠٠
٣	تساعد درجة الأهمية النسبية بالدعاية و النشر في التأثير علي القرار الشرائي للعملاء و الزبائن.	٣١,١ ٢	٣	٠,٠٠
٤	يحقق التنسيق بين عناصر المزيج الترويجي في توصيل رسالة الشركة وزيادة الطلب علي منتجاتها.	٢٩,٦ ٨	٣	٠,٠٠
٥	يؤدي تطوير الأسلوب الترويجي المناسب لطبيعة السوق إلي تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٤٥,٢ ٠	٤	٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

يتبين من الجدول رقم ٠٦ أن مستوى المعنوية الصفرية والأقل من ٠,٠٥٠ والذي يمثل نسبة الخطأ المقبول عند درجة ثقة لكل عبارات هذه الفرضية لا تقل عن ٩٥%، مما يعني أن عدم وجود فروق مؤثرة في الإجابات والنتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي، كما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية في ظل مستوى معنوية الأقل من ٠,٠٥٠، مما يرجح القرار القاضي بقبول هذه الفرضية في حدود عباراتها ونصها كما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعاية والنشر وتحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

٢- إختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثالثة والتي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

البيع الشخصي وتحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

الجدول ٠٧ - إختبار كاي تربيع لعبارات لعبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	كاي تربيع المحسوبة	درجات الحرية	مستوى المعنوية
١	يؤدي الإهتمام بتطوير البيع الشخصي إلي تحقيق الحصة السوقية لشركة سكر كنانة.	٤٥,٢ ٠	٤	٠,٠ ٠
٢	يؤدي نمط الحياة السائد لدي العملاء في الأسواق المستهدفة إلي زيادة الحصة السوقية للشركة.	٣٣,٦ ٨	٣	٠,٠ ٠
٣	تساهم إتجاهات العملاء بالأسواق المستهدفة في إمكانية تحقيق الحصة السوقية للشركة.	٣٣,٣ ٦	٣	٠,٠ ٠
٤	تساعد أنماط الإنفاق والإدخار لدي العملاء في الأسواق المستهدفة للشركة في تحقيق الحصة السوقية	٢٦,٩ ٦	٣	٠,٠ ٠
٥	يساهم مستوي دخل العملاء في الأسواق المستهدفة في إمكانية تحقيق الشركة للحصة السوقية.	٤٢,٠ ٠	٣	٠,٠ ٠

المصدر: إعداد الباحث ٢٠١٧م.

يتبين من الجدول رقم ٠٧ أن مستوي المعنوية الصفرية والأقل من ٠,٠٥٠، والذي يمثل نسبة الخطأ المقبول عند درجة ثقة لكل عبارات هذه الفرضية لا تقل عن ٩٥%، مما يعني أن عدم وجود فروق مؤثرة في الإجابات والنتائج المتعلقة بالتحليل الإحصائي، كما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية في ظل مستوي معنوية الأقل من ٠,٠٥٠، مما يرجح القرار القاضي بقبول هذه الفرضية في حدود عباراتها ونصها كما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيع الشخصي وتحقيق الحصة السوقية في شركة سكر كنانة.

**الخاتمة (Conclusion):**

**أولاً: النتائج (Findings):**

١- أثبت البحث صحة كل فرضيات البحث.

- ٢- تساهم إستراتيجية التميز في زيادة الميزة التنافسية والحصة السوقية للمنظمة.
- ٣- يساهم تطوير الأسلوب الترويجي المناسب حسب طبيعة السوق إلي تحقيق الحصة السوقية للمنظمة.
- ٤- يؤدي ضعف الأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي إلي ضعف الأهداف الإستراتيجية الترويجية للمنظمة.
- ٥- تساعد أنماط الإنفاق والإدخار لدي العملاء في الأسواق المستهدفة المنظمة في تحقيق الحصة السوقية.
- ٦- يحقق التنسيق بين عناصر المزيج الترويجي في توصيل رسالة المنظمة وزيادة الطلب علي منتجاتها.

#### ❖ ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة الإعداد الجيد للحملات الإعلانية والحرص علي مواكبة التقنيات الحديثة وتطبيقاتها في مجال الإعلان.
- ٢- نشر الوعي التسويقي في أوساط العملاء والزبائن بهدف جذبهم لشراء منتجات الشركة.
- ٣- تخصيص ميزانية كافية للترويج بهدف زيادة مبيعات الشركة لتحقيق الحصة السوقية.
- ٤- ضرورة الإهتمام بإتجاهات العملاء وميولهم نحو أهمية عناصر المزيج الترويجي خلال فترات متقاربة لمعرفة المتغيرات التي قد تطرأ في تحديد الأهمية النسبية لهذه العناصر.
- ٥- وضع إستراتيجيات ترويجية طويلة الأمد لضمان إستمرارية ترويج و تسويق منتجات الشركة.
- ٦- ضرورة تكثيف الحملات الترويجية لمنتجات الشركة عبر وسائل الإعلام المتاحة، والتركيز علي الترويج عبر الإنترنت بهدف إستهداف اعداد كبيرة من المستخدمين.

#### ❖ المراجع:

- ١- سمية محمد فرح محمود، أثر إستراتيجيات الترويج و الإعلان علي تقديم المنتجات و الخدمات الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البحر الأحمر، بورتسودان، ٢٠١٥م.
- ٢- مجيد مصطفى منصور، دور علاقة الترويج الإلكتروني بالحصة السوقية ، جامعة النجاح الوطنية، عمان ، رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١١م.
- ٣- ناهد محمد توفيق فادي ، أثر تطبيق المفهوم التسويقي الحديث علي جودة وتطوير منتجات الألبان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، السودان، ٢٠١٠م.
- ٤- نادر محمد يسن سعد، أثر الترويج المصرفي علي تسويق الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان ، ٢٠٠٨م.
- ٥- علاء حسين السراي، دور عناصر المزيج الترويجي في تنمية و زيادة الحصة السوقية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن ، ٢٠٠١م.
- ٦- فيليب كوتلر وجاري أرمسترونغ ، أساسيات التسويق ، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٨م.

- ٧- عمر وصفي عقيلي ، قحطان بدر العبدلي وحمد راشد الغدير، مبادي التسويق (مدخل متكامل) ، عمان، دار زهران للنشر، ١٩٩٦م.
- ٨- Kolter, Philip, Marketing Management, edition Public union, ١٠<sup>th</sup> edition, Paris, ١٩٩٧.
- ٩- هناء عبد الحليم سعيد، الإعلان، القاهرة، الشركة العربية للإنتاج و التوزيع، ١٩٩٨م.
- ١٠- Yver Chirouze, Le Marketing, trame ٢ eme edition, office des publication, Paris, ١٩٩٠.
- ١١- محمد جودة ناصر، الدعاية و الإعلان و العلاقات العامة، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٩٨ .
- ١٢- حسين علي، السياسات التسويقية، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠ .
- ١٣- ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، التسويق المعاصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥ .
- ١٤- محسن فتحي عبد الصبور، أسرار الترويج في عصر العولمة، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٨م.
- ١٥- محمود جاسم ، إستراتيجيات التسويق ، عمان، دن ، ٢٠٠٤م.
- ١٦- زياد محمد الشрман، عبد الغفور عبد الله عبد السلام، مبادئ التسويق، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ٢٠٠١ .
- ١٧- أبو سعيد الديوهجي، إدارة التسويق ، الموصل، دار الكتب للطباعة و النشر، ١٩٨٧م.
- ١٨- ثامر ياسر البكري ، إستراتيجيات التسويق ، الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٨م.
- ١٩- إبراهيم بخيتي ، دور الإنترنت و تطبيقاته في مجال التسويق، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م.

---